محاضرات في ..

تاريخ مصر المعاصر

الفرقة الرابعة– أساسي – دراسات

أستاذ المقرر

أ.د. فرغلي على تسن

١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م

لمحتوى

الفصل الأول : ثورة ١٩١٩

- **مقدمات الثورة – أحداث الثورة – تصريح ٢٨ فبراير وإلغاء الحماية**

الفصل الثانى : دستور ١٩٢٣

- **لجنة وضع الدستور – صدور الدستور**
- **قانون الانتخاب ٣٠ أبريل ١٩٢٣ – قانون التضمينات**
- **الدور النهائى لسياسة الحكومة المصرية نحو إلغاء الأحكام العرفية**

الفصل الثالث : أزمة الجيش المصرى سنة ١٩٢٧

- **أزمة ١٩٢٤ فى مصر والسودان – المطالبة بإخلاء السودان**
- **أزمة الجيش المصرى ١٩٢٧**

الفصل الرابع : دستور ١٩٣٠

– دستور ١٩٣٠ – إلغاء دستور ١٩٣٠ – والمطالبة بإعادة دستور ١٩٢٣

– تأليف الجبهة الوطنية – وإعادة دستور ١٩٢٣

الفصل الخامس : ثورة ١٩٥٢

– مقدمات الثورة :

– قيام الثورة :

– الثورة تدعو الأحزاب السياسية لتطهير نفسها :

– حل الأحزاب السياسية :

– محكمة الغدر و محكمة الثورة :

الفصل السادس : عبدالناصر رئيساً لجمهورية مصر العربية

أزمة مارس ١٩٥٤ :

الاتحاد القومى :

مجلس الأمة :

الوحدة بين مصر وسوريا ١٩٥٨ :

إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدةأول فبراير ١٩٥٨ :

انضمام اليمن للجمهورية العربية المتحدة :

الانفصال السورى عن الوحدة مع مصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ :

الاتحاد الاشتراكى :

بداية ظهور مراكز القوى فى عهد عبدالناصر:

- المصادر والمراجع

- خريطة مصر

- بعض الصور والوثائق

الفصل الأول

ثورة ١٩١٩

- مقدمات الثورة
- أحداث الثورة
- تصريح ٢٨ فبراير وإلغاء الحماية

مقدمات الثورة :

أثرت عناصر مختلفة في تشكيل المجتمع المصري وتركيبه ، فلم يكن أبدا مجتمعا خاصا بالمصريين بل ضم بين ذراعيه عناصر أجنبية استطاعت أن تلعب دورا هاما في تركيبته وفي اقتصادياته أثناء الحرب العالمية الأولي ١٩١٤ – ١٩١٨ .

أصبح الأجانب خاصة البريطانيين يتقلدون المناصب الكبيرة في جميع الوزارات المختلفة ، وعمل الاحتلال البريطاني علي إبقاء المصريين في حالة من القصور والعجز والاعتماد علي الانجليز في القيام بشئون الوظائف الهامة ، ومن ثم سيطروا علي شئون البلاد .

وكون الأرمن جالية خاصة بهم ومارسوا العمل الاقتصادي وازداد عددهم بقيام الحرب حيث قاسوا من الاضطهادات في تركيا والشام مما اضطرهم إلي الرحيل إلي مصر فهي البلد الوحيد الذي يفتح ذراعيه لكل غريب حتي أنه وصل في يوم واحد أربعة آلاف لاجئ أرمني ، ورغم ذلك لم يحفظوا الجميل لهذا البلد المضياف فكانوا ضد أهله في ثورة ١٩١٩ .

وازداد عدد السوريين في أثناء فترة الحرب فهاجروا إلي مصر هربا من اضطهادات جمال باشا ، ففي أقل من شهر وصل إلي الإسكندرية ثمانية آلاف منهم ، وقد نجحوا في التجارة والزراعة والصناعة والبورصة والأشغال المالية والمصارف والشركات والمطابع والمجلات والجرائد وأرباب المكاتب العمومية .

أما عن اليهود فقد لعبوا دورا هاما في المجتمع المصري ، فقد تمتعوا فيه بامتيازات عديدة ، وحينما اندلعت الحرب تعرضوا هم والآخرون في الشام لعنف جمال باشا ، ففروا إلي مصر فوصل إلي الإسكندرية عقب قيام الحرب ١١,٢٧٧ يهوديا ، وبمجرد وصول هذا العدد تكونت لجنة من كبار الرأسماليين من أبناء

الطائفة اليهودية وقابلوا السلطان حسين كامل الذي أبدي عطفا شديدا علي اللاجئين وتمت مساعدتهم وأنشئت لهم المخابز الخاصة بالرغم من معاناة الدولة من شدة الأزمة والفاقة الاقتصادية فاستفاد اليهود من ظروف الحرب وذلك بسبب درايتهم بالشئون الاقتصادية ، فمنذ بداية الحرب أخذ اليهود يطوفون الأسواق بمصر والأقاليم لالتقاط الجنيهات الذهبية يدفعون عن كل جنيه أربعة أو خمسة مليمات زيادة علي السعر الرسمي للاتجار فيه من ٩٧٥ مليما إلي ١٠٠ قرش أو أكثر يلزمه وكان تجار الغلال والدقيق والحبوب من الخارج وزيادة الطلب علي المحصول سواء من المصريين أو من الجيش وبسبب ذلك قال محمود بيرم التونسي تحت عنوان " إيه نابنا بعد الحرب " :

بعد الحروب اللي هدت قلبنا الموجوع

طلع منابنا شويت خردوات وبتوع

وكام جبردين مشمع نصهم مخروع

وجنبهم ربعميت مليون جنيه مطبوع

وكام حمار حرب أصبح بالغني ممروع

وجيش بنات اسمه أرتستات يقوده الجوع

وفى عام ١٩١٤ ومع إعلان الحرب العالمية الأولى أعلنت السلطات البريطانية تأجيل اجتماع الجمعية التشريعية إلى أجل غير مسمى ، وضماناً لعدم حدوث رد فعل لهذا التأجيل ، ونظراً لعدم وجود نص فى القانون النظامى بمنع أعضائها من الاجتماعات الخاصة ، صدر قانون منع التجمهر فى ١٨ أكتوبر ١٩١٤ ، وفى ٢ نوفمبر تم وضع البلاد المصرية تحت الأحكام العرفية ، وفى ١٨ ديسمبر تم وضع مصر تحت الحماية البريطانية وزوال السيادة العثمانية .

فى أغسطس ١٩١٥ تم جمع ٥٠٠ عامل من صعيد مصر لأن لديهم قدرة كبيرة على الاحتمال ، وذلك استجابة لطلب الحملة العسكرية البريطانية ، وتم إرسالهم إلى جزيرة مودروس وقد أدى نجاحهم فى هذه الجزيرة إلى طلب أعداد أخرى من العمال المصريين الذين بلغ عددهم يوم الانسحاب من " غاليبولى " نحو ٣٠٠٠ رجل من الصعيد ، قاموا بحفر الخنادق تحت وابل من القنابل فى هذه الجزر اليونانية ٠

وفى نفس العام كانت حالة مصر سيئة للغاية حيث انقطع ورود الذهب الذى كان يصل إليها كل عام فى المواسم التجارية بسبب إغراق السفن التى كانت تجلبه من الخارج بواسطة الغواصات الألمانية المعادية لبريطانيا والتى كثر ظهورها فى كل البحار ، وهبطت أسعار القطن ، مما أدى إلى الركود الشامل فى السوق التجارية وتحديد مساحة الأراضى المزروعة قطناً وتأليف لجنة إنجليزية لمراقبة تصدير القطن بأسعار منخفضة إلى إنجلترا ، وارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية وأجور المواصلات ، بينما لم يزد دخل أفراد الطبقة الوسطى رغم زيادة تكاليف الحياة ، وذلك بسبب جعل مصر قاعدة للمخابرات البريطانية والعمليات الحربية فى الشرق الأدنى ، كما تعذر استيراد كثير من المواد المصنوعة ، مما ساعد على إنشاء عدة مصانع قام بها أصحاب رؤوس الأموال لإنتاج ما كانت تستورده البلاد قبل الحرب ٠

ليس هذا فحسب ، فإن مكماهون المعتمد البريطانى شرع فى أول نوفمبر فى إجراء إكتتاب عام لصالح جرحى الحرب البريطانيين يدفع باسم الصليب الأحمر ، وكذلك لفرسان القديس يوحنا البريطانيين ، ولأسر جنود الحلفاء المنكوبين ، وصدرت الأوامر لرجال الإدارة بجمع هذه الأموال ، وجار العمد والموظفون على الأفراد العاديين ، حتى بلغت جملة الاكتتاب فى فترة وجيزة أكثر من مائة ألف جنيه ، وقد ساعد فى ذلك الإقبال الخوف والرهبة من الأحكام العرفية وتنفيذها ، واشتدت الحكومة فى جمع الضرائب لصالح الاستعمار بقسوة وعنف ، ومع انخفاض سعر القطن اضطر الفلاحون إلى بيع مصاغ زوجاتهم وحليهن ثم الماشية والدواجن ، أو الاستدانة من المرابين بالربا الفاحش لآداء المال المطلوب ، ، وكانت فرصة أيضاً انتهزها

العمد والمديرون وتجار الغلال حيث استولوا على المحاصيل بأسعار رخيصة ثم باعوها للفلاحين مرة أخرى بأسعار باهظة ، مما زاد من إحساس الفلاحين بالظلم الناجم من تشكيل فرقة العمال المصريين وجمع المحصول لجيوش الحلفاء ، وضغط الموظفون الإنجليز على المصريين وسجنوا الكثير منهم بدعوى أنهم قد يناوئون الاحتلال ٠

مع نهاية ١٩١٥ اشتبك الإنجليز وحلفاؤهم مع الأتراك فى ميدان جديد ، إذ حاول الإنجليز اقتحام مضيق الدردنيل عنوة فأكثروا من حشد الجيوش فى مصر لهذه الغاية ، مما أدى إلى ازدياد الطلب الحربى البريطانى على المصريين بالإكراه وكانت حملة المتطوعين ، وقامت السلطة العسكرية بجمع الآلاف من العمال المصريين وسخرتهم فى الإمداد لحملة فلسطين ، وقام هؤلاء العمال بتعبيد الطرق وإمداد القوات البريطانية الزاحفة بالإمدادات ، وكلف العمد فى بعض المديريات بالقبض على الناس وتسفيرهم إلى ميادين القتال المختلفة ، مثل سيناء وفلسطين وجزيرة غاليبولى على ضفة الدردنيل وميادين العراق وفرنسا ، حيث أدت هذه الفرقة أعمال لا يمكن تقدير قيمتها ، وقد أغضب المصريين أيضاً استخدام العمال فى إنشاء سكة حديد سيناء والذى صحبه استيلاء السلطات البريطانية على دواب الحمل ووسائل النقل وعلف الدواب رغم أنف المصريين ، وتم استخدام الكثير من هذه الدواب فى فرقة الهجانة ، التى كان لها دورهام فى حراسة شواطئ قناة السويس لصالح الاحتلال ٠

ورغم ادعاء الإنجليز أن هؤلاء العمال كانوا متطوعين إلا أنهم فى الواقع وباعتراف كُتاب إنجليز أيضاً كانوا مسخرين ، وأن عملية السخرة قامت بها السلطات البريطانية بمساعدة الحكومة المصرية ، واستخدمت السلطات العسكرية البريطانية لهذا التجنيد الإجبارى تعبيراً غريباً سموه " الضغط الإدارى " لتحقيق أهدافهم ، والواقع أن هذا الاستغلال البشع للعمال والفلاحين المصريين كان فيه استهانة وإهدار لكرامة الإنسان المصرى ٠

بدأ عام ١٩١٦ بفشل الحلفاء فى اقتحام الدردنيل (غاليبولى) وانسحبوا منه نهائياً فى ٨ و ٩ يناير بعد أن فقدوا كثير من مراكبهم الحربية ورجالهم ، وامتلأت المستشفيات المصرية بالجرحى الإنجليز والفرنسيين والمصريين حتى ضاقت بهم على كثرتها فى أنحاء القطر ، ولما انهزم الأتراك فى منطقة قناة السويس ، ظلت المنطقة مركزاً للعمليات الحربية فى شرقى مصر ، لذا لم تكتف السلطة العسكرية البريطانية بفرقة العمال المصرية ، فتحولت إلى رديف الجيش المصرى لاستخدامهم فى التشهيلات اللازمة للدفاع عن قناة السويس وغيرها ، وتم استدعاء كثير من الضباط المصريين القادرين على الخدمة من المحالين على المعاش أو فى الاستيداع لقيادة الرديف المطلوب ، وما تردد من إحصائيات عن عدد الرديف قدر بنحو خمسة عشر ألف رجل منهم ألفان فى مصالح الحكومة المختلفة وهؤلاء باقون فى مصالحهم ، وألف رجل معفون من الخدمة بسبب العاهات والأمراض ، فالباقى نحو اثنى عشر ألف رجل ، وذلك لأن مدة الخدمة فى الجيش عشر سنوات منها خمسة قضاها المجند فى الجيش العامل ومثلها فى الرديف ، ومن هذا العدد يؤخذ رجال البوليس المصرى ، وعلى ذلك فالرديف المصرى الذى يمكن جمعه لا يزيد عدده على ثمانية آلاف رجل تقريباً .

وبجانب الفاقة الاقتصادية لقى الرديف كما لقى العمال والفلاحون ألواناً من العنت وسوء المعاملة ، وازدياد أعباء المعيشة وارتفاع الأسعار وخفض الأجور أدى إلى زيادة البطالة ، وفى أغسطس ١٩١٧ صدر منشور بريطانى بتحريم التجارة فى محصول بذرة القطن للعام ١٩١٧ / ١٩١٨ وذلك لقدوم الحكومة البريطانية لشراء هذا المحصول ، وفى مارس ١٩١٨ صدر بلاغ بتحديد شراء القطن باثنين وأربعين ريالاً للقنطار ، فى حين كان سعره عالمياً سبعة وسبعين ريالاً فى ليفربول البريطانية وستين فى أمريكا .

إن استغلال بريطانيا لإمكانيات مصر البشرية فى الحرب العالمية الأولى كان سبباً أساسياً لوصول بريطانيا وحلفائها إلى النصر ، حيث قدمت مصر كل ما يلزم هؤلاء الحلفاء من موارد بشرية وطبيعية

واقتصادية ، ومع هذا الاستغلال ظهر التناقض فى السياسة البريطانية ونكثت عهودها ووعودها وكانت عملية قاسية كُبتت فيها الأصوات وحُبست فيها المشاعر ، وكان ذلك من أهم الأسباب التى أدت إلى قيام ثورة ١٩١٩ .

أحداث الثورة :

إن ثورة ١٩١٩ تنقسم فى الحقيقة إلى مرحلتين : الثورة العنيفة التى حدثت فى مارس إثر نفى سعد زغلول وصحبه الثلاثة إلى مالطة ، وهى مرحلة قصيرة المدى من الناحية الزمنية ، وهى الثورة التى قاومتها القوات العسكرية البريطانية بكل عنف ، وهى المرحلة التى اشترك فيها الفلاحون اشتراكاً فعالاً فى معظم أنحاء القطر ، وفيها ظهرت الحكومات الوطنية المستقلة عن القاهرة ، ممثلاً فى مدن زفتى والمنيا ، وكذلك المجالس الوطنية المستقلة فى كثير من المراكز ، وهى أخيراً المرحلة التى كان يمكن أن تتطور من ثورة سياسية إلى ثورة اجتماعية غير واعية .

ثم تلتها المرحلة الثانية للثورة التى بدأت من أبريل وهى مرحلة طويلة المدى تتميز بخروج الفلاحين من العمل الثورى الإيجابى وانحصار الثورة فى القاهرة ومدن القطر ولعبت فيها عناصر المدن من طلبة وموظفين ومحامين وعمال الدور الأساسى ، هذه هى مرحلة الكفاح السلمى .

وفى كلتا المرحلتين كان للطلبة الدور البارز والأساسى ، فالطلبة أول من فجروا الثورة بمظاهراتهم فى مارس ١٩١٩ ، فكان لهم فضل المبادرة واستمروا عفى الثورة حتى نهايتها ، فلم يتخلفوا قط ، ولم يبق بالمسرح السياسى لثورة ١٩١٩ بعد خروج الفلاحين والعمال سوى الطلبة كقوة لها وزنها ، أما الموظفون فكان دخولهم فى الثورة متأخراً كما أن ثورتهم كانت محدودة ، فالاضطراب الثانى انتهى بمجرد إنذار اللنبى لهم بالفعل فعادوا ولم يضربوا بعد ذلك ، حيث أغدق عليهم محمد سعيد فى وزارته الرابعة بعد وزارة رشدى العلاوات ، والجدير بالذكر أن ثورة ١٩١٩ كانت ثورة شعبية شملت جميع طوائف الشعب .

نظم الطلبة أنفسهم فى لجان لتنظيم أعمالهم وتحركاتهم فى الثورة واعتمدت عليهم قيادة الوفد البرجوازية فى كثير من الأعمال ، فإلى جانب المظاهرات قام الطلبة بدور البوليس الوطنى لحفظ النظام أثناء المظاهرات والاجتماعات وتوزيع المنشورات وتنظيم وسائل المقاومة وهو عمل إيجابى على مقياس واسع وكبير ، وهذا بخلاف الفلاحين الذين لم يكن هناك من ينظمهم ، أو لم تكن هناك قيادة تقود هذه الفئة من الشعب ٠

وفى ٨ مارس ألقت السلطات البريطانية القبض على سعد زغلول وثلاثة من صحبه ، وهم محمد محمود باشا وإسماعيل صدقى باشا وحمد الباسل باشا ، وساقتهم إلى ثكنة قصر النيل حيث قضوا الليل بها ، وفى ٩مارس نقلوا إلى بور سعيد ثم إلى جزيرة مالطة التى اختارتها السلطة العسكرية منفى لهم ومعتقلاً ٠

وفى ٩ مارس بدأت الثورة بمظاهرات الطلبة ، وإن كانت سلمية ، إذ أضربوا عن تلقى الدروس وخرجوا من مدارسهم وكان طلبة مدرسة الحقوق أول المضربين ، وفى اليوم التالى ١٠ مارس كان جميع طلبة المدارس والأزهر قد أضربوا عن دراستهم وأعلنوا الإضراب العام ، وألفوا مظاهرة كبرى ، انضم إليهم فيها كل من صادفهم من أفراد الشعب مخترقين شوارع القاهرة وميادينها ومروا بدار المعتمد هاتفين بحياة مصر والحرية والوفد ، ومنادين بسقوط الحماية ٠

واشترك العمال فى الثورة وسقط منهم أعداد كبيرة من القتلى والجرحى ، وفى يوم ١١ مارس أضرب عمال الترام ، واستمر إضرابهم ثمانية أسابيع ولم يعودوا إلى عملهم إلا بعد الإفراج عن سعد زغلول إثر اعتقاله الأول ، كما أضرب عمال العنابر يوم ١٥ مارس ، وكان عددهم يزيد على الأربعة آلاف عامل ، ولم يعودوا إلا فى أواخر أبريل ، وأضرب عمال الفنارات والأحواض فى الإسكندرية ٠

وقد عمد عمال العنابر إلى إتلاف مفاتيح قضبان السكة الحديدية ، ثم دمروا الخط الحديدى بالقرب من إمبابة فتعطلت قطارات الوجه القبلى ، وفى يوم ١٦ مارس اعتصب عمال شركة النور فباتت العاصمة فى

ظلام حالك ، وأخذت المظاهرات تسير ليلاً تحمل المشاعل ، وفى ١٨ مارس اجتمع عمال العنابر وفريق من الصناع فى شوارع بولاق ثم ساروا إلى الأزهر للإنضمام إلى المتظاهرين فيه ، وقد اشتبكوا مع القوات العسكرية البريطانية بالقرب من كوبرى أبى العلا ، وسقط كثير من القتلى والجرحى ٠

وفى مديرية بنى سويف تميزت ثورة فلاحيها بالهجوم على المحكمة وعلى رئيسها الإنجليزى ، بالإضافة إلى أعمال العنف المشابهة للمديريات الأخرى ، كما تميزت بمشاركة رجال البدو للفلاحين ، وذلك لقرب بدو الفيوم من الواسطى ، فكانوا يغارون على سكك حديد الواسطى ، ومعروف قدرة رجال البدو فى القتال الخاطف (الفروسية) ، وكانت الثورة فى بنى سويف أكثر عنفاً من المديريات الأخرى (بعد أسيوط ومراكزها ديروط ودير مواس) ، ففى ١٥ مارس عطل كوبرى قشيشة بين الواسطى وبنى سويف ، وفى الواسطى هاجم عدد كبير من الفلاحين والبدو يقدر عددهم بنحو سبعة آلاف فرد مركز الواسطى وجردوا رجال البوليس من سلاحهم واستولوا عليه وزحفوا على محطة السكة الحديد وانتزعوا القضبان وهاجموا قطار سريع قادم من القاهرة واضطروه إلى العودة مرة أخرى ٠

ولما اتسعت حركة قطع السكك الحديدية وتدمير المحطات أصدرت القيادة العامة فى ٢٠ مارس إنذاراً بإحراق القرى القريبة من التدمير ، وتم توجيه الحملات العسكرية إلى بنى سويف لقمع الثورة هناك ، فأُرسلت البواخر النيلية محملة بالمدافع والذخائر وسيرت القطارات المسلحة لهذا الهدف ، وقد أدى ذلك إلى تعطيل حركة النقل البرى ، خاصة وأن الصعيد يعتبر ممول هام للقاهرة خاصة الحبوب ٠

الجدير بالذكر أن مطالب الأقاليم بالاستقلال انتشرت بسرعة فى الأقاليم ، وأقامت لها حكومات وطنية محلية ، حدث ذلك فى زفتى والإسكندرية والزقازيق وبنها وقليوبية وسمنود ودمياط والمنصورة والفيوم والمنيا وأسيوط وقنا وأسوان ، ويرى البعض أن قيام هذه الحكومات المحلية أو المجالس الوطنية كان محاولة من جانب الطبقة البورجوازية المصرية لحماية ممتلكاتها من جموع الشعب ، وإنها قامت بغرض المحافظة على

أوضاع الملكية الفردية بعد أن أفلت زمام الموقف من حكومة القاهرة ، ففى أسيوط على سبيل المثال ، يذكر الكاتب وجيه أباظة فى كتابه : الضاحك الباكى : " أوشك الثائرين من إشعال النار فى عمارة محمود باشا سليمان وولده محمد باشا محمود أحد المنفيين فى مالطة ومن أجلهم قامت الثورة حيث رصت صفائح البنزين المنهوب من مخازن مجاورة حول العمارة ، وحينما قيل لهم أنه منزل محمد محمود المنفى من أجل حرية البلاد ، فقال أحدهم وهل وزع محمود باشا سليمان أرغفة العيش على الجائعين ، نحن طلاب قوت " ٠

ويقول أيضاً : " أن المواصلات توقفت بين أسيوط والقاهرة وبين أسيوط وغيرها من المدن الأخرى ، وبذلك انعزلت أسيوط أو انفصلت عن باقى المدن المصرية ، وأن أخبار الثورة فى القاهرة أثارت حماس الناس فى أسيوط وكشرت عن أنيابها وكتبت الأغانى الوطنية وطبع منها أكثر من ٢٠,٠٠٠ نسخة وزعوها على الناس ، وقد غناها المسلمون والأقباط ، فقد كانت الثورة ضخمة وعظيمة "٠

والواقع أن الكثير من الكتاب ركز على أحداث أسيوط بأنها كانت أعنف الحوادث ، فيذكر الكاتب أحمد بهاء الدين : " هجم الثوار على مراكز البوليس واستولوا على السلاح ، وتكونت لجان من المحامين تحافظ على الأمن وتباشر مسئوليات الحكم ، والأهالى يشنون على مراكز البوليس الهجمات المسلحة من كل مكان ٠

ولما ساءت الحالة فى أسيوط ، وصلت فى ٢٤ مارس طائرتان حربيتان إلى أسيوط وقامتا بإلقاء القنابل على الأهالى ، كما جاءت النجدات الحربية من القاهرة إلى أسيوط عن طريق البواخر النيلية ، وقد لقيت فى طريقها مقاومة عنيفة من جماعات الثوار على ضفة النيل بين ديروط وأسيوط ٠

أما فى زفتى حيث قامت مظاهرة ضخمة فيها فى ١٨ مارس برئاسة يوسف الجندى وأعلنت الاستقلال وأنزلت العلم الذى كان يرفع على المركز ورفعت بدلاً منه علماً آخر وطنياً وأذاعت منشوراً بأن اللجنة تولت الأمر فى المدينة للمحافظة على الأمن وأصدرت جريدة أسمتها الجمهورية – فما كان من السلطة العسكرية

إلا أن أرسلت إلى زفتى القوات العسكرية لقمع هذه المظاهرات ، فأرسلت قوة من الجنود الاستراليين ، فأخذ الأهالى يحفرون الخنادق العميقة لمقاومتها وخلعوا قضبان السكة الحديد ، وأعلنت الجمهورية ، واختلف الرأى حول هذه الظاهرة التاريخية فهى فى تقييمها النهائى ثورية ولكنها محدودة فى هذه الثورة ، أما الطابع الثورى فيتمثل فى إعلانها الاستقلال ، كما أن الطابع الثورى المحدود أيضاً فيتمثل فى إقامة حكومة للمحافظة على الملكية الزراعية فى زفتى إن لم يكن فى المديرية كلها ٠

وبينما انتشرت الاضطرابات فى أنحاء الدلتا وفى الصعيد يوم ١٥ مارس حدثت اضطرابات فى كل الأقاليم فكانت المظاهرات السلمية فى بنى سويف وأسيوط وسوهاج وقنا ٠

وفى أسوان قطع الثائرون – بتشجيع من ناظر المدرسة القبطى – خطوط السكة الحديد وأسلاك البرق والتلغراف وحبسوا المدير ورفعوا علم الصليب والهلال ، وفى مديرية المنيا حدثت أعمال عنف نُمرت فيها وسائل المواصلات وأُحرقت المخازن وصودرت كميات الغلال التى جمعت لتسليمها إلى الجيش ٠

وكانت نقابة المحامين قد أعلنت الإضراب فانقطع المحامون عن المحاكم إلا من كان يوفدهم المجلس إليها لطلب تأجيل القضايا ، واستثارت القسوة فى قمع المظاهرات غضب الناس وحنقهم فكثرت المظاهرات بدلاً من أن تقل ، وقد دعا عمل المحامين هذا إلى اجتماع رئيس محكمة الاستئناف (وكان وقتئذ يحيى باشا إبراهيم) والمستر شيلدون إيموس نائب مستشار الحقانية فى ١٥ مارس للنظر فى إضراب المحامين فكتبا إلى نقابة المحامين يرجوانها العدول عن الإضراب ، فلما لم يكن تحويل المحامين عن عزمهم أعلن القائد العام فى ١٧ مارس منشوراً بتهديد المحامين ٠

أنشأت القيادة العسكرية البريطانية محكمة عسكرية فى قسم الأزبكية لمحاكمة المقبوض عليهم فى اليوم الأول للثورة واستمرت فى الأيام التالية تحاكم كل من يقبض عليهم فى المظاهرات ، وكانت أحكامها تصدر بالحبس أو الجلد أو أيهما معاً أو الغرامة ٠

انتشرت النقابات فى كل مكان ، وكل صناعة وحرفة حتى قيل أن عدد النقابات فى الأسكندرية وحدها زاد إلى ٢٣ نقابة وفى القاهرة إلى ٣٨ وفى القنال إلى ١٧ ، وقادت هذه النقابات حركات اضطراب كثيرة احتلت فيها المصانع وتحقق للطبقة العاملة بعض الزيادة فى الأجور لتقابل بعض الشئ فى الزيادة الضخمة فى تكاليف المعيشة ، كما قامت بتنظيم الصفوف وقادت الإضرابات ، وطالبت بساعات عمل أقل ٠

تصريح ٢٨ فبراير وإلغاء الحماية :

خلا مركز الوزارة بعد استقالة عدلى يكن ، ولم يتقدم أحد لتشكيلها ، وكان لنشر مشروع كيرزون وتبليغ اللنبى ورفض عدلى للمشروع أن انتشرت موجة من الاستياء ضد السياة البريطانية ، فندد سعد زغلول بالمشروع ، ووقعت البلاد فى اضطراب شديد ، ونفى الإنجليز سعد زغلول مرة ثانية إلى جزيرة سيشل مع ثمانية من أصحابه ثم نقلوه وحده إلى جبل طارق ، واتهم عدلى وأصحابه أنهم مالئوا الإنجليز فى القبض على سعد وأصحابه ونفيهم ٠

تم استدعاء عبدالخالق ثروت لتشكيل الوزارة فرفض ، وبعد إلحاح عرض شروطاً لقبوله الوزارة ، أولها إعلان إلغاء الحماية واستقلال الحكومة المصرية بشئونها الداخلية ، وإخراج المستشارين الإنجليز من وظائفهم ، ورفع الأحكام العرفية والسعى من جانب الوزارة فى سحب كل ما اتخذ من إجراءات بمقتضى الأحكام العرفية بما فى ذلك فك اعتقال المعتقلين ، وإعادة المبعدين ، وإعادة وزارة الخارجية ، وإنشاء برلمان من هيئتين (نواب وشيوخ) ٠

كان اللنبى يرى أنه إذا قبلت إنجلترا شروط ثروت فإنه يستطيع إنشاء حكومة مسئولة ، فثروت وعدلى يمثلان السواد الأعظم من الرأى العام المصرى ، كما أن المساعدة التى يمكن أن تقدمها الوزارة المصرية سوف تعتمد أساساً على إلغاء الحماية ، وإقامة نظام برلمانى رغم أن حكومة فؤاد كانت تعترض على قيام مثل هذه المؤسسات فى أعقاب توقيع المعاهدة٠

هاجم الوفد هذه الشروط وتمسك بالجلاء وأصدر بياناً بهذا المعنى ، واقتنع اللنبى بأن شروط ثروت هى أقل ترضية للأمة المصرية فى ثورتها على الحماية وعلى الاحتلال ، فتبادل الرأى مع حكومته فى شأنها والموافقة على شروط ثروت وإعلان التصريح المعروف بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ٠

ومن شروط ثروت :

١ – تصريح الحكومة البريطانية بإلغاء الحماية ٠

٢ – إعادة وزارة الخارجية ٠

٣ – إنشاء برلمان من هيئتين (نواب وشيوخ) ٠

٤ – رفع الأحكام العسكرية ٠

٥ – حذف وظائف المستشارين ما عدا المالية والحقانية يظلان بعد ظهور نتيجة المفاوضات ٠

وهكذا أصبحت العلاقة وطيدة بين صدور قانون التضمينات وبين موافقة الإنجليز علي إلغاء الأحكام العرفية ، حتي تضمن إنجلترا عدم سوء العاقبة من المصريين بعد إلغاء الأحكام العرفية ، لذلك ربطت بين إصدار الحكومة المصرية للقانون الجديد (التضمينات) مقابل إلغاء الإعلان القديم (الأحكام العرفية) ٠

لهذا كانت المعارضة واضحة في مصر علي موقف الإنجليز الداعي إلي ربط الإلغاء بإصدار قانون التضمينات ، وظهرت المقالات الساخطة والرافضة للمنطق الإنجليزي ، أنه يجب أن لا يكون الإلغاء مرتبطا بأي شرط آخر حتي لا يمس بكرامة واستقلال مصر وحرية أبنائها [٢] ٠

أما عن الحكومة فقد أشار ثروت إلي جدية حكومته في السعي إلي إلغاء الأحكام العرفية مهاجما المعارضين لسياسة وزارته بقوله : " ليس منا من لا يرغب في إلغاء الأحكام العرفية " ، كما أشار إلي أن ذلك لا يمكن إتمامه إلا بعد إصدار قانون التضمينات ، وأن الذين يرفضون ذلك

الجدير بالذكر أن الإنجليز اضطروا إلى إصدار التصريح اضطراراً ، ليتفادوا وضعاً تصير فيه الحكومة مستحيلة ، أما الأثر الأكبر لصدور التصريح فكان بسبب التهديد بمقاطعة التجارة البريطانية لأن هذا التهديد أزعج أقطاب التجارة والصناعة ورجال السياسة فى إنجلترا ، وخشوا إذا عمت حركة المقاطعة أن تصاب التجارة والصناعة الإنجليزية بالبوار فى مصر ٠

الواقع أن اللنبى وحكومته قد تخيروا هذا التوقيت ، حيث أصبحت مصر بلا حكومة ، وغياب سعد زغلول فى منفاه فكان التصريح بمثابة إعطاء المصريين المعتدلين الفرصة لإقامة روابط الصداقة مع الإنجليز للتوصل إلى معاهدة حرة بين الطرفين ، حسبما ورد فى التصريح ، وبدا الطريق مسدوداً أمام كل الحلول ، لذا كان التصريح من جانب واحد ٠

عاد اللنبى إلى القاهرة يحمل هذا التصريح وعنوانه " تصريح لمصر " وهو يتضمن إعلان الحكومة البريطانية انتهاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وإلغاء الأحكام العرفية بمجرد إصدار الحكومة المصرية قنون " التضمينات " ثم احتفاظ إنجلترا بتولى المسائل الأربع المعروفة وهى :

١ – تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية فى مصر ٠

٢ – الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالوساطة

٣ – حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات ٠

٤ – السودان ٠

شن الوفد برئاسة سعد زغلول حملة شعواء على تصريح ٢٨ فبراير وزاد الحالة سوءاً أنه صدر فى فترة إبعاد سعد ورفاقه فى المنفى ، وقد اعتبر سعد أن التصريح " نكبة وطنية "

مما لا شك فيه أن التصريح تضمن إلغاء الحماية وتأجيل الأحكام العرفية حتى تصدر الحكومة المصرية قانون التضمينات ، وتعتبر المرة الأولى منذ إعلان الحماية عام ١٩١٤ والتى وافقت فيها إنجلترا على إنهاء

الحماية ، على الرغم من الجهود المصرية منذ ثورة ١٩١٩ ، بسبب تمسك إنجلترا بها ، فإلغاء الحماية مع إعلان هذا التصريح يعتبر مكسباً لمصر ونجاحاً للجهود الدبلوماسية المصرية مع الاستعمار الإنجليزى لأول مرة٠

وإذا كانت مصر قد كسبت شيئاً وإن كان بسيطاً من التصريح مثل إنهاء الحماية حتى وإن كانت غير شرعية ، إلا أن التحفظات التى فرضها الاستعمار تضمن عدم زوال الحماية فى مصر زوالاً حقيقياً ، وهذا يدل على أن الحماية ما زالت باقية ، رغم التمثيل السياسى فى مصر بعودة وزارة الخارجية ٠

أما عن الأحكام العرفية لا تلغى إلا إذا صدر قانون التضمينات ، وهذا القانون يقصد به إقرار جميع الأعمال التى قامت بها السلطات العسكرية تنفيذاً للأحكام العرفية ، وأعلن الحزب الوطنى أن التصريح لا يغير شيئاً فى الحالة التى كانت عليها المسألة المصرية قبل صدوره ٠

تعددت الآراء حول التصريح ، فيقول على علوبة فى مذكراته : " وبرزت به مصر بشخصيتها الدولية وأصبح لها استقلال دولى ، كما أصبح لها وزارة خارجية مستقلة ، ولم يقل أحد أنه تحقيق لجميع أمانى مصر وحقوقها ، وإنما هو بلا شك أساس لإيجاد الثقة بين الطرفين " ولم يبد الشعب أى حماسة لهذا التصريح ، وأجابت صحيفة الأمة بلهجة ساخرة ، على التهانى التى قدمت بهذه المناسبة ، وإذا كان التصريح مجرد خدعة من خدع التاريخ ، فإن أحداً لم يأخذه مأخذ الجد ، فيما عدا من اشتركوا فى خلقه وتدبيره ، مع أن صحيفة المقطم اعتبرت التصريح فاتحة عصر جديد لمصر ، ولا ننسى أن المقطم هذه صحيفة موالية للإنجليز ٠

أما الإنجليز الموجودون فى مصر فقد أيدوا سياسة اللنبى ورحبوا بالتصريح بصفته أهم تصريح يتعلق بالسياسة الإنجليزية فى مصر منذ الاحتلال الإنجليزى لمصر ٠

والسؤال ، هل الحماية ألغيت إلغاءاً فعلياً مع تصريح ٢٨ فبراير ؟ الواقع أن التحفظات الأربع قيدت التصريح وجعلته غير نافذ المفعول سواء بالنسبة للحماية أو الاستقلال ، فما زالت سلطات الاحتلال تتمتع بكل مزايا الحماية والاستعمار فى مصر ، وإنما فى الظاهر أنه أعلن إنهاء الحماية ، حيث ظهرت بعض بوادر الإلغاء فى عهد وزارة ثروت الذى قام بإلغاء ما كان معتاداً فى عهد الحماية مثل تعطيل المصالح الحكومية فى عيد جلوس ملك إنجلترا وعيد ميلاده ، كما ألغيت وظيفة مستشار الداخلية وتوقف المستشار المالى عن حضور جلسات مجلس الوزراء ٠

بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير الذى بمقتضاه ألغيت الحماية البريطانية على مصر ، شكل ثروت الوزارة فى أول مارس ، وفى هذه الوزارة أعيدت وزارة الخارجية المصرية التى كانت قد ألغيت حين إعلان الحماية على مصر عام ١٩١٤ ، وطلب اللنبى من حكومته أن يبلغ ممثلى الدول الأجنبية فى مصر بأنه توقف عن القيام بأعمال وزير خارجية، حيث تولاها ثروت بنفسه ، وأبلغت الوزارة الخارجية الجديدة معتمدى الدول فى مصر خبر إلغاء الحماية ، وأن العلاقات من الآن أصبحت مع وزارة الخارجية المصرية ، وفى ١٥ مارس ١٩٢٢ أعلن السلطان على الشعب أن مصر أصبحت أمام الرأى العام دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال ، وأنه اتخذ لنفسه " لقب صاحب الجلالة ملك مصر

وضعت وزارة ثروت الجديدة نصب أعينها مهمة إلغاء الأحكام العرفية ، حيث ذكر ثروت فى الكتاب الذى رفعه إلى الملك بقبول الوزارة : " وغنى عن البيان أن إنفاذ هذا الدستور يقتضى إلغاء الأحكام العرفية " ٠

كان صدور دستور ١٩٢٣ نتيجة طبيعية لتطور الأحداث فى مصر فى أعقاب إعلان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى أعلن من جانب واحد هو الجانب البريطانى بسبب الضغوط المصرية الممثلة فى ثورة

١٩١٩ – وبهذا التصريح حصلت مصر على استقلالٍ منقوصٍ وأصبحت ملكية ذات سيادة ، وتغير لقب حاكم مصر من سلطان إلى ملك ٠

وكان أول ملوك مصر هو السلطان أحمد فؤاد – الذى صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ فى عهده ، والذى كان سلطانا على مصر خلفا للسلطان حسين كامل ، ورغم ما قيل عن تصريح ٢٨ فبراير ورغم ما شابه من قصور وعيوب إلا أنه فتح المجال أمام مصر لعلاقات خارجية مع المجتمع الدولى بصفتها دولة مستقلة ذات سيادة ، وفى المجال الداخلى لصدور الدستور المصرى فى ١٩ أبريل ١٩٢٣ ، كما أن هذا العام يعتبر محورا فاصلا هاما فى حركة التاريخ المصرى خاصة الحركة الدستورية ، وأطلق على هذه المرحلة اسم المرحلة الليبرالية وإن كانت من وجهة نظرنا بتعبير أدق مرحلة شبه ليبرالية استمرت حتى سنة ١٩٥٢ ٠

وفى اليوم التالى لإعلان التصريح الذى صدر ، أمر الملك أحمد فؤاد (عبدالخالق ثروت باشا) بتشكيل أول وزارة فى العهد الملكى فألفها ، وفى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ صدر المرسوم الخاص بإعلان مصر دولة مستقلة ذات سيادة فى ضوء هذا التصريح ، وقد صدر قرار مجلس الوزراء باعتبار ذلك اليوم عيدا وطنيا سنويا تستريح فيه وزارات الحكومة والمصالح الأميرية فى جميع أنحاء البلاد ٠

الفصل الثانى

دستور ١٩٢٣

- لجنة وضع الدستور
- صدور الدستور
- قانون الانتخاب ٣٠ أبريل ١٩٢٣
- قانون التضمينات
- الدور النهائى لسياسة الحكومة المصرية نحو إلغاء الأحكام العرفية

لجنة وضع الدستور

فى ٢ أبريل ١٩٢٢ وقبل صدور القرار الرسمى للتصريح كانت وزارة ثروت قد شكلت لجنة لوضع الدستور الذى ستحكم بمقتضاه البلاد وقانون الانتخابات على النحو التالى :

حسين رشدى باشا رئيسا للجنة وضع الدستور ومعه الأعضاء التالية أسماؤهم : أحمد حشمت باشا نائبا للرئيس ، ويوسف سليمان باشا ومحمد توفيق رفعت باشا وعبدالفتاح يحيى باشا والسيد عبدالحميد البكرى والشيخ محمد بخيت والأنبا يؤانس وقلينى فهمى باشا وإسماعيل أباظة باشا ومحمود أبو حسين باشا ومنصور يوسف باشا ويوسف اصلان قطاوى باشا وإبراهيم أبو رحاب باشا وعلى المنزلاوى باشا وعبداللطيف المكباتى بك ومحمد على علوبة بك وزكريا توفيق بك وإبراهيم الهلباوى بك وعبدالعزيز فهمى بك ومحمود أبو النصر بك والشيخ محمد خيرت راضى بك وحسنى عبدالرازق باشا وعبدالقادر الجمال باشا وصالح لملوم باشا وإلياس عوض بك وعلى ماهر بك وتوفيق دوس بك وعبدالحميد مصطفى بك وحافظ حسنى باشا وعبدالحميد بدوى بك ، أعضاء .

ويتضح منها أن : عدد الباشوات فى اللجنة كان ١٦ ، وعدد البكوات كان ١١ ، وعدد اثنان من شيوخ الإسلام ، وممثل واحد (بطريرك) للأقباط ، ومعظم أعضاء اللجنة من كبار رجال القانون الدستورى فى مصر ، فلقد كان حرص وزارة ثروت على أن تمثل لجنة الثلاثين المنوط بها وضع الدستور كافة طوائف الأمة ... ومن الجدير بالذكر أن اللجنة ضمت أعضاء من الجمعية التشريعية التى كانت آخر هيئة شبه نيابية فى عهد الاحتلال ، وهذا الحرص هو الذى جعل من بين أعضاء اللجنة أشخاصا ليست لهم صلة بالفقة الدستورى ، فقد كانت اللجنة كما سبق وأن وضحنا تضم الشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية ممثلا لعلماء الدين الإسلامى ، وبطريرك الأقباط ممثلا للأقباط فى مصر ، ويوسف أصلان قطاوى باشا ممثلا

للطائفة اليهودية فى مصر ، وكان فى اللجنة صالح لملوم ممثلا للعرب المستوطنين فى مصر الذين كانت لهم إلى يومئذ امتيازات خاصة ... فٌطتها القوانين والعادات المرعية ، وكان فيها إلى جانب هؤلاء جماعة من كبار أعيان الأراضى كان قد وقع عليهم الاختيار إرضاءاً لأصحاب المصالح فى البلاد وكان لتوفيق دوس وإلياس بك عوض من الذين جمعوا صفة الاشتغال بالقانون إلى جانب صفة الطائفية .

وقد أطلق سعد زغلول على هذه اللجنة اسم " لجنة الأشقياء " حيث كان رأيه هو وحزب الوفد أن تتولى عملية إصدار الدستور جمعية وطنية منتخبة انتخابا حرا ، برأى نواب البلاد لا برأى الوزارة ومن يشايعها ، ولأنه كان يستريب بمقاصد عبدالخالق ثروت ويناصبه العداء مقابلة لعدائه بمثله وتطبيقا لسياسة عدم التعاون التى أعلنها بعد اعتقال سعد وأصحابه ، فسعد يدين ثروت بمسألة نفيه وزملائه ، حيث رأى " أن اللورد اللنبى لم يقدم على اعتقاله وزملائه ، إلا بعد الإيعاز من ثروت ، والاستئذان من إنجلترا ، وهوالأمر الذى كان يعنى بغير شك حرمان ثروت من أى تأييد شعبى ، وأنه لم يجرؤ أن يرشح نفسه فى أية دائرة انتخابية فى انتخابات ١٩٢٤ ، وقد اقترح نجيب الغرابلى على سعد بعد تأليفه الوزارة عام ١٩٢٤ – تأليف محكمة لمحاكمة ثروت على جرائمه باعتباره عدو الشعب رقم واحد ، وكان جواب سعد أن الحكم الذى أصدره الشعب فى الانتخابات أقسى على خصومه من أحكام الإعدام ، كما كان رأى توفيق نسيم (رئيس الديوان العالى فى ذلك الوقت ١٩٢٢) الذى أرسل إلى الملك يوضح له وضع دستور تقره جمعية تأسيسية وطنية تمثل البلاد تمثيلا صحيحا يختار أعضاؤها من مختلف الهيئات والطبقات ، لكن الملك لم يوافق على هذا الاقتراح وكان رأى كل من سعد ونسيم هنا أن الدستور هو أب القوانين وحامى الحقوق والحريات ، وبذلك لايكون منحة من أحد أو عرضة للعبث والتعديل ، والسؤال ، هل دستور ١٩٢٣ كان منحة ؟ الواقع أنه من الناحية الشكلية كان كذلك ، أما من الناحية الموضوعية فقد كان نتيجة للتطورات السياسية والظروف الاجتماعية التى كانت تمر بها مصر آنذاك ، حيث أن الحياة النيابية كانت لأهم المطالب الرئيسية للمجتمع

المصرى كله للإحساس بضرورة المشاركة فى اتخاذ القرارات التى تمس مستقبله بعد المعاناة لسنوات طويلة من مجالس شكلية ومن تحكم أوتوقراطى من ساكن قصر عابدين ومن انفراده بالحكم ومن جانب آخر المعتمد البريطانى أو المندوب السامى فيما بعد ، فبدستور ١٩٢٣ دخلت مصر مرحلة جديدة من حياتها فيتحول " الوفد المصرى " إلى حزب الهيئة الوفدية برئاسة سعد زغلول وتجاوره أحزاب أخرى ولكن ليست فى قوته أو شعبيته ، وبهذا الدستور تبدأ أول مرة فى تاريخ مصر انتخابات حزبية من خلال برامج أحزاب وتكوين أول برلمان مصرى بالمعنى الحقيقى وذلك فى سنة ١٩٢٤ .

وفى ٢٢ نوفمبر سلم المعتمد البريطانى الملك خطابا (متخطيا الوزارة – خلافا للأحوال المتبعة) من الحكومة الإنجليزية تضمن عدم موافقتها على ذكر السودان فى مشروع الدستور المصرى ، وأنها لا ترغب قط فى أن تتعرض لحقوق مصر فى السودان ولا لحقوقها فى مياه النيل إلى أن يتم الاتفاق عليها بالمفاوضات بين انجلترا ومصر ، وأيضا موقف انجلترا الرافض من تلقيب الملك بلقب " ملك مصر والسودان " والاكتفاء بلقب " ملك مصر " حيث قدم الإنجليز إنذارا إلى الملك بأن هذه الفقرات فى الدستور " لا تتفق مع اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ ولا نصوص تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ " كما هددته بأنها سوف تتصدى لأى محاولة لوضع السودان فى الدستور وذلك بإلغاء تصريح ٢٨ فبراير واتفاقيتى السودان سنة ١٨٩٩ ولم تكن مصر تملك القدرة أو القوة لمعارضة ذلك الإنذار ، لذا لم تمانع وزارة ثروت فى حذف النصين الخاصين بالسودان من الدستور ، أما الوفد فقد واجه تحالف الانجليز والأحرار بأن تحالف مع الملك الذى يخاف الدستور ولا بد من عزله عن المتحالفين والعمل على عدم المساس بحقوق الأمة فى الدستور ، وأن مسألة حذف السودان يكون " نكبة وطنية كبرى " ، فإنه لا غنى لمصر عن السودان وأيضا لا غنى للسودان عن مصر .

لم تلبث وزارة ثروت باشا أن قدمت استقالتها واستدعى الملك فؤاد " نسيم توفيق باشا " لتأليف الوزارة الجديدة وكانت تلك الوزارة هى التى عرضت مشروع الدستور على اللجنة الاستشارية التابعة لوزارة

الحقانية التى قدمت تقريرها متضمنا عددا من التعديلات التى كان الملك يطالب بها تكريسا لسلطاته على حساب البرلمان ، وكانت النتيجة بطبيعة الحال أن مشروع الدستور تعرض لتعديل حقيقى على يد عناصر تنتمى بولائها للقصر ، وهذه العناصر هى اللجنة الاستشارية والتشريعية التى كانت مكونة من أجانب فيما عدا مصرى واحد ٠

وأهم هذه التعديلات التى قامت الوزارة بتعديلها هى : -

١ - حذفت النص القائل بأن الأمة هى مصدر السلطات ٠

٢ - جعلت منح الرتب والنياشين من حق الملك وحده ومن غير مشاركة الوزارة ، وتعيين الضباط وعزلهم ، وبذلك فإن السيطرة تكون قد انتقلت من ناحية الفعل والواقع من يد الإنجليز اليمنى إلى يدهم اليسرى ٠

٣ - جعلت عدد الأعضاء المعينين من الشيوخ مماثلا لعدد المنتخبين ٠

٤ - خولت الملك حق حل المجلس ٠

٥ - تقرير الميزانية يكون بطريقة خاصة لا يتعداها مجلس النواب ٠

وقد أعلن يحيى إبراهيم منذ تأليف وزارته الأولى فى ١٥مارس ١٩٢٣ أنه ينوى إعلان الدستور بإصدار قانون الانتخابات وقانون التضمينات ٠

صدور الدستور

صدر الدستور بعد أن صدق عليه الملك بسراى عابدين فى ١٩ أبريل ١٩٢٣ تحت رقم ٤٣ لسنة ١٩٢٣ ، بتبليغ دستور الدولة المصرية إلى رئاسة مجلس الوزراء ، وذلك فى عهد وزارة يحيى إبراهيم باشا ، وصدر بأصلين – حفظ أحدهما بديوان جلالة الملك والثانى أرسل ليحفظ برياسة مجلس الوزراء وذلك طبقا للمشروع الذى وضعته اللجنة محذوفا منه النصان الخاصان بالسودان ولم توافق اللجنة على تعديلات وزارة

محمد نسيم توفيق ، وبذلك عاصر إصدار الدستور تغيير وزارتين ولم يصدر إلا فى عهد الوزارة الثالثة ووقع الملك فؤاد على الدستور فى الساعة الحادية عشر والنصف مساء وتلاه الوزراء فوقعوا جميعا ثم نزلوا إلى ديوان كبير الأمناء وأرسل رئيس الوزراء تلغرافات البشرى إلى المحافظات والمديريات بصدور الدستور ، وصدرت الأوامر إلى القلاع بأن تطلق فى العاصمة والثغور مائة مدفع ومدفع وفى المدن الداخلية ٢١ مدفعا ، ويقع دستور ١٩٢٣ فى ١٧٠ مادة ٠

قانون الانتخاب ٣٠ أبريل ١٩٢٣

فى ٣٠ أبريل ١٩٢٣ صدر قانون الانتخاب (قانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣) وهو أول قانون للآنتخاب صدر فى عهد الدستور ويتكون من ٩٨ مادة ، وفيه الانتخاب لأعضاء مجلس النواب على درجتين الأولى هى انتخاب المندوبين الثلاثينيين والثانية هى انتخاب النواب ، ففى المرحلة الأولى ينتخب كل ثلاثين مندوبا منهم بشرط أن تكون سنه خمسا وعشرين سنة ، والمرحلة الثانية هى انتخاب النواب ، فالمندوبون الثلاثينيون هم الذين ينتخبون عضو مجلس النواب فى دائرتهم ومدة نيابة المندوب الثلاثينى خمس سنوات ، وإذا انتهت نيابة أحد المندوبين لوفاته أو استقالته أو لتغيير موطنه أو لفقدانه حق الانتخاب وجب انتخاب مندوب آخر تنتهى نيابته فى الميعاد الذى كانت تنتهى فيه نيابة من حل هو محله ٠

أما الانتخاب لأعضاء مجلس الشيوخ على ثلاث درجات فالأولى هى انتخاب المندوبين الثلاثينيين والثانية هى انتخاب المندوبين من المندوبين وذلك أن كل خمسة منهم ينتخبون من بينهم مندوبا عنهم ويشترط أن تكون سنه ثلاثين سنة وهؤلاء المندوبون عن المندوبين هم الذين ينتخبون عضو مجلس الشيوخ فى دائرتهم ، وقد أخذ قانون الانتخاب المصاحب لدستور ١٩٢٣ بقاعدة الانتخاب الفردى ٠

ولم يشترط القانون فى الناخبين والمندوبين أو مندوبى المندوبين شروطا مالية أو ثقافية ، فكان ذلك أقرب إلى المساواة والديمقراطية ولم يشترط الدستور فى النائب شروطا مالية وإنما اشترطها لعضو مجلس الشيوخ فى بعض المرشحين ، وبذلك فقد تم رسم الدستور لتحقيق المصالح الشخصية لأعضاء لجنة الدستور والعمل على إبعاد فئات عامة الشعب التى تناصر الوفد ٠

ومن السلبيات التى ظهرت فى الدستور أن شروط الترشيح التى فرضها الدستور كانت تحصر المرشحين فى شريط ضيق ٠٠ فإذا كان مفروضا أن يدفع المرشح مبلغ ١٥٠ جنيها تأمينا ، يفقدها إذا لم يحصل على نسبة معينة من الأصوات ، وهذا المبلغ وقت صدور الدستور كان يشكل عبئا ماليا باهظا لا يمكن لأحد من طبقات العمال أو الفلاحين أو البرجوازية الصغيرة أن يتحمله إلى جانب مصاريف الدعاية والحملة الانتخابية ، فقد كانت تكاليف الترشيح فى مجملها تبلغ ثمن عشرة أفدنة تقريبا ، أو مرتب موظف صغير فى خمس سنوات ، ومن السلبيات أيضا أن الدستور حرم المرأة من حق الانتخاب ٠

وقد وافق الملك فؤاد على الاستجابة لرغبة بريطانيا فى حذف أى نص من نصوص السودان بالرغم من قلق واضعى الدستور ، إلا أنه رأى أنها الفرصة الوحيدة للمصريين للإسهام فى إنجاز مكاسب لمصر فى المفاوضات البريطانية المستقبلية ، وبالرغم من المعارضة الوطنية إلا أن دار المندوب السامى أعلن أن الهدوء والنظام فى تحسن ، حيث أن ضغط الحركة الوطنية جعل الحكومة البريطانية ترى أنه ليس من الحكمة ولا من حسن السياسة إبقاء سعد زغلول فى الاعتقال بجبل طارق وأن استمرار الاعتقال يزيد فى ثورة الهياج فتم الإفراج عنه قبل صدور الدستور (٣٠ مارس ١٩٢٣) ، وفى أعقاب صدور الدستور تم إطلاق سراح أعضاء الوفد الذين حوكموا أمام المحكمة العسكرية وحكم عليهم بالحبس سبع سنوات وكانوا معتقلين فى ألماظة فأفرج عنهم يوم ١٤ مايو ١٩٢٣ ، وفى اليوم التالى لصدور قانون الاجتماعات الصادر يوم ٣٠ مايو (والذى قيد حق الاجتماعات بقيود شتى استنكرها الرأى العام) تم الإفراج عن المعتقلين فى

سيشل (٣١ مايو) ، كما صدر قانون الأحكام العرفية فى ٢٦ يونيه وهو يقضى بأنه يجوز إعلان الأحكام العرفية كلما تعرض الأمر أو النظام العام فى مصر للخطر (الخارجى أو الداخلى) ، ثم قانون التضمينات فى ٥ يوليه ، وعاد سعد إلى مصر فى شهر سبتمبر واحتفلت الأمة بمقدمه احتفالات عظيمة .

قانون التضمينات

هو إقرار الإجراءات التى اتخذتها السلطة العسكرية ، أو قانون تعويضات الموظفين الأجانب ، وهو أهم قانون أصدرته الوزارة الإبراهيمية بعد الدستور، وقد ظهر هذا القانون مع بداية المفاوضات الإنجليزية المصرية ، فالواقع أن السلطات الإنجليزية فى مصر كانت تخشى من رد فعل المصريين عما ارتكبته من تصرفات أثناء الحرب ، لذا أرادت أن تضمن أن كل ما حدث فى عهد الحماية وفى ظل الأحكام العرفية كان صحيحا ، فوردت أول إشارة لذلك فى مشروع لجنة ملنر فى ١٨ أغسطس ١٩٢٠ إلى عدلى يكن لكى يبلغه إلى الوفد ، وأن تصدر الحكومة المصرية مرسوما يقضى باعتبار جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والقضائية التى اتخذت بمقتضى الأحكام العرفية صحيحة .

جاءت الإشارة إلى القانون واضحة تماما فى الخطاب الذى رفعه اللنبى إلى السلطان فؤاد فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ حيث ذكر فى البند العاشر : " إذا أبطأ لأى سبب من الأسباب إنفاذ قانون التضمينات السارى على جميع ساكنى مصر والذى أشير إليه فى التصريح الملحق بهذا فإننى أود أن أحيط عظمتكم علما بأننى إلى أن يتم إلغاء الإعلان الصادر فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ سأكون على استعداد لإيقاف تطبيق الأحكام العرفية فى جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية .

وهكذا أصبحت العلاقة وطيدة بين قانون التضمينات وبين موافقة إنجلترا على إلغاء الأحكام العرفية ، وذلك حتى تطمئن إنجلترا إلى عدم اعتداء المصريين على الأجانب خاصة الإنجليز بعد إلغاء الأحكام العرفية

، لذلك ربطت بين إصدار الحكومة المصرية القانون الجديد(التضمينات)مقابل إلغاء الإعلان القديم(الأحكام العرفية) ٠

لهذا كانت المعارضة واضحة فى مصر على موقف الإنجليز الداعى إلى ربط الإلغاء إلى إصدار قانون التضمينات ، وظهرت المقالات الساخطة والرافضة للمنطق الإنجليزى ، إنه يجب أن لا يكون الإلغاء مرتبطا بأى شرط آخر حتى لا يمس بكرامة واستقلال مصر وحرية أبنائها ٠

أما عن الحكومة فقد أشار ثروت إلى جدية حكومته فى السعى إلى إلغاء الأحكام العرفية مهاجما المعارضين لسياسة وزارته بقوله : " ليس منا من لا يرغب فى إلغاء الأحكام العرفية " كما أشار إلى أن ذلك لايمكن إتمامه إلا بعد إصدار قانون التضمينات ، وأن الذين يرفضون ذلك يعملون على عرقلة مساعى الحكومة فى ذلك فقد ألف ثروت وزارته فى الوقت الذى كان فيه سعد ورفاقه فى طريقهم إلى المنفى (إلى سيشل) ، كما لم يظفر ثروت بتأييد الشعب ، ومن هنا ، ومعروف ما بين سعد وثروت من الخصومة منذ أن كان ثروت وزيرا للداخلية فى وزارة عدلى ، وهو المسئول عن حوادث الضغط التى وقعت ضد سعد وأنصاره ، ليس هذا فحسب ، فأحكام النفى والإبعاد والاعتقال التى قامت بها سلطات الاحتلال إنما هى أوامر إدارية فى ظل الأحكام العرفية ، وأن السلطة التى أصدرت مثل هذه العقوبات إنما هى سلطة أجنبية لها حق السيادة فى البلاد ٠

لذا ظهرت الانتقادات الرافضة فى البلاد بشأن قانون التضمينات الذى ليس من حق الوزارة إصداره ، ولكنه حق من حقوق الأمة المصرية ممثلة فى برلمانها المقبل ، فالقانون سوف يصدر أولا ، ثم تلغى الأحكام العرفية ، هذه مطالب الإنجليز ٠

استمرت حكومة ثروت نحو إصدار قانون التضمينات حيث اتصلت بالدول المعنية بذلك خاصة الدول صاحبة الامتيازات الأجنبية فى مصر ، وبريطانيا صاحبة الدور الأكبر فى سبيل إصدار القانون ، ومع هذا هاجم البعض الحكومة لاعتقادهم أن القانون أصدرته الوزارة بالفعل ، وأنها كتمت عليه لأنه يمثل خطرا كبيرا على مستقبل البلاد ، وفى المقابل أصبحت بريطانيا أكثر جدية نحو إلغاء الأحكام العرفية ، خاصة مع ظهور كثير من حوادث الاغتيال السياسى ضد الشخصيات البريطانية ، مما أحرج الحكومة المصرية التى ألقت عليها بريطانيا المسئولية الكاملة ، خاصة وزارة الداخلية ، رغم وضع الأحكام العرفية موضع التنفيذ ، حيث حظر الاجتماعات وتكميم الصحف ، حتى الزعماء صادرت السلطة أموالهم .

كانت فجوة الخصومة بين وزارة ثروت والحركة الوطنية الممثلة فى سعد وصحبة كبيرة ، ومع ذلك وفقت وزارة ثروت فى وضع قانون التضمينات تمهيدا لإلغاء الأحكام العسكرية ، فقد جاء فى كتاب الاستقالة الذى قدمه ثروت إلى السلطان فؤاد فى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ : " أما ما يتعلق بإلغاء الأحكام العرفية فقد وفقت الوزارة فيه أيضا ، إذ اتفق على قانون (إقرار الإجراءات العسكرية) الذى اشترط لإلغائها ، وأصبح ذلك مرهونا بإرادة حكومة جلالتكم " ، وجاء أيضا أنه ألغيت وظائف المستشارين فى وزارات الحكومة ، وهذا مع حدوث بعض الخلافات حول بعض ألفاظ نصوص القانون وقد تم تعديلها بما يتفق ومصالح بريطانيا وعدم الإضرار بهذه المصالح .

من الواضح أن هناك رضا بين اللنبى والحكومة المصرية ، ويتضح ذلك من خلال التوصل إلى حل للقضية المصرية (رفع الأحكام العرفية) ، وبالرغم من ذلك لم يتم تنفيذ ما توصل إليه الطرفان ، ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى خوف بريطانيا من مزيد من الاضطرابات والهياج والعنف حيث كثرت فى هذه الآونة الاعتداءات على الأجانب خاصة الإنجليز ، وقد أدى ذلك إلى زيادة الاضطهاد ضد الوطنيين ، هذا بجانب المعارضات التى سبق أن أوردناها ضد صدور هذا القانون .

أتمت اللجنة الحكومية إعدادها لمشروع الدستور فى ٢١ أكتوبر ، وخلال هذه الفترة الأخيرة من حكم ثروت ظهرت الدعوة لتمثيل مصر فى مؤتمر لوزان ، وقد أراد ثروت أن يمثل مصر فى المؤتمر تمثيلا رسميا ، وأن تتنازل تركيا عن حقوقها السابقة فى مصر والسودان ، ولكن سقوط وزارة ثروت فى ٢٩ نوفمبر أوقف هذه المهمة ، كما أنها لم يقدر لها أن تصدر الدستور دون أن تمس مشروعه بأية تعديلات ، وقد استمرت الوزارة الجديدة فى تحقيق ما أقدمت عليه الوزارة السابقة لها فى محاولات رفع الأحكام العرفية .

الجدير بالذكر أنه مع بداية عهد نسيم وصلت دعوة رسمية لحضور مؤتمر لوزان ، وسعت الحكومة للحصول على هذه الدعوة لدى الدول ذات الشأن ، ولكنها لم توفق ، ولم يقبل البروجرام الذى قبلت هذه الحكومة أن تدخل المؤتمر على مقتضاه .

وفى ١٢ يناير ١٩٢٣ أعلنت الحكومة المصرية أن المفاوضات جارية ، وفى نفس الوقت رفضت الاشتراك مبررة ذلك بأنه لم يرسل إليها دعوة للاشتراك فى المؤتمر ، وأن وزارة الخارجية سعت ولم توفق ، وأن المؤتمر لم يقبل البرنامج الذى أعدته الحكومة.

ولكى تصل الحكومة إلى تحقيق أغراضها الممثلة فى رفع الأحكام العرفية ، فقد كان من الطبيعى أن يكون قانون التضمينات داخلا فى إطار عملها ، وتوالت الأحداث حيث بدأت تظهر فى الصحافة المصرية ما يثير الرأى العام المصرى ، فقد كان نقد الأهرام لهذا القانون : أن الأشخاص الذين صدرت فى حقهم أحكام من المحاكم العسكرية البريطانية يعتبرون كأنهم سلموا إلى الحكومة البريطانية ، وعلى ذلك فلا يمكن التصرف بشأنهم ، أو إصدار عفو عنهم إلا بعد أخذ رأى الحكومة البريطانية ، وكيف أن القانون بذلك وضع مصير هؤلاء فى يد بريطانيا لا فى يد مصر ... وأن الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية لا نزاع فيها ، ولا يمكن أن يترتب عليها تعويضات أو غرامات أو مقاضاة ، أما الأخبار فقد ركزت على أهمية عرض القانون

على المجلس النيابى القادم لأن فى القانون خطورة على مستقبل البلاد ، وأن مسألة الأحكام العرفية يمكن إيقافها حتى تجرى انتخابات قادمة ، ومن هذا يتضح مدى الأنانية عند الإنجليز ومدى غطرستهم ، فحينما خص الأمر الأجانب طلب الإنجليز تعويضات سخية لكل أجنبى يترك الخدمة كما سبق بيانه ، وعندما خص الأمر المصريين فحتى لا يقع أى ضرر على الإنجليز فإنه لا يترتب على الأحكام الصادرة ضد المصريين أى التزام تجاه إنجلترا سواء تعويضات أو غرامات أو مقاضاة ، فهذا هو الاستعمار وأن ما يهمه هو مصلحته لا مصلحة المصريين الذين امتصوا دمائهم وخيرات بلادهم ٠

ومن أهم المشاكل التى واجهت حكومة نسيم باشا " قانون التضمينات " حيث علقت إنجلترا رفع الأحكام العرفية على إقرار هذا القانون الذى لم تقبله الحكومة على علته ولكنها قامت بدراسته وفحصه ، وإضافة كافة الضمانات التى تكفل للبلاد حقوقها ، وقد بذلت الحكومة جهودا حميدة فى هذا الصدد ، ولكنها اصطدمت بالعقبات التى وضعتها إنجلترا والخاصة بحقوق مصر ، مما أدى إلى توقف المفاوضات ٠

الواقع أن وزارة نسيم لم تغير شيئا من الوضع الذى كان يتحكم فيه المطالبة بالاستقلال ، وأن الوزارة لم تستطع وقف تطبيق الأحكام العرفية ، وذلك لسببين :

<u>الأول :</u> تصريح رئيس وزراء بريطانيا الذى ألقاه فى مجلس العموم البريطانى بأن وقف تطبيق الأحكام العرفية مشروط بتنفيذ بنود تصريح ٢٨ فبراير ، مما زاد من تعقيد الموقف ٠

<u>الثانى :</u> أن حكومة نسيم أرجأته لحين صدور قانون التضمينات ، مما جعل الأمة تطالب بإرجاء مناقشة هذا القانون حتى يتم انعقاد البرلمان ، فقد جاء فى كتاب استقالة الوزارة فى ٥ فبراير ١٩٢٣ : " أما قانون التضمينات التى علقت الحكومة الإنجليزية رفع الأحكام العرفية عليه ، والتى تئن منها البلاد منذ تسع سنوات شاكية آلامها وشدة وطأتها كل هذا الزمن فقد تباحثنا أيضا فيه وطلبنا لإقراره من الكفالات والضمانات ما يحفظ حقوق البلاد من الوجهتين المدنية والجنائية وقد خطونا فى هذا السبيل خطوات واسعة ، ولكنا وقفنا

وسط الطريق لاستطلاع رأى الحكومة الإنجليزية فيما حددنا من الطلبات الخاصة بحفظ حقوق مصر ، وعدم إتمام البحث من جهة أخرى ، وأن هذه الوزارة كانت ضعيفة لأنها وزارة رجعية بطبيعة تأليفها وكان الوفد الذى يؤيدها متهما بالتطرف فلم يقو على تقويتها ٠

الدور النهائى لسياسة الحكومة المصرية نحو إلغاء الأحكام العرفية :

استقالت وزارة نسيم فى ٩ فبراير ١٩٢٣ ، وبسبب التطبيق الصارم للأحكام العرفية رفض عدلى منصب رئاسة الوزارة ، وجاءت وزارة يحيى إبراهيم باشا فى ١٥ مارس ، وقد أعلن أنه بمساعدة دار الحماية يمكن التغلب على المعارضة لإصدار الدستور وقانون التعويضات الذى لا يقل أهمية عن إصدار الدستور ، هذا من وجهة النظر الإنجليزية طالما عاد عليهم هذا القانون بما يريدون من أموال وتعويضات ٠

الجدير بالذكر أن وزارة يحيى إبراهيم وزارة ضعيفة موالية تماما للإنجليز ، وقد تم تأليفها بدون برنامج محدد، لذا فإن قانون التعويضات وضع لمراعاة مصالح الموظفين الإنجليزالذين نالوا تعويضات سخية وكثيرة مع تغيير وضع مصر السياسى ، الأمر الذى أدى إلى تسابق الموظفين الإنجليز نحو ترك الخدمة للحصول على التعويض السخى ، وتعلق جريدة الأهرام على ذلك بأن القانون مجحف بالميزانية المصرية ٠

جرت المفاوضات بين الحكومة المصرية ودار المندوب السامى البريطانى لرفع الأحكام العرفية فتم الاتفاق بينهما على أن تصدر الحكومة المصرية أولا القانون المعروف بالتضمينات ، وأن علاقة قانون التضمينات بإصدار الدستور والأحكام العرفية : يرى أن أعظم وسيلة تنطوى على الحكم هى نشر مشروع قانون التضمينات مع الدستور فى وقت واحد ، لأنه إذا انتظرت الوزارة لكى تعرض هذه التدابير على البرلمان الجديد ، فإن معنى هذا أن البرلمان يدرس هذه المسائل والبلاد تحت الأحكام العرفية،وهذا غير مناسب رغم تعهد بريطانيا بتوقف الأحكام العرفية أثناء الانتخابات ٠

ومع قرب صدور القانون كثرت الآراء والتخمينات حول الخلافات الناشئة بين الحكومة المصرية وبريطانيا بشأن مسألة المعتقلين والأراضى التى استولت عليها السلطة العسكرية ، وأن تضمن بريطانيا كل تعويض أو إلزام تنص به المحاكم لأحد من رعايا الأعداء ، وأن مسألة المعتقلين ، فعلى الحكومة أن تعين خبراء قضائيين مصريين مع الخبراء الإنجليز لإعادة النظر فى البحث فى الأحكام التى أصدرتها المحاكم ضد المصريين لأنها صادرة عن محاكم عسكرية ، أما مسألة الأراضى يجب البت فيها فى أقرب فرصة لأنها مسألة تمس السيادة المصرية ، فعلى سبيل المثال نجد أن الأمير عمر طوسون أحس بخطورة قرب صدور القانون فأرسل إنذارا إلى رئيس الحكومة المصرية ونظيره البريطانى معلنا احتفاظه بكل حقوقه القانونية تجاه الأراضى التى استولت عليها السلطة العسكرية ، وأن أى ضرر سيقع عليه فالمسئولية سوف تقع على الحكومتين ٠

على كل حال صدر قانون التضمينات فى يوم ٥ يوليه ١٩٢٣ ، حيث اجتمع مجلس الوزراء فى نفس اليوم وأقر الوثائق التالية :

١ – مشروع قانون التضمينات كما حصل الاتفاق عليه بين الوزراء ودار المندوب السامى ٠

٢– مشروع قرار لوزير الحقانية بتأليف لجنة للنظر فى المقترحات الخاصة بالعفو عن المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية التى انعقدت بمقتضى الأحكام العسكرية البريطانية ٠

٣– مشروع مذكرة سياسية أعدت لإرسالها من وزير الخارجية إلى ممثل الدولة البريطانية فى مصر متضمنة الإيضاحات والتصريحات التى يقصد منها تفسير وتكميل الوثيقتين المتقدمتين ٠

وبما أن الحكومة المصرية أصدرت قانون التضمينات المتعلق بجميع التدابير التى اتخذت بمقتضى نظام الأحكام العرفية المعلنة فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ ، فقد أعلن اللنبى إلغاء الأحكام العرفية فى ٥ يوليه ١٩٢٣ بشرط أن تستمر مع ذلك السلطات العسكرية خاصة الحارس الرسمى لأموال الأعداء على مباشرة

الحقوق التى خولتهم إياها الإعلانات المختلفة المتعلقة بتنفيذ معاهدات الصلح فيما عدا الحقوق الجنائية وذلك إلى أن تتم التدابير المقررة فى تلك الإعلانات ، وتبقى القضية المنظورة أمام المحاكم العسكرية إلى أن يحكم فيها ، وقد جاء فى تقرير المندوب السامى أنه فى حالة إلغاء الأحكام العرفية سوف يطلق سراح ٢٨٠ شخصا من الذين صدرت فى حقهم أحكام من تلك المحاكم ، بل مطالب بإلغاء الأحكام التى صدرت بسبب أعمال عدائية ، أما الأحكام التى صدرت بشأن محاولة الاغتيال فقد تقرر أن تبقى أحكامها سارية فى أغلبها ، وبذلك فإن التصريح بإلغاء الأحكام العرفية أعلن فى نفس اليوم الذى أصدرت فيه الحكومة المصرية قانون التضمينات (٥ يوليه) ٠

وقد جاء فى قانون التضمينات : " أن المعنى المقصود فى هذا القانون من عبارة " بمقتضى الأحكام العرفية " هو " تحت السلطة الصريحة أو الضمنية للقائد العام للقوات البريطانية فى القطر المصرى فى خلال المدة من ٢ نوفمبر ١٩١٤ إلى تاريخ العمل بهذا القانون " ويتناول وصف " سلطة عسكرية " كل مجلس عسكرى ، أو محكمة عسكرية ، أو لجنة أو مجلس تحكيم أو أية هيئة أخرى مماثلة لما ذكر مما انعقد أو أنشئ بموجب الأحكام العرفية ، وكذلك كل موظف أو فرد تصرف بمقتضى الأحكام المذكورة ٠

أما عن نص الإعلان عن إلغاء الأحكام العرفية فهو : " بما أن حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك مصر قد أصدرت قانون تضمينات متعلقا بجميع التدابير التى اتخذت بمقتضى نظام الأحكام العرفية المعلنة فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ " لم يكن إلغاء الأحكام العرفية وإصدار قانون التضمينات ليعفى المصريين ويعفى الصحافة المصرية من الكلام فى مسألة أخرى ، فكيف وقد ألغيت الأحكام العرفية وبدأت الحكومة تنظم الإجراءات تمهيدا للانتخابات ويبقى سعد ومن معه فى المنفى ، لقد تم نفيهم بمقتضى الأحكام العرفية التى زالت ولهم حق الانتخاب كباقى المصريين فلا مفر من عودتهم لوطنهم تحقيقا لما كفله الدستور من أنه لا يجوز نفى مصرى من مصر ٠

والسؤال الآن ، ما هو سبب ربط الإنجليز بين قانون التضمينات وإلغاء الأحكام العرفية ؟

(التضمينات : إقرار الإجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية السارى على جميع ساكنى مصر) ، وقد سبق بيان ذلك ٠

السبب هو رغبة إنجلترا فى تأمين ظهرها فى المستقبل دفاعا عن نفسها لما قد يحدث بسبب تصرفاتها أثناء الحرب هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، امتصاص قدر من الغضب الشعبى من القانون ، وبالرغم من المعارضة الوطنية إلا أن دار المندوب السامى أعلن أن الهدوء والنظام قد يتحسن ، كما أن قانون التضمينات هو ما يعنى حرمان المصريين من طلب تعويضات عن الأضرار التى لحقت بهم بسبب الأحكام العرفية ، مع إبقاء الأراضى التى استولت عليها السلطة على حالتها حتى الفصل فى أمرها فى مفاوضات بين الحكومتين ٠

أما عن الموقف العام فى مصر تجاه مسألة التضمينات والأحكام العرفية فقد كان أهم معارض لهذا الحدث هو " الوفد " الذى اتهم الوزارة بأنه ليس لها أية صفة تمثيلية للأمة المصرية ، وأن الإنجليز هم الذين اختاروا هذه الوزارة ، فمن ثم كل ما قامت به هذه الوزارة باطل ، كما احتجت الأحزاب المصرية بجانب الوفد على القانون ، خاصة الحزب الوطنى الذى اعتبر القانون كارثة أصابت البلاد ، كما وصفت الوزارة المصرية بالرجعية ، كما سجل رجال الدين احتجاجهم على القانون ومدى ارتباطه بالأحكام العرفية وأشاروا إلى أنها بالرغم من الإلغاء إلا أنها ما زالت باقية ، فما يخص الأمن والتدخل فى حرية الشعب المصرى لم يلغ حتى حل محله قوانين أخرى مثل قانون الاجتماعات وقانون الحكم العرفى المصرى ، وقانون التضمينات٠

أما عن الحكومة فإنها هى التى قامت بذلك وهى راضية تمام الرضا باعتبار أن ذلك حقق لها كثير من المكاسب خاصة الهدوء والاستقلال ، وأنها قد ظفرت من الاستعمار بما يهيئ لها ذلك مثل الدستور وإلغاء الأحكام العرفية على الرغم من أن قانون التضمينات مساو له ٠

يلاحظ تعنت السياسة البريطانية وذلك لضمان استمرارها فى مصر ، ولم يكن أمام الحكومة المصرية سوى قبولها ، للحصول على أدنى حق من حقوق مصر ، ولذلك فإن المواجهة المصرية خاصة الشعبية كان لها دور كبير فى الضغط على الإنجليز وإجبارهم على قبول بعض الرغبات المصرية حتى وإن كان هناك مقابل لصالح الاستعمار .

على كل حال صدر قانون التضمينات وألغيت الأحكام العرفية وصدر الدستور ، تهيأت الأحزاب لخوض المعركة ، وهى الوفد والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى ، وحزب " حرية الرأى " الذى نظمته الحكومة للوقوف فى وجه أنصار سعد زغلول ، وقد جرت الانتخابات فى عهد وزارة يحيى باشا إبراهيم واكتسحها حزب الوفد حيث حاز على أغلبية مطلقة مما أدى إلى حقد الأحزاب الأخرى وغضب الملك فؤاد على ثقة الشعب بالوفد ،حيث كانت النتيجة كالتالى :

نجح من مرشحى الوفد ١٧٩ من جملة المرشحين البالغ عددهم ٢١٩ ، أما حزب الأحرار الدستوريين فقد رشح ١١٢ نجح منهم ٢٠ ، أما الحزب الوطنى فقد رشح ٤٢ نجح منهم ٧ ، أما المستقلون فقد رشحوا ١٠٧ ونجح منهم فقط ٥ أشخاص ، وهكذا فاز حزب الوفد بالأغلبية الساحقة إذ حصل على ٩, ٨٤ % من عدد مقاعد مجلس النواب أى ١٧٩ مقعدا من ٢١١ مقعدا ، ولقد بلغ من نزاهة هذه الانتخابات أن رئيس الوزراء يحيى باشا إبراهيم رسب أمام مرشح حزب الوفد وقد قدم يحيى باشا استقالته إلى الملك فؤاد فى ١٧ يناير ١٩٢٤ ونوه فى كتاب الاستقالة بنزاهة عملية الانتخابات ، ليس هذا فحسب ، فرجل القانون إبراهيم الهلباوى (سبقت الإشارة إليه) رسب فى هذه الانتخابات أمام مرشح الوفد " على المغازى " رغم تهاون الهلباوى بالمغازى بقوله : " رجل غير معروف لا بالمال ولا بالعلم " ، ناهيك عما ذكره محمد على علوبة الذى أدان الجو العام الذى جرت فيه هذه الانتخابات فى ظله بقوله : " إن سعد كان ينادى بأن من ليس معه فهو خصمه ، كما كان يكرر أن مخالفيه هم برادع الإنجليز " ومما يؤسف له أن بعض رجال الدين كانوا يفتون

بأن من لا ينتخب سعدا وأنصاره فامرأته طالق ، وقال : " لو رشح سعدا حجرا وجب انتخابه " وجرى على ألسنة العامة " أن اسم سعد مكتوب على ورق الفول " ، فكيف يرجى بعد ذلك فوز لمخالفى سعد والأمية فاشية والتضليل عارم حتى أن بعض الفاهمين كانوا يقولون أن حزب الأحرار مكون من قادة بلا جنود وحزب سعد جنود بلا قادة ، أما محمد حسين هيكل فيذكر : " وتأتى انتخابات ١٩٢٤ اختبارا لكل القوى السياسية حيث هزت الأحرار هزا " ، وهو ما يعنى أن شعبية حزب الوفد وزعيمه لم تكن من فراغ وأن قادة الأحزاب الأخرى هم الذين عاشوا وهم الشعبية .

على كل حال انتهت انتخابات النواب وفاز الوفد كما سبقت الإشارة ، وفى داخل الوفد نفسه رأى البعض ألا يقبل سعد زغلول الحكم ، لأن وجوده خارج الوزارة ومن خلفه الأمة تؤيده يجعله أقدر على العمل أما داخل الوزارة فسوف يتعرض للمعارضة لأنه لابد وأن يتصرف وفق الدستور ، ورغم ذلك ألفها فى ٢٨ يناير ١٩٢٤، وهى أول وزارة برلمانية دستورية بعد الثورة .

وقد جرت انتخابات الشيوخ فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٤ ولم تتدخل الوزارة فى الانتخابات وكانت وزارة سعد زغلول قد تشكلت فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ بصفته زعيم حزب الوفد الذى فاز بالأغلبية وفاز المرشحون الوفديون أيضا فى مجلس الشيوخ وظن الشعب أن الأمر قد أصبح بناصيته وأن سيادة الأمة قد تحققت وأن الطريق مفتوح لحياة دستورية ونيابية سليمة ، وكان ذلك وهما ، فأعداء الدستور متربصون به منذ البرلمان الأول الذى عقد فى سنة ١٩٢٤ والذى يعتبر أول مظهر نظامى لبروز سلطة الشعب كقوة مؤثرة فى حكم البلاد ، إلا أن ذلك لم يستمر طويلا ، وذلك لوجود سلطة الاحتلال يمثلها المندوب السامى البريطانى حيث يحميه الجنود البريطانيون ، كما كان يوجد عدد من الموظفين الإنجليز يحتلون المناصب الحساسة فى مصر استنادا إلى التحفظات الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، أضف إلى ذلك كانت هناك طبقة كبار الملاك من المصريين الذين كانوا عملاء للسراى وخدما للإنجليز ، هذا ما جعل الدستور والحياة النيابية

ألعوبة فى أيديهم ، وأن القوى الوطنية أصبحت فى اختبار صعب أمام هذه الفئات العميلة خاصة الاستعمار .

أن انتصار الوفد وتوليه الوزارة ، وهزيمة الأحرار ، يعتبر أول مكسب للحركة الوطنية وأول هزيمة للسياسة البريطانية فى نطاق تصريح ٢٨ فبراير ، الجدير بالذكر أن حسن باشا نشأت بعد فوز الوفد فى انتخابات ١٩٢٤ قام بمناورة مع سعد بما ذكرته جريدة السياسة بالعمل على إسقاط حكومة يحيى إبراهيم وتولى وزارة سعدية ، والملك يخشى أن يكون من وراء ذلك خطة إنجليزية غير أن سعد فهم المناورة ، وقال لنشأت بضرورة تنحى يحيى إبراهيم عن الحكم ، وهنا قال نشأت أن الملك يريد تعيين الشيوخ وهذا من حقوقه غير أن سعد أجاب بحزم : " أن الملك يعين الشيوخ مع وزرائه ، وأن من الخير للملك أن يسود ولا يحكم " ، وفى حوار بين سعد والمندوب السامى أكد سعد على ضرورة توليه الوزارة برغبة الأمة ، وكان رد المندوب السامى أن يتولى سعد الوزارة لكى يتفاوض معه ، فأجاب سعد بأنه لا يقبل الوزارة تحت الحماية التى ألغيت لفظا وبقيت فعلا .

وكان أول صدام حقيقى بين الوفد والأحزاب ، كان مع الحزب الشيوعى فى مارس ١٩٢٤ قبل أن يقضى شهران على رئاسة سعد زغلول للوزارة ، وذلك عندما أعلن الحزب عن مؤتمر له فى ٢٣ – ٢٤ فبراير ، وسبق ذلك اضرابات واعتصامات عمالية ، اعتبرتها وزارة الوفد (عملية اغتصاب) ، فألغت مؤتمر الحزب ، وحاصرت المصانع بالجنود ، واعتقلت قيادات الحزب السياسية والعمالية وقدمتهم للمحاكمة ، وحظرت نشاط الحزب ، وبسط الوفد سيطرته على النقابات العمالية بدلا من الحزب .

أما عن حقيقة الخلاف بين الملك وسعد على حق تعيين الشيوخ فإنه لما نص الدستور على أن ثلاثة أخماس أعضاء المجلس ينتخبون والخمسين يعينون وعددهم ٤٨ عضوا (أى أن عدد أعضاء المجلس ١٢٠ وبالتالى فالمنتخبون ٧٢ عضوا) ، وقد قام الخلاف بين الملك وسعد على من له حق تعيين هؤلاء

الشيوخ الـ ٤٨ أهو الملك أم سعد ، وهو أول خلاف بين الطرفين فالملك يرى أحقيته فى التعيين استنادا على ظاهر المادة ٧٤ من الدستور التى تنص على " يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسيهم وينتخب الثلاثة الأخماس الباقون بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب " ، أما سعد فقد استمسك بالرأى الدستورى السليم ، وهو أن الملك لا يباشر سلطته إلا بواسطة الوزراء ، كما تقضى بذلك المادة ٤٨ من الدستور التى تنص على " الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه " ، والوزارة هى المسئولة عن أعمال الدولة طبقا لحكم المادة ٥٧ من الدستور التى تقضى بأن " مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة " ، والمادة ٦٠ منه التى تنص على " توقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون " ، والمادة ٦٢ منه ونصها " أوامر الملك شفهية أو كتابية لا تخلى الوزراء من المسئولية بحال " ، فالوزارة هى المسئولة بأعمال الدولة ومنها تعيين الشيوخ ، ولما حدث الخلاف ارتضى الطرفان بالتحكيم واتفقا على تحكيم البارون " فان دن بوش " النائب العام لدى المحاكم المختلطة وقتئذ ، وكان عالما بلجيكيا ، وقد أصدر حكمه بما يلى " أرى أن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء " ، وقد رضى الملك حكم البارون الذى كان قاطعا وصريحا فى أن تعيين الشيوخ من خصائص الوزارة ، وصدر المرسوم الملكى بتعيين الشيوخ الذين عرضت الوزارة أسماءهم ، وبالرغم من ذلك فقد أثيرت المشكلة بعد ذلك غير مرة ، وكانت سببا لأزمات هائلة بين الوزارة والقصر .

وقد نشر هيكل فى جريدة السياسة لسان حال الأحرار مقالا بعنوان " يتساءلون " عرض فيه سياسة سعد قبل الانتخابات وتساءل عما سيكون من عمل الوزراء تنفيذا لهذه السياسة ، لقد قال أن تصريح ٢٨ فبراير " نكبة وطنية كبرى " فهل هو مستعد للمفاوضة على أساس هذه النكبة الوطنية الكبرى ، أو أنه لا يتفاوض قبل التخلص منها ؟ وقال : " إن الدستور من عمل الأشقياء ، فهل تراه يبقى الدستور الذى وضعه الأشقياء

على حاله أم يعدله ؟ وماذا سيكون موقفه بإزاء السودان فى المفاوضة وفى الدستور ؟ وكيف أنها وزارة تخلصت من كل معارضيها فقامت بفصل بعض المديرين والعمد وطعنت فى عضوية محمد محمود فى مجلس النواب ، وأن هذا تم بسبب حزبى لا لاعتبار قانونى ، بل ويصل التحامل مداه عندما يصدر الحكم ببراءة جريدة السياسة ، وهو ما يحسب لحكومة سعد لا عليها ٠

بدأت الانتهاكات من جانب الملك لضرب الدستور بما نسميه بالثورة المضادة ضد الحياة البرلمانية ، لقد افتتح أول مجلس نيابى فى مصر بعد ثورة ١٩١٩ فى ١٥ مارس ١٩٢٤، وقد أشار سعد إلى " مهمة تحقيق استقلال البلاد التام بمعناه الصحيح ، وقد ألقى سعد بيانا فى مجلس النواب فى ٢٨ يونيه ١٩٢٤ هاجم فيه تصريح ٢٨ فبراير واستنكر ما جاء به من اعتبار أنه أساسا للمفاوضات المقبلة ، أما أمين يوسف صاحب هذا الكتاب الذى نأخذ عنه الآن وهو من أقرباء سعد وأول المدافعين عنه وعن الوفد ، قد رأى لابد وأن يدرك سعد أن هؤلاء الخصوم (يقصد الأحرار) مصريون وطنيون فيعرض عليهم بعض المقاعد فى مجلس الشيوخ حتى يواجه الخصوم الحقيقيين (الإنجليز) بجبهة وطنية متحدة ، وفى جلسة ١١ مايو بمجلس النواب لفت أحد النواب " عبدالعظيم الهادى رسلان " نظر وزير الحربية إلى قوله : " أننا ونحن نطلب الاستقلال التام لمصر والسودان ، يجب علينا أن نرتكن إلى جيش قوى ، وأننا بعد المعلومات التى سمعناها من معالى الوزير لا يمكن أن نقول أن هذا الجيش يستطيع حماية دولة مستقلة استقلالا تاما " ٠

وانقضت الدورة النيابية الأولى وحدد لافتتاح الدورة الثانية فى يوم الأربعاء ١٢ نوفمبر ١٩٢٤ ولكن لم تستمر هذه الدورة سوى ١٢ يوما فقط حيث صدر قرار بحل مجلس النواب فى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ حيث استقالت وزارة سعد زغلول عقب اغتيال السردار السير لى ستاك حاكم عموم السودان وسردار (قائد) الجيش المصرى فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ ، وفى ٢٢ منه قدم اللنبى إنذارا إلى الحكومة المصرية جاء به بخصوص السودان " انسحاب الجيش المصرى من السودان وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش

المصرى فى السودان إلى قوة مسلحة تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة الحاكم العام ، وهذا دليل على محاولة بريطانيا انفصال البلدين بتكوين جيش سودانى مستقل ، وقد نفذت وزارة زيور التى خلفت سعد زغلول الدستورية ما طلبه الإنجليز .

الجدير بالذكر أن سعد تناول هذا الحادث فى مذكراته باستفاضة حيث أفرد لذلك مساحة كبيرة وقد كتب أن الإنجليز حامت شبهاتهم حول السراى فى مقتل السردار ، كما أن هذه الشبهات كانت سببا فى التقارب بين دار المندوب السامى وبين سعد ، والتقريب بين الوفد والأحرار ، أما لطفى جمعه وهو شاهد عيان على كثير من أحوال البلاد السياسية وأخصها الحركة الدستورية بل وكان فى طليعة المشتغلين بالحركة الوطنية على حد قوله – يوضح أن قضية السردار غامضة فى نواح كثيرة ، ويتساءل هل كان المقصود قتل السردار لذاته مع أنه لم يعمل عملا ظاهرا ، أو كان المقصود إسقاط حكومة الوفد ولو بالتضحية بالسير لى ستاك ، وقد علق اللنبى على استقالة سعد بقوله : " إن هدف سعد من تقديم استقالته أن يعود إلى الحكم فى مظاهرة يشترك فيها الملك والبرلمان والشعب ليعلم الإنجليز أن الأمة كلها وراءه والواقع أنه كان يجب أن يكون ذلك – على الأقل تدعيما لموقفه .

تناولت جلسات مجلس النواب فى بداية دورته الأولى توجيه انتقادات قانون انتخاب مجالس المديريات ، وطالب النواب وزارة الداخلية بضرورة تعديل هذا القانون وعرضه على مجلس الوزراء لإقراره ، فأفاد نسيم بأن الحكومة بصدد إعداد قانون ينظم مجالس المديريات .

الفصل الثالث

أزمة الجيش المصرى سنة ١٩٢٧

أولاً : مقدمات الأزمة :

١- أزمة ١٩٢٤ فى مصر والسودان :

٢- المطالبة بإخلاء السودان :

ثانياً : أزمة الجيش المصرى ١٩٢٧ :

أولاً : مقدمات الأزمة :

١- أزمة ١٩٢٤ فى مصر والسودان :

كان الضباط البريطانيون والمصريون هم وحدهم أصحاب الحل والربط ، ولم يحتل الضباط السودانيون غير مراكز ثانوية فى الفرق السودانية ، وكان ولاء هذه القوات فى البداية لا يخضع إلا لسلطان الخديوى ، ثم خضعت بعد نيل مصر استقلالها إلى ملك مصر ، وانخرط بعض الضباط السودانيين الذين فى الخدمة وبعض الضباط السابقين فى عضوية جمعية الاتحاد السودانى وجمعية اللواء الأبيض سراً ٠

وفيما عدا عبدالله خليل وحامد صالح وعلى عبداللطيف لم تكن عضوية الجمعية معروفة لدى العامة ، ومن ثم تجنب الأعضاء الآخرون خطر الاعتقال والفصل من الخدمة ٠

رسالة ماكدونالد إلى اللنبى – ٧ أكتوبر ١٩٢٤:

فى أثناء محادثاتى مع رئيس الوزارة المصرية أوضح لى صاحب السعادة ماهى التعديلات التى لا يرى بدا من إدخالها فى الحالة الحاضرة فى مصر ، فماذا كنت قد فهمته حق الفهم فهذه التعديلات هى كما يأتى : –

(أ)سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية ٠

(ب)سحب المستشار المالى والمستشار القضائى ٠

(ج)زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية ولاسيما فى العلاقات الخارجية التى أدعى زغلول باشا أنها تعرقل بالمذكرة التى أرسلتها الحكومة البريطانية إلى الدول الأجنبية فى ١٥ مارس ١٩٢٢ قائلة أن الحكومة البريطانية تعد كل سعى من دولة أجنبية أخرى للتدخل فى شئون مصر عملا غير ودى ٠

(د) عدول الحكومة البريطانية عن دعواها بالنسبة لحماية الأجانب والأقليات فى مصر ٠

(هـ) عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت فى حماية قناة السويس ٠

أما فى شأن السودان فأننى ألفت النظر إلى البيانات التى فاه بها زغلول باشا بصفته رئيس مجلس الوزراء أمام البرلمان فى الصيف فى ١٧ مايو ، ويؤخذ مما علمته فى هذا الصدد أن زغلول باشا قال أن وجود قيادة الجيش المصرى العامة فى يد ضابط أجنبى وإبقاء ضباط بريطانيين فى هذا الجيش لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة ، فإبداء مثل هذا الشعور فى بيانات رسمية من رئيس الحكومة المصرية المسئول لم يقتصر على وضع السير لى ستاك بصفته السردار فى مركز صعب ، بل وضع جميع الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصرى أيضا فى هذا المركز ٠

وفى ٩ أغسطس ١٩٢٤ قام طلاب المدرسة الحربية بمظاهرة تعبيراً عن تأييدهم لجمعية اللواء الأبيض واحتجاجاً على اعتقال على عبداللطيف وساروا رافعين العلم المصرى الأخضر وصورة الملك فؤاد ملك مصر ، ثم اتجهوا صوب سجن الخرطوم بحرى هاتفين بحياة عبداللطيف الذى كان سجيناً به ، وقاموا بتوزيع بعض الأسلحة على الأهالى ، وبعد عودتهم إلى المدرسة الحربية حاطت بهم القوات البريطانية حيث ألقى القبض على واحد وخمسين طالباً ممن شاركوا فى المظاهرة حيث أخذوا وهم يرددون هتافات سياسية حتى تم نقلهم إلى سجن الخرطوم بحرى ٠

وفى تلك الأثناء كانت حكومة السودان البريطانية غارقة فى تنظيم عملية إجلاء تم الاتفاق عليها بين البريطانيين تتلخلص فى اتباع ما يلى :

١- إجلاء الضباط والقوات المصرية ٠

٢- فى حالة رفض الحكومة المصرية يجب إتمام الجلاء بالقوة بعد تجريد تلك القوات من أسلحتها ٠

٣- سرعة الإجلاء وأن يتم إبعاد الضباط المصريين العاملين مع القوات السودانية ٠

٤- تكوين قوة دفاع السودان تحت قيادة الحاكم العام ٠

كونت جماعة من الشباب المتحمس جمعية سرية أطلقت عليها اسم جمعية الفدائيين ورأت أن استقلال مصر لا يمكن تحقيقه إلا بالأعمال العنيفة والاغتيالات السياسية ، وبدأت هذه الجمعية أعمالها بقتل السير لى ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم عموم السودان ، الذى توفى يوم ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ متأثراً بجراحه الناتجة عن إطلاق الرصاص عليه ٠

أتاح مقتل السير لى ستاك حاكم السودان وسردار الجيش المصرى بالقاهرة ، الفرصة والتبرير للقيام بتنفيذ السياسة التى ظلت حكومة السودان البريطانية تسعى إلى تنفيذها خلال العامين السابقين وهى انسحاب القوات المصرية من السودان ٠

وفى الإنذار الذى وجهه المندوب السامى البريطانى لسعد زغلول أمرت الحكومة البريطانية بإجلاء القوات المصرية ، ومن ثم قدم سعد زغلول استقالته ، وتسلم الحاكم العام أمراً بإجلاء القوات المصرية والضباط بالقوة ٠

قررت الفرق السودانية بالخرطوم وأم درمان وتالودى القيام بمظاهرات تعبيراً عن تعاطفها مع القوات المصرية ، كما تمرد وأضرب المسجونون السياسيون وطلاب المدرسة الحربية المحتجزون بالسجن العمومى بالخرطوم بحرى ، مما أدى إلى إطلاق النار عليهم من قبل القوات البريطانية ، وقد رد السودانيون عليهم بالمثل واستمر القتال حتى انكسرت شوكة المقاومة ، وقد قتل عبدالفضيل ألماظ وأربعة عشر ضابطاً ، وأصيب بعض الجنود بجراح خطيرة ، وقتل خمسة ضباط من البريطانيين وثمانية من الجنود ، وجرح أحد عشر شخصاً ، توفى منهم اثنان فيما بعد متأثرين بجراحهما ٠

فى اليوم السابق على اغتيال السير لى ستاك ، طالب المساجين بتحسين أغذيتهم وقاموا بتهديد الضباط وجنود الحرس وقد استجابت السلطات لمطلبهم ، ولكن هذا النجاح مع تواتر اغتيال السير لى ستاك أغراهم إلى المزيد من المطالب مثل فك السلاسل والأغلال التى كانت تقيدهم داخل الزنزانات ٠

أقلقت الثورة حكومة السودان فبجانب طابعها العسكرى كانت تخشى العواقب السياسية على أساس أن طلبة المدرسة الحربية كانوا ينتمون إلى أكبر العائلات السودانية نفوذاً فى البلاد الأمر الذى يمكن أن يؤدى إلى أخطر النتائج ، وبالفعل فوجئت سلطات الأمن بمظاهرات أخرى فى أم درمان وعطبرة وبور سودان وشندى وغيرها ،

وفى الأبيض نشطت جمعية اللواء الأبيض برئاسة الضابط صالح جبريل وكانت تعمل على إثارة قبائل كردفان ودارفور ، ولكن السلطات البريطانية أبعدت صالح جبريل إلى الخرطوم فودعته مظاهرة كبيرة فى محطة الأبيض تهتف لمصر والسودان ولسعد زغلول ، وقد أتت أعمال اللواء الأبيض ثمارها فى كردفان فجمع شيخ قبيلة الهبانية حامد سليمان توقيعات أربعة من رؤساء القبائل تأييداً لمصر وأرسلها إلى سعد باشا زغلول بالقاهرة ٠

الجدير بالذكر أن القوات البريطانية اتبعت أسلوب البطش العنيف بهدف إرهاب الوطنيين ومنع تجدد الثورة ، ثم بدأت حملة اعتقالات واسعة فى جميع أنحاء البلاد شملت المدنيين والعسكريين والموظفين والأهالى على السواء ، ثم بدأت محاكمة المعتقلين ، وأصدرت المحاكم أحكاماً قاسية ضدهم وبالتالى نجح الإنجليز فى إخفات أصوات الوطنيين فى السودان المنادية بالاستقلال ووحدة وادى النيل ٠

٢ – المطالبة بإخلاء السودان :

إنذار اللنبى الأول – ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ ٠

أقدم لدولتكم من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن الحاكم العام للسودان وسردار الجيش المصرى الذى كان أيضا ضابطا ممتازا فى الجيش البريطانى قد قتل قتلا قطعيا فى القاهرة ، فحكومة حضرة صاحب الجلالة تعتبر هذا القتل الذى يعرض مصر كما هى محكومة الآن ، لازدراء الشعوب المتمدينة ، نتيجة طبيعية لحملة عدائية ضد حقوق بريطانيا العظمى وضد الرعايا البريطانيين فى مصر والسودان ، وهذه

الحملة القائمة على إنكار الجميل إنكارا مقرونا بعدم الاكتراث للأيادى التى أسرتها بريطانيا العظمى لم تعمل حكومة دولتكم على تثبيطها بل أثارتها هيئات على اتصال وثيق بهذه الحكومة ٠

ولقد نبهت دولتكم حكومة حضرة صاحب الجلالة منذ أكثر من شهر إلى العواقب التى تترتب حتما على العجز عن وقف هذه الحملة ولاسيما فيما يتعلق بالسودان ، ولكن هذه الحملة لم تتوقف ، والآن لم تستطع الحكومة المصرية أن تمنع اغتيال حاكم السودان العام وأثبتت أنها عاجزة عن حماية أرواح الأجانب أو أنها قليلة الاهتمام بهذه الحماية ٠

فبناء على ذلك تطلب حكومة صاحب الجلالة من الحكومة المصرية :

١- أن تقدم اعتذارا كافيا وافيا عن الجناية ٠

٢- أن تتابع بأعظم نشاط وبدون مراعاة للأشخاص ، البحث عن الجناة وأن تنزل بالمجرمين أيا كانوا ومهما تكن سنهم أشد العقوبات ٠

٣- أن تمنع من الآن فصاعدا وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية٠

٤- أن تدفع فى الحال إلى حكومة صاحب الجلالة غرامة قدرها نصف مليون جنيه ٠

٥- أن تصدر فى خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى من السودان مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التى ستعين فيما بعد ٠

٦- أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطيان التى تزرع فى الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود تبعا لما تقتضيه الحاجة ٠

٧ - أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة صاحب الجلالة فى الشئون المبينة بعد المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية فى مصر ٠

<u>الإنذار الثانى :</u>

يا صاحب الدولة : إلحاقاً ببلاغى السابق أتشرف بإحاطة دولتكم علماً من قبل حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن مطالبها الخاصة المتعلقة بالجيش فى السودان وحماية مصالح الأجانب فى مصر هى الآتية :

١ – بعد أن يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحتة للجيش المصرى تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى إلى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة الحاكم العام العليا وباسمه تصدر العرائض (البراءات للضباط) ٠

٢ – أن القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين لا يزالون فى خدمة الحكومة المصرية وتأديبهم واعتزالهم الخدمة وكذلك الشروط المالية لتسوية معاشات الموظفين الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة يجب أن يعاد النظر فيها طبقاً لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة ٠

٣ – من الآن إلى أن يتم اتفاق بين الحكومتين بشأن حماية المصالح الأجنبية فى مصر تبقى الحكومة المصرية منصبى المستشار المالى والمستشار القضائى وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند إلغاء الحماية ٠

رد الحكومة على الإنذارين ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤ : فى اليوم التالى ٢٣ نوفمبر ذهب واصف بطرس غالى باشا وزير الخارجية إلى دار المندوب السامى البريطانى وقدم رد الحكومة على هذين الإنذارين ، ويتلخص فى نفى المسئولية عن الحكومة المصرية وقبول المطالب الأربعة الأولى ، فوعدت بتعقب الجناة ومحاكمتهم ، مع اعتذارها عن الحادث ، ودفع نصف المليون جنيه ، وصرحت باعتزامها منع كل مظاهرة شعبية يكون من شأنها الإخلال بالنظام العام ، ورفضت المطالب الثلاثة الأخيرة ٠

أدى انسحاب وحدات الجيش المصرى من السودان وعودتها إلى مصر إلى زيادة عدد أفراد هذا الجيش وأن وجهة نظر الإنجليز هى أن الجيش المصرى أقل كماً وتسليحاً من قوات الاحتلال فى مصر ، إلا أن الاتجاه المصرى يرمى إلى زيادة حجم الجيش المصرى وتطوير تسليحه وتمصير قيادته ، وأن خطورة

المواجهة بين القوتين ستكون أمراً بالغ الخطورة ، ولكن المصريين مضوا فى سياستهم الوطنية نحو بناء جيش مصرى قوى يمكنه إنهاء الاحتلال البريطانى لمصر أو على الأقل يكون عامل ضغط فى أية مفاوضات قادمة بين الدولتين ٠

بعد مقتل السير لى ستاك اقترح وزير الحربية المصرى أن يتحمل مسئولية تدبير أمر الضباط المصريين العائدين من السودان٠

أما عن استقالة سعد زغلول فكان مفهوماً من المراسلات التى تبودلت بين اللورد اللنبى وسعد باشا أن الحكومة البريطانية لا تريد بقاء سعد فى الوزارة بعد مقتل السردار ، وأنها اعتبرت وزارته مسئولة عن هذا الحادث ، وفى يوم ٢٣ نوفمبر رفع سعد إلى الملك كتاب الاستقالة ٠

جاءت وزارة أحمد زيور بعد وزارة سعد زغلول وقد قبلت المطالب البريطانية جميعها ، وكان أخطرها شأناً جلاء الجيش المصرى عن السودان ، وفى ديسمبر ١٩٢٤ عين السير جوفرى أرشر حاكم أوغندة حاكماً عاماً للسودان خلفاً للسير لى ستاك ٠

ثانياً : أزمة الجيش المصرى ١٩٢٧ :

على خلفية هذه الأحداث جاءت أزمة الجيش (مايو – يونية سنة ١٩٢٧) وهى أزمة سياسية بين مصر وبريطانيا سميت " أزمة الجيش " وقد دلت على نية مبيتة من بريطانيا على أن لا تمكن مصر من أن يكون لها جيش أو قوة دفاعية إطلاقاً ، فأرسل المندوب السامى مذكرة من حكومته إلى الحكومة المصرية فى ٢٩ مايو ١٩٢٧ خلاصتها : أن الحكومة البريطانية ترى أنه يجب على مصر أن تساعد بريطانيا على صيانة مصر من الاعتداء الأجنبى ، وعلى حماية المواصلات الامبراطورية وترغب أن يكون جيش مصر مستعداً للاشتراك فى الدفاع عن البلاد ، وقد لوحظ أن هناك اتجاهاً مقلقاً يرمى إلى إدخال النفوذ السياسى فى

الجيش المصرى ، وذلك لوجود اتجاه لتقليل اختصاص المفتش العام للجيش والضباط البريطانيين الذين يعملون فى المصالح المختلفة التابعة لوزارة الحربية ، وترى الحكومة البريطانية أن ذلك يقلل من الفرص التى تتهيأ للتسوية الودية لهذه المسألة الهامة بين مصر وبريطانيا وبذلك فإنها تدعو الحكومة المصرية إلى إعادة النظر فى موقفها ، وقد أكدت الحكومة البريطانية على :

١ – وجوب تمكين المفتش العام للجيش المصرى (اللواء اسبنكس باشا) من أن يؤدى اختصاصاته كما تسلمها من اللواء هدلستن فى يناير ١٩٢٥ .

٢ – أن يعين ضابط بريطانى كبير برتبة لواء ليكون مساعداً للمفتش العام وينوب عنه فى غيابه .

٣ – يجب أن تكون مصلحة الحدود ومصلحة خفر السواحل تحت إشراف المفتش العام البريطانى للجيش أو نائبه .

٤ – وفيما يتعلق بالاختصاص القضائى تبقى الحالة الحاضرة على ما هى عليه فى الجهات الداخلة فى اختصاص مصلحة الحدود .

ويبدو أن الغرض من ذلك هو بقاء الإشراف البريطانى كاملاً على الجيش المصرى كما كان فى عهد الاحتلال والحماية .

وبينما كان الأخذ والرد متبادلين بين الجانبين المصرى والبريطانى ، إذ بالأزمة تأخذ شكلاً حاداً ، فقد أذاعت أنباء لندن برقية بأن ثلاث بوارج بريطانية أمرت بالسفر من مالطة إلى المياه المصرية ، ثم ألقى السير أوستن تشمبرلين وزير خارجية بريطانيا بياناً فى مجلس العموم عن الأزمة قال فيه أن الحكومة البريطانية تدخلت فى هذه المسألة لأن فريقاً من الساسة المصريين ذوى الكلمة النافذة أراد استعمال الجيش أداة معادية لبريطانيا ، والدليل على ذلك هو ما اقترحته اللجنة الحربية (الفرعية) لمجلس النواب من زيادة وحدات الجيش وأسلحته ، وأن الحكومة البريطانية مستعدة لفتح باب المفاوضات فى المسائل المعلقة ، ولكن

إلى أن يتم الاتفاق عليها يجب الاحتفاظ بأسباب الأمن فى مصر وأن الحكومة البريطانية قد تلقت تقارير من مصر بأن هناك سعياً يبذل للتحريض والهياج ، وهذا هو ما أدى إلى إرسال البوارج الثلاث إلى مصر ٠

وقد جاءت هذه البوارج فعلاً إلى ميناء الاسكندرية وبورسعيد ، وكان لحضورها وقع أليم فى النفوس ٠

وانتهت الأزمة بأن قررت الحكومة مد مدة خدمة اسبنكس باشا المفتش العام للجيش ومنحته رتبة فريق ، وقبلت تعيين وكيل إنجليزى له وهو اللواء بالمر باشا ، وعينت ضباطاً إنجليز جدداً بالجيش المصرى ٠

واتضح من ملابسات هذه الأزمة أن بريطانيا لا تريد أن يكون لمصر جيش قوى يعول عليه فى الدفاع عنها ، وقد أفصح الإنجليز عن ذلك بأنه إذا ما قبلت زيادة عدد الجيش المصرى وجبت زيادة جيش الاحتلال وإذا ما قبلت زيادة سلاح الجيش المصرى وجبت زيادة سلاح الجيش المحتل ٠

وأرادت بريطانيا من ناحية أخرى الشغط على الحكومة المصرية وإكراهها على الدخول فى مفاوضات لعقد المعاهدة التى تربط مصر ببريطانيا ، وإنذارها بأنها ما لم تقبل المعاهدة فستظل بريطانيا على سياستها فى احراجها وإثارة الأزمات فى وجهها والتدخل فى شئونها الداخلية ، وقد اتضح فيما بعد أن عقد المعاهدة لم يضع حداً لهذا التدخل ، بل كانت باباً جديداً من نوع جديد لاستمرار البغى والعدوان ٠

وهكذا انتهت أزمة كبرى خاصة ببناء الجيش المصرى الوطنى كانت سوف تؤدى إلى مواجهة شاملة بين مصر وبريطانيا ، انتهت لصالح بريطانيا لتقاعس السياسيين المصريين عن التمسك بالوطنية المفرطة التى كانت فى ثورة ١٩١٩ ، وتمسكاً بمقاعدهم سواء فى البرلمان أو الوزارة ، وخوفاً منهم من إلغاء الدستور ، والواقع أن مهارة المندوب السامى البريطانى اللورد لويد وتفهمه للحياة السياسية فى مصر مكنته من اختيار الأسلوب المناسب لحل هذه الأزمة الخطيرة بما يحقق فى النهاية الحفاظ على المصالح البريطانيى ، وعلى النقيض من ذلك تراجع السياسيين المصريين كان سبباً لتأخر بناء الجيش المصرى ٠

الفصل الرابع

دستور ١٩٣٠

- دستور ١٩٣٠
- إلغاء دستور ١٩٣٠
  والمطالبة بإعادة دستور ١٩٢٣
- تأليف الجبهة الوطنية
  وإعادة دستور ١٩٢٣

دستور ١٩٣٠ :

اكتملت حلقة الانقلاب الدستورى حينما طلب صدقى من الملك الموافقة على إصدار الدستور الجديد (دستور ١٩٣٠) والتصديق على قانونالانتخاب ، وقد ذكر أنه يجب أن يمحى الماضى بما له وما عليه وأن يصدر دستورا جديدا ، وأن تاريخ الحياة النيابية حافل لمثل هذه الظاهرة ، ظاهرة إبدال دستور بدستور ، وأن الدستور الجديد عنى بالاحتفاظ بأصول الدستور الذى صدر فى عام ١٩٢٣ ، وبناء عليه أصدر الملك أمره بإبطال العمل بدستور ١٩٢٣ ووضع الدستور الجديد الذى به تم وضع جميع السلطات فى يده ، وتضمن الأمر كذلك حق وزير الداخلية ومجلس الوزراء فى تعطيل الصحف ، ويقول حسن يوسف فى مذكراته : " جاء نظام صدقى وألغى الدستور كلية واستصدر دستورا جديدا أعطى الملك سلطات واسعة ، وكانت حجة القائمين بهذا الانقلاب ، أن دستور ١٩٢٣ قد مهد لقيام دكتاتورية برلمانية .

أرفق الدستور ببيان إلى الملك قصد به مواجهة الرأى العام بأسباب وبواعث هذا التغيير الجديد ، وهذا البيان يتناول ثلاثة أمور : الأول : تشكيل البرلمان ووجوه تكوينه ، والثانى : علاقة البرلمان بالسلطة التنفيذية ، والثالث : قانون الانتخاب ، وقد مهد البيان لهذه الأمور بهجوم على دستور ١٩٢٣ أثار فيه قضية عدم ملاءمته لأحوال مصر .

ثم انتقل البيان إلى بحث أسباب فشل دستور ١٩٢٣ فهاجم أولا : نظام الانتخاب العام المباشر ، والشكوى من انحطاط مستوى أعضاء المجالس النيابية ، ثم هاجم البيان بعد ذلك الوفديين ، فاتهمهم بأنهم إنما أحدثوا هذا التغيير عام ١٩٢٤ فى أول دور الانعقاد ، لأنهم ظنوا بالانتخاب المباشر أن يكون " سبيل النجاح وأمان المستقبل"وانتهى من ذلك إلى الأخذ بنظام الانتخاب ذى الدرجتين .

ثم انتقل البيان إلى مهمة وضع العراقيل أمام حصول الوفد على الأغلبية فى النظام الجديد الغير مباشر ، فحرم طبقة العمال والفلاحين التى تؤيد معظمها الوفد من أن يكون لها دور مهم فى انتخاب أعضاء مجلس النواب ، وذلك بأن اشترط فى المندوبين الخمسينيين ، وهم الذين يتولون انتخاب أعضاء مجلس النواب ، شروط " مالية أو تعليمية " لا تتوفر فى أغلبية هذه الطبقة .

استقر العزم عند صدقى على إلغاء الدستور ووضع دستور آخر ، فقد صدر الأمر الملكى فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ بإلغاء دستور ١٩٢٣ وبحل مجلسى النواب والشيوخ ، وإعلان الدستور الجديد ، كما صدر فى نفس اليوم قانون الانتخاب الجديد منسجما مع الدستور الجديد ، وعرضت الوزارة سرا أمر هذا الدستور على الحكومة البريطانية قبل إصداره ، وقد تظاهر الإنجليز بأن هذه المسائل داخلية لا شأن لهم بها ، ومدلول ذلك موافقتهم على هذا الاعتداء ، فمضت الوزارة مطمئنة إلى إنفاذه ، وحاول المحامون الاجتماع لإدانة الدستور الجديد فمنعتهم الحكومة وطردتهم من الاجتماع وأيد الاحتلال ذلك .

ليس غريبا على صدقى فيما خطط له مشاركة مع السراى ، فصدقى سبق له أن زوّر الانتخابات ضد سعد زغلول عام ١٩٢٥ ومع ذلك فاز الوفد فتصالح صدقى مع سعد ، ولذلك عندما تولى الوزارة عام ١٩٣٠ كان يعلم تماما أن الوفد سيفوز ، ولذلك كان شرطه الوحيد أن يعدل الدستور ويصدر دستورا جديدا يضمن له الفوز فى الانتخابات ، هذه هى وجهة نظر صدقى ، وهى فى الواقع وجهة نظر شخصية ، بعيدة عما أقره الدستور ، فالملك أقسم كما أقسم ممثلوا الأمة اليمين على احترامه ، وهذا القسم قد سجل التعاقد بين الأمة والملك ، فلم يكن من حق الملك أن يلغى هذا الدستور بأمر ملكى ، لأن هذا الأمر هو بمثابة فسخ من جانبه لتعاقد تم بينه وبين الأمة .

الجدير بالذكر أن مشروع الدستور الجديد الذى رفعه صدقى – كان نسيم توفيق باشا فى ذلك الوقت رئيسا للديوان الملكى – وقد وضع مذكرة ضمنها عدة ملاحظات على بعض مواد الدستور ، وعارض فى

إصداره على الصورة التى قدمها صدقى ، ولكن الملك لم يوافق على هذه الملاحظات لأن الدستور الجديد يعطى له صلاحيات أكبر ، ويوسع من سلطانه ، بل ويسلب الأمة الكثير من حقوقها ، وأصبحت القوة فى مصر للجيش والبوليس ، وأصبح الملك لا يعترف بدستور ولا بقانون ، وأصبح بذلك فى قمة الدكتاتورية التى هى أساس تكميم جميع الأفواه والأصوات ٠

وفى ١٧ نوفمبر ١٩٣٠ أصدر صدقى قانون حزب الشعب من سبع مواد ، تنص المادة الخامسة منها على تأييد النظام الدستورى والمحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش ، وسرعان ما اتحد الحزبان (الأحرار والوفد) وتألفت فى ٢٤ نوفمبر ١٩٣٠ لجنة اتصال من هيئتى الحزبين مثّل الوفد فيها فتح الله بركات باشا ومكرم عبيد باشا ومثّل الأحرار الدستوريين فيها محمد على علوبة باشا والدكتور محمد حسين هيكل باشا ، واستمرارا للتحالف بين الأحرار والوفد فى مقاومة حكم صدقى استضاف الوفد محمد محمود فى النادى السعدى وتوصلوا إلى اتفاق بشأن التفاهم مع انجلترا ، وأن الأمة لن توافق على معاهدة تبرم فى ظل نظام غير دستور ١٩٢٣ ٠

ومن مبررات صدقى لإلغاء دستور ١٩٢٣ – أن الذين وضعوا هذا الدستور (وهو منهم بالطبع) وضعوه متأثرين بالديمقراطية الغربية ، وهو ما لا يتناسب مع مصر ، وأن الأنسب دستور جديد يتناسب وظروفها ، وعنده أن التاريخ العام " للحياة النيابية حافل بمثل هذه الظاهرة ، ظاهرة إبدال دستور بدستور " فعيوب دستور ١٩٢٣ لا أول لها ولا آخر حيث عاب على كثرة عدد النواب فى دستور ١٩٢٣ والذى بلغ عددهم ١١٤ نائبا قبل ١٩٢٧ ، ثم أصبح ٢٣٥ نائبا بعد ظهور نتيجة الإحصاء الذى أجرى فى ذلك العام ، ولا يزال ذلك العدد يزداد بتلك النسبة على إطراد كل عشر سنوات ، وقد حدد صدقى فى دستور ١٩٣٠ عدد

أعضاء مجلس النواب بحيث لا يزيد على ١٥٠ نائبا وبهذا هو يريد تقليص عدد أعضاء مجلس النواب رغم زيادة عدد السكان ٠

الجدير بالذكر أن التعاون بين حزبى الشعب والاتحاد الذى هو أساس سياسة الوزارة الصدقية الجديدة من حيث التضامن بين الحزبين وأن الوزارة السابقة وضعت نظاما دستوريا قبلته البلاد خاصة فى انتخاب أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب ،(فى وزارة صدقى) ويريد أعداؤه أن يستغلوا فرصة وقوع حوادث فردية واختلافات من وجهة النظر فردية أيضا لمهاجمتها عن طريق الطعن على الوزارة الجديدة ويجب التصدى لذلك ، أما عن استقرار الحياة النيابية التى لا يمكن أن ترسخ ومصر على حالها المعلقة إلا إذا لم تسوء العلاقة ما بين مصر وإنجلترا ، وكذلك ضرورة التخلص من الامتيازات الأجنبية ، وقد تفاوضت الوزارات السابقة إلى أن شكل صدقى وزارته وتولى الحكم ، ثم كان تعطيل الحياة النيابية ثم إلغاء دستور وإعلان دستور ٠

وقد ذهب هيكل فى معارضته للدستور الجديد – أنه أطلق على دستور ١٩٢٣ اسم دستور الأمة ، وأطلق على دستور صدقى اسم دستور الحكومة ، كما هاجم قانون الانتخاب المرافق له ، مما أثار صدقى وأخذ يقاوم هذه العبارة فى أحاديثه ، وأخذت صحف الوفد تتحدث عن هذه العبارة رغم أن دستور ١٩٢٣ هو الذى وصفه سعد زغلول بأنه الدستور الذى وضعته لجنة الأشقياء فلما تولى هو الحكم وصفه بأنه دستور وضع على أحدث المبادئ العصرية ، ثم أصبح بعد ذلك دستور الأمة ٠

لم يطق صدقى صبرا على احتمال معارضة جريدة السياسة فأنذرها ثم عطلها ، فأنشأ الأحرار جريدة الفلاح المصرى فأصدر صدقى أمره بتعطيلها ، كما صادرت الحكومة كتاب (السياسة المصرية والانقلاب الدستورى – تأليف هيكل وآخران) واستمرت مقاومة الطرفين إلى أن تم الاتفاق بين الأحرار والوفد لمقاومة صدقى ودستوره ٠

أما عن حزب الشعب الذى أسسه صدقى ليكون سنده الشعبى نجد عنده المبرر فى موت دستوره بعد سنوات قليلة ، ومع موت دستوره مات حزب الشعب ، فموت دستور ١٩٣٠ الذى هو من وجهة نظره " أرقى دساتير العالم وأقلها عيوبا بالنسبة لدستور ١٩٢٣ ٠

إلغاء دستور ١٩٣٠

والمطالبة بإعادة دستور ١٩٢٣

إن مجرد اختيار نسيم لتولى الحكم فى تلك الظروف لهو كافيا لتوقع تغييرات لمصلحة القضية الدستورية على الأقل ، فنسيم كان معارضا لدستور ١٩٣٠ عندما كان رئيسا للديوان الملكى ، ورفع صدقى مشروع دستوره إلى الملك ، فوضع نسيم مذكرة ضمنها عدة ملاحظات على بعض مواد الدستور وعارض إصداره على الصورة التى قدمها صدقى ، ولما لم يأخذ الملك بنصيحته ، قدم استقالته من منصبه ، وأراد الملك أن يكافأه على خدماته بتعيينه عضوا فى مجلس الشيوخ الجديد ، ولكن نسيم رفض هذا التعيين حتى لايقسم يمين الولاء لدستور لا يرتضيه ، وكان نسيم يرى عودة دستور ١٩٢٣ وتشكيل وزارة محايدة ، وأبدى استعداده لتأليف هذه الوزارة من الأغلبية ، وبما أن الوفد هو الأغلبية فقد رأى أن نسيم يمثل وجهة نظر الوفد كاملة ، ولهذا رسخ فى أذهان الوفديين أن وزارة نسيم إنما هى " وزارة انتقال – لا وزارة استقرار " ، ولكى يقبل نسيم الوزارة اشترط إلغاء المادة / ١٥٦ من الدستور وإبطال يمين الولاء لدستور ١٩٣٠ وحل البرلمان وإجراء انتخابات ومنح الحرية المطلقة للبرلمان الجديد فى وضع الدستور ، وحل حزب الاتحاد ، وتعطيل صحيفتى الاتحاد والليبرتيه ، وطالبت الصحف الوفدية الوزارة بأن تستقيل ما دامت غير قادرة على وقف التدخلات البريطانيةفى شئون البلاد ٠

الجدير بالذكر أن نسيم رأى ضرورة إعادة دستور ١٩٢٣ وتشكيل وزارة محايدة تتحمل مسئولية إدارة شئون البلاد ، لحين إجراء الانتخابات التى تتم بموجب القانون المباشر ، ويمكن عن طريقها إقرار برلمان قادر على تحقيق آمال الأمة ، على أن تتولى الأغلبية البرلمانية الحكم ويكون لها الحق فى إقرار قانون يقضى بتوقيع أشد العقوبة على كل من يعتدى لإجراء أى تعديل فى الدستور والقوانين ، وأبدى نسيم استعداده لتأليف الوزارة من حزب الأغلبية إذا قبلت الجهات العالية فى مصر وإنجلترا شروطه ، وإنه على ثقة بأن النحاس يؤيده فى هذا الرأى ، وهذا يؤكد أن نسيم يمثل وجهة نظر الوفد أو بمعنى آخر أنه وفدى .

ويذكر أمين يوسف (وهو من أقارب سعد زغلول كما سبق أن بينا) أنه كان أحد القلائل الذين يثق فيهم نسيم ويأخذ برأيه ، وقد طلب منه نسيم أن يقترح عليه الشخصيات المناسبة لمساعدته فى أمور الوزارة ، واقترح أمين يوسف بعض الأسماء التى يمكن أن تؤدى خدمات جليلة للوطن ، وبالفعل اختار نسيم تلك القائمة التى اقترحها عليه أمين يوسف ما عدا اثنين هما : الشيخ المراغى الذى رفضه الملك ومحمود حسن الذى لم يتقبله الوفد ، ويضيف أمين يوسف أنه بالرغم من وجود خلافات شخصية بينه وبين أحمدعبدالوهاب باشا إلا أنه قام بترشيحه ، وما أثار دهشة نسيم الذى امتدح نزاهته بغض النظر عن الخلافات الشخصية .

قوبل تعيين نسيم بمظاهرات تردد فيها أنه رجل الساعة طالبين منه العمل على نظام برلمانى واسع تمثل فيه البلاد حق التمثيل ، كما قوبل بمظاهرات طلابية سلمية واسعة المدى ، لم يتصدى لهم البوليس فهى مظاهرات تأييد وتهنئة وقوبل أيضا بتأييد من الوفد ، حيث وافق النحاس على ترشيحه حينما استشارته دار المندوب السامى وتعهدت له أن وزارته ستكون حيادية ، كما أن الوفديين وجدوا أن تولى هذه الوزارة الحكم يعتبر تمهيدا لإلغاء دستور ١٩٣٠ ، ومن ثم استقبلوها دون إقامة أية عراقيل فى طريقها ، رغم تصريح " سير صمويل هور " فى ١٩ نوفمبر ١٩٣٤ بأن بريطانيا نصحت مصر بعدم إعادة العمل بدستور ١٩٢٣ ، وكان نسيم عند حسن ظن الوفد فقد كان أول عمل للوزارة أن استصدرت الأمر الملكى بإلغاء دستور ١٩٣٠

، وحل مجلسى البرلمان القائمين على أساسه فى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ ، دون أن تكمل مدته التشريعية ، ورغم أنه لم يقرن هذا الإلغاء بعودة دستور ١٩٢٣ ، إلا أن الوفد اعتبر هذا الإجراء بادرة أمل ليس بالنسبة للوزارة فحسب بل وللسياسة البريطانية أيضا ، وظل الأمر معلقا ثلاثة عشر شهرا دارت خلالها مشاورات ومفاوضات ومناورات بين الملك ورئيس الحكومة والمندوب السامى البريطانى ، وانتهت بالنزول على رغبة الأمة بعد انتفاضة ١٩٣٥ التى راح ضحيتها كثير من ابناء الشعب.

الجدير بالذكر أن وزارة نسيم كان لها دور فى تصحيح بعض الأوضاع التى ارتكبت فى عهد وزارة صدقى والخاصة بالعمد والمشايخ ، فكما سبق أن ذكرنا أن وزارة صدقى نكلت بالعمد والمشايخ وفصلتهم من وظائفهم وفرضت عليهم الغرامات ، أما وزارة نسيم فقد صدر قرار وزير داخليتها بإعادة العمد والمشايخ الذين فصلوا فى عهد صدقى إلى وظائفهم وفصل الذين عينتهم وزارة صدقى حيث كان أكثرهم من الذين مالأتهم من شر الموظفين سيرة ومن الأعيان الذين كانوا على شفا الإفلاس، كما ردت جميع الغرامات التى حصلت من العمد والمشايخ وقت محاكمتهم فى انتخابات صدقى وصدر بشأن انتخابات العمد والمشايخ وتحديد اختصاصاتهم وامتيازاتهم ومسئوليتهم مرسوم بقانون رقم ٥٧ فى ٦ ديسمبر ١٩٣٤ وقد اهتمت الوزارة بتطوير التعليم وأعادت إلى الجامعة المصرية استقلالها الداخلى بعد وقف هذا الاستقلال بعدة تدخلات من جانب حكومة صدقى تعوق استقلال الجامعة .

وفى ظل هذه الظروف قام الوفد بعقد مؤتمر وطنى فى يناير ١٩٣٥ طالب فيه نسيم بعودة الدستور ، ومما لا شك فيه أن هذا المؤتمر كان اتجاها جديدا فى النشاط الحزبى والوطنى لم تشهده البلاد من قبل ، كما أعلن الوفد فى هذا المؤتمر عن طائفة من الإصلاحات التى اعتزم إدخالها على نظامه الداخلى ومنها : تعميم لجان الوفد الأصلية والفرعية والانتخابية ، وتحديد اختصاص كل منها ، وتنظيم ماليتها واجتماعاتها ، وتنظيم لجان الشبان والعمال ، وإنشاء النوادى السعدية فى المدن المختلفة مع تنظيم محاضرات دورية بهدف

إذكاء الروح الوطنية من مختلف النواحى السياسية والدستورية والاقتصادية ، وكان هذا هو الإنهاء الرسمى والقانونى للعهد السابق (٢٠ يونيه ١٩٣٠ – ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤) وقد أثار ذلك موجة من الفرح والارتياح ، لأن هذا كان نصرا لإرادة الشعب، وقد تعهد نسيم بتوفير الحرية التامة للصحافة والاجتماعات ، وأما إلغاء نسيم لدستور ١٩٣٠ فقد كان يعرف تماما أن ذلك يرضى مطالب الأمة ٠

الجدير بالذكر أنه يؤخذ على نسيم عدم قدرته على اتخاذ القرارات دون الرجوع إلى المندوب السامى البريطانى ، وعن هذا يقول جاك بيرك : " المعروف عن نسيم منذ القدم أنه رجل ضعيف ، يعتقد أن كل ما تطلبه السفارة البريطانية ، أمرا لا يقبل المناقشة " ٠٠٠٠ وأنه قد أسرف فى خضوعه للأجنبى ، ففى تعديل لوزارته فى فبراير ١٩٣٥ ضم إليها عزيز عزت باشا ، الذى كان ضابطا سابقا فى الجيش البريطانى ، وبالرغم من ذلك انزعجت سلطات الاحتلال من تعيين نسيم اعتقادا منها أن الوفد سوف يسيطر على الحكم٠

أما عن مسألة الدستور فقد تقدم نسيم إلى الإنجليز طالبا الإذن بإعادة دستور ١٩٢٣ وإعادة الحياة النيابية على أساسه ، كما أعلن رغبة مصر فى إبرام معاهدة مع إنجلترا لتحديد مركز كل من الدولتين إزاء الأخرى ، وقد أحس الوفد بضرورة الإسراع فى العمل لعودة الدستور عندما بدأت تظهر دسائس من جانب الإبراشى فى القصر والشيخ الظواهرى فى الأزهر ، وبناء على هذا طلب نسيم من الملك فى ١٨ إبريل ١٩٣٥ مستعينا بالمندوب السامى " السير مايلز لامبسون " خروج الإبراشى والظواهرى من منصبهما فوافق الملك على هذا الطلب فى الشهر نفسه رغم أن الإبراشى كان الأداة الباقية لنفوذ الملك ، وأبعد عن مصر حيث عين وزيرا مفوضا فى بروكسل ، وكان يحاول أن يبث الدسائس فى الأزهر ليحرج الوزارة ، أما الشيخ الظواهرى شيخ الأزهر أداة الملك فى الأزهر ، فاضطر أن يقدم استقالته عقب خروج الإبراشى وبذلك أصبح الملك تحت رحمة الوزارة والإنجليز ٠

ولما طالب نسيم الملك بإعادة دستور ١٩٢٣ أو تنقيحه بما فيه الصالح العام ولما وضع دستور تقره جمعية تأسيسية وطنية تمثل البلاد تمثيلا صحيحا يختار أعضاؤها من مختلف الهيئات والطبقات (وهو ما طالب به نسيم سابقا عند وضع دستور ١٩٢٣) وحتى ذلك الحين كان على الملك – وحتى إعلان الدستور الجديد – أن يحكم بواسطة وزرائه وعلى مسئوليتهم ، طبقا لمبادئ الحرية والمساواة التى كانت دائما قوام النظام الدستورى فى مصروقد جاء خطاب الملك فى ٢٠ إبريل ١٩٣٥ ردا على ذلك وأنه يفضل إعادة دستور ١٩٢٣ ، وهذا يدل على وحدة الموقف بالنسبة لنسيم سواء فى دستور ١٩٢٣ أو فى إعادته بعد وقف العمل بدستور ١٩٣٠ .

وفى أول يونيه ١٩٣٥ أطلع نسيم زعماء الوفد على تطورات الأحداث ومذكرة ١٨ أبريل ورد الملك عليها ، كما أطلعهم على مقترحات المندوب السامى البريطانى ، وقد أبدى النحاس اعتراضه على تدخل الإنجليز فى أخص المسائل الداخلية ، وأبدوا تمسكهم بدستور ١٩٢٣ وقد عرض عليهم نسيم تقديم استقالته للملك ولكنهم رفضوا ذلك وطلبوا منه أن يواصل سعيه لإعادة الدستور ، وأن يحتج على تدخل الإنجليز غير المشروع فى أمر هو من حق الملك وشعبه وحدهما ، وأن ذلك يتعارض مع تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، فالمسألة الدستورية مسألة داخلية بحتة ، والواقع أن الوفد لم يشأ أن يفقد وزارة نسيم لأنها مؤيدة منه ، وتوافق سياسته ، فهى أحد أسلحته فى الضغط لإعادة دستور ١٩٢٣ .

وفى ٣ يوليه ١٩٣٥ أطلع نسيم المندوب السامى على ما دار بينه وبين زعماء الوفد ، إلا أن المندوب السامى رفض ذلك لأنه لم يتضمن الرد على مقترحات الحكومة البريطانية .

ولما بدا فى الأفق تفاقم الخطر الدولى بسبب الحرب الإيطالية الحبشية ، وأثار ذلك القلق فى دوائر الاستعمار البريطانى بالقاهرة ، وقد ظن الإنجليز أن مصر تخشى على سلامة أراضيها من الإيطاليين وهذا يدفعها إلى الارتماء فى أحضان الإنجليز والواقع هو زعم بريطانى لجعل مصر قاعدة لقواتها العسكرية ، لأن

قوات موسولينى تمر عبر قناة السويس إلى الحبشة الواقعة على حدود السودان ، وتتاخم مصر من الغرب " ليبيا " التى هى تحت الاستعمار الإيطالى ٠ وبالفعل نشبت الحرب الإيطالية الحبشية فى ٣ أكتوبر ١٩٣٥ ، مما أدى إلى سعى بريطانيا للسيطرة على شئون البلاد ، وبالتالى خلق شعورا وطنيا مضادا وساخطا خاصة مع ازدياد الدعاية الإيطالية والمعادية للإنجليز فى مصر والمنطقة وضرورة القضاء على هذه الدعاية من جانب الإنجليز وبالتالى فإن بريطانيا تخشى عودة الوفد للحكم فى ظل تلك الظروف ، لذا حالت دون عودة الدستور والحياة النيابية فى مصر ٠

وفجأة فى ٩ نوفمبر ١٩٣٥ أدلى " صمويل هور Samuel Hoare " وزير خارجية بريطانيا بتصريح قال فيه : " عندما استبشرت الحكومة البريطانية فى شأن الدستور ، نصحت بأن لا يعاد دستور ١٩٢٣ ولا دستور ١٩٣٠ ما دام قد ظهر أن الأول غير صالح للعمل ، وأن الثانى لا ينطبق على رغبات البلاد " ، وكان لهذا التصريح أثره فى نفوس المصريين وجرح لمشاعرهم الوطنية ، إذ كان اعترافا صريحا بالتدخل الصريح فى شأن الدستور ، وقد أدى التصريح إلى قيام المظاهرات وإضراب المدارس والجامعات واستخدام البوليس القوة لقمعها ، غير أن نسيم أخلى مسئوليته بإرجاع تلك الاضطرابات إلى مكائد ومؤامرات كانت تدبر بمعرفة سلطات عليا (قد يكون الملك) ، وطالبت الأحزاب بضرورة استقالة الوزارة لسوء سياستها ، وتشير الوثائق البريطانية إلى الحديث الذى جرى بين الملك والمندوب السامى فى ١٠ ديسمبر ١٩٣٥ أن نسيم أخطأ فى تستره وراء الملك والمندوب السامى فى المسألة الدستورية وأنه لابد من اعتزاله وعلق " مارلو " على تصريح هور بأنه : الجهل الذى تنقصه الكياسة لأن ظهور مثل هذا التصريح فى ظل الظروف الدولية الراهنة ليس فى مصلحة بريطانيا فقد يكون سببا فى قيام الثورة ٠

تأليف الجبهة الوطنية

وإعادة دستور ١٩٢٣

فى يوم ١٣ نوفمبر١٩٣٥ – وهو اليوم الذى كان بمثابة عيد الجهاد الوطنى ، أذاع نسيم بيانا شرح فيه قصة الصراع الدستورى قال فيه : " ما كان فى مقدورنا إلغاء دستور وإحياء مكانه فورا ٠٠٠٠ ولذلك اكتفينا عند إلغاء دستور ١٩٣٠ بالاحتفاظ بمبادئ الدستور الأساسية لنسير عليها ونتبعها وقررنا فى آن واحد وفى نفس الأمر الملكى رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ بشأن النظام الدستورى للدولة المصرية ما يأتى :

١- أنه إلى أن يستبدل النظام المذكور بنظام آخر يجب أن يتحقق استمرار قيام نظام الدولة على المبادئ الأساسية التى لا يزال يعمل بها منذ إنشاء النظام الدستورى فى مصر ٠

٢- أن نتمشى فى حكمنا على المبادئ الأساسية الدستورية منذ إنشاء النظام الدستورى فى مصر ٠

٣- أن يظل شكل الدولة وحقوق المصريين كما هى منذ إدخال النظام الدستورى فى مصر ٠

٤- أن يظل نظام وراثة العرش طبقا للأمر الملكى الصادر فى ١٣ أبريل ١٩٢٢٠

٥- أن تعرض المراسيم بقوانين التى تصدر طبقا لهذا الأمر على البرلمان الجديد فى دور انعقاده الأول فإن لم تعرض يبطل العمل بها فى المستقبل٠

٦- إلى أن ينفذ الأمر الملكى بوضع النظام الدستورى الذى يحل محل نظام سنة ١٩٣٠ والذى أبطل بتولى جلالة الملك السلطة التشريعية والسلطات الأخرى التى خص بها البرلمان والسلطة التنفيذية ويباشرها بواسطة مجلس الوزراء وعلى مسئوليتهم طبقا لمبادئ الحرية والمساواة٠

وفى نفس اليوم الذى أصدر فيه نسيم بيانه (١٣ نوفمبر) ألقى النحاس خطابا سياسيا هاما فى الموقف السياسى أعلن فى نهايته عدة قرارات تمثلت فى الآتى :

١- توجيه الدعوة إلى الأمة كلها بعدم التعاون مع الإنجليز بسبب استمرارهم فى الاعتداء على الدستور ٠

٢- ضرورة استقالة الوزارة ، لأن استمرارها إقرار لاعتداء الإنجليز على الدستور٠ وإذا لم تستقل الوزارة فإن الوفد لا يؤيدها بعد الآن ٠

٣- كل وزارة تتعاون مع الإنجليز مع استمرار اعتدائهم على الدستور والاستقلال هى وزارة خارجة على البلاد ويقاومها الوفد ٠

وقد تعالت الهتافات فى القاهرة لهذا الأمر ، وهى تدل على روح وطنية جادة مثل " فلتحيا الثورة " و " الدستور أو الثورة " و " السودان لا يتجزأ" و " يسقط الاستعمار " و " يسقط هور وتصريحه " ، كما ألقى محمد محمود خطابا هاجم فيه وزارة نسيم إذ جعلت إعادة الدستور والحكم النيابى فى مصر رهنا بمشيئة الإنجليز مع أنها فى الصميم من سيادة مصر ، ولا يجوز أن يكون لدولة أجنبية سلطان فى أمرها ٠

الجدير بالذكر أن يوم ذكرى عيد الجهاد (١٣ نوفمبر) ساعد على إشعال الحماسة الوطنية بين الجماهير ، هذا بجانب قيام حكومة نسيم بأصدار مرسوم بقانون ضيقت فيه على حرية النشر وإيقاف وتعطيل الصحف حيث عقد الطلبة اجتماعا داخل حرم الجامعة بالجيزة أدانوا فيه موقف بريطانيا ، ثم خرجوا فى مظاهرة سلمية تصدى لهم البوليس وأطلق عليهم النار ، فأصيب عدد من الطلبة ، ومع ذلك استمروا يهتفون بحياة مصر والدستور كما أصيب مساعد حكمدار العاصمة " لوكاس بك " و " المستر نوبل " مفتش البوليس الإنجليزى ٠

وفى مظاهرة من الجامعة إلى بيت الأمة وضريح سعد زغلول ترددت إشاعة بين الطلبة أن الجنود الإنجليز فى معسكر قصر النيل أطلقوا النيران على مقدمة المظاهرة مما أدى إلى حدوث هياج أدى إلى الصدام مع البوليس ، كما ذهب جزء من المظاهرة إلى دار المندوب السامى ، وجزء آخر هاجم القنصلية البريطانية ، وانتشرت المظاهرة فى مختلف أنحاء القاهرة ، بل وامتدت خارجها إلى الأقاليم ، وشملت الأزهر والمعاهد الدينية والمدارس ، وأسفر الصدام عن إصابة ٥٠ طالبا من الأزهر و٤٠ من رجال البوليس ، وفى اليوم التالى ١٤ نوفمبر حاصر البوليس نحو ٣٠٠ طالب من المتظاهرين فوق كوبرى عباس وأطلق عليهم النار فقتل طالب الزراعة محمد عبدالمجيد مرسى وجرح طالب الآداب محمد عبدالحكيم الجراحى جرحا بالغا

مات على أثره فى اليوم التالى ، وألقى القبض على عدد من الطلبة ، وأصدرت إدارة الجامعة قرارا بتعطيل الدراسة لمدة عشرة أيام ، لهذا عقد الوفد اجتماعا قرر فيه إرسال مذكرة احتجاج إلى عصبة الأمم على تصريح " هور " الذى تسبب فى هذه الحوادث الدامية فى مصر ، كما أرسل صورة منها إلى ممثلى الدول الأجنبية فى مصر ليبلغوها إلى حكوماتهم ٠

ورغم تعطيل الدراسة فى الجامعة تجنبا للمظاهرات إلا أن ذلك لم يجدى ، فقد استمرت المظاهرات ، مما دفع وزارة المعارف أن تصدر قرارا مماثلا لمدارسها ، كما عطلت الدراسة فى الأزهر خلال شهر رمضان ، وأضربت النقابات وتوقفت الصحافة عن الصدور احتجاجا على تدخل بريطانيا وموقف الوزارة ، وظهر الموقف وكأنه صورة من ثورة ١٩١٩٠

وتضامن أعضاء هيئة التدريس بالجامعة مع الطلبة ، كما كان للقضاء المصرى موقف وطنى مشرف من طلبة الجامعة الذين قدموا للمحاكمة أمام محكمة عابدين الجزئية فى ٢٧ نوفمبر ، حيث أصدرت المحكمة أحكاما خفيفة على الطلبة ، فأثار ذلك ثائرة المندوب السامى فضغط على الحكومة لإصدار تعليمات للقضاة بتوقيع أقصى العقوبة على الطلبة ٠

مما حدا بالطلبة السعى الحثيث لدى زعماء الأحزاب المختلفة أن يتحدوا ويتفقوا على مطالبة بريطانيا بالكف عن التدخل فى شئون مصر الداخلية ، والواقع أن الطلبة نجحوا فى مسعاهم هذا رغم ما ذكر عن الوفد أنه يرفض الائتلاف مع الأحزاب الأخرى ، وإنما كان الخلاف حول المبادئ التى يتم عليها ، لذا وضع الوفد شروطا لتأليف جبهة وطنية ٠

وقد تمثلت الوفد فى الآتى :

١ – أن يطالب الملك بعودة دستور ١٩٢٣ فورا ومن غير تأجيل ٠

٢ – أن يضرب الجميع عن الحكم إلا فى ظل دستور١٩٢٣ ٠

٣ – أن يعلن الجميع استقلال الأمة استقلالا تاما ٠

ويبدو أن الدكتور محمد حسين هيكل من فرط حرصه على الدستور قد نسى أو تناسى فى غمرة هذا الحرص أن الأحرار الدستوريين وأصدقائهم كانوا هم دائما قتلة الدستور ، ثم أن الوفد كان يقرن مطالبته بعودة الدستور بالمطالبة بإبرام الاتفاق مع بريطانيا ، ويتضح هذا من خطاب النحاس الذى ألقاه فى ١٣ نوفمبر " أن عودة الدستور يجب أن تكون قبل كل شئ " وعلى كل حال لم يكن هذا الخلاف بين الحزبين مثيطا لجهود الطلبة ، وكانوا قد وصلوا إلى شئ من النضوج السياسى أعانهم على الاستقلال عن الأحزاب وتكوين رأى خاص بهم ، فرأوا ضرورة اتحاد الأحزاب والمطالبة بمعاهدة تنهى الوضع القائم فتظاهروا فى أوائل ديسمبر ١٩٣٥ ، وألفوا وفدا منهم للتوفيق بين الأحزاب ٠

وفى ٥ ديسمبر صرح " هور " أمام البرلمان الإنجليزى أن مسألة الدستور مسألة داخلية ، واعتبرت مصر أن هذا التصريح خطوة إلى الإمام ، فاستغل نسيم الفرصة وطلب من المندوب السامى إصدار الدستور ، ولكن أمام المماطلة الإنجليزية ، هدد نسيم بتقديم استقالته وكان تصريح " هور " من أهم العوامل التى عجلت بتأليف الجبهة الوطنية ، فإذا كان تصريحه الأول ترك فى نفوس المصريين أثرا سيئا برفضه دستور ١٩٢٣ ودستور ١٩٣٠ ، فإن تصريحه الثانى رغم أنه محاولا إزالة هذا التأثير السئ الذى تركه التصريح الأول ، إلا أنه جاء تأكيدا بأن الإنجليز يعارضون عودة دستور ١٩٢٣ ، رغم كل الحوادث الدامية التى وقعت فى البلاد ، وهذا إن دل شئ فإنما يدل على مدى التدخل الإنجليزى فى شئون البلاد الداخلية ، خاصة وأن الملك والسراى ضد الوحدة الوطنية ٠

ففى ٦ ديسمبر اجتمع فى منزل محمد محمود كل من أحمد ماهر ومكرم عبيد وحافظ عفيفى ومحمد حسين هيكل وأمين يحيى للنظر فى تقريب وجهات النظر بين الأحزاب وتأليف جبهة وطنية متحدة ، وقد اتفقوا على تأليف جبهة وطنية مهمتها المطالبة بالآتى :

١ – إعادة دستور ١٩٢٣ ٠

٢– عقد معاهدة مع إنجلترا على أساس مشروع النحاس – هندرسون ٠

وعرضت هذه القرارات على الأحزاب فأقرتها كلها ووافقت على تأليف لجنة تمثل الأحزاب ، على أن يتم إرسال كتاب إلى الملك لإصدار دستور ١٩٢٣ وإرسال آخر إلى المندوب السامى ، وجاء فى كتاب عودة الدستور : " أنه ما من مخرج من هذه المحنة أو علاج حاسم لها إلا بأن يعود إلى الأمة فورا دستورها الصادر فى سنة ١٩٢٣ " وأفادت الجبهة الوطنية أن عودة الحياة الدستورية تعنى استقرار نظام الحكم ، أما المندوب السامى فتمت مطالبته بتوقيع معاهدة بالنصوص التى انتهت إليها مفاوضات ١٩٣٠ بعد الاتفاق على نص السودان ، وقد تم إرسال الكتابين فى ١٢ ديسمبر ، ويلاحظ أن الوفد أصر على رغباته بالنسبة للأحزاب الأخرى (الدستور ثم المعاهدة) وليس العكس ، وقد نجح فى ذلك ٠

على كل حال تجددت المظاهرات مرة أخرى فى أعقاب تصريح هور الثانى ، الذى أكد فيه أن بريطانيا لن تتفاوض مع مصر فى الظروف الحاضرة ، ففى ٧ ديسمبر أعيد افتتاح الجامعة ، وحددت اللجنة التنفيذية للطلبة ذلك اليوم لإزاحة الستار عن النصب التذكارى للشهداء ، ثم خرجوا بمظاهرة كبيرة ، وحدث صدام بين الطلبة والبوليس بعد عبورهم كوبرى عباس ، وذلك لأن الجماهير الطلابية لم تر فى التصريح الثانى " لصمويل هور " ما يساعد على عودة الدستور ٠

ومما لا شك فيه أن الطلبة يرون أن الحل الوحيد هو عودة الدستور الذى ارتضته البلاد واستمرت المظاهرات ، بل وشاركت الجماهير الطلبة فيها ، فظهرت الحكومة بالمظهر الإرهابى مع المتظاهرين ، فأصدرت بيانا أنذرت فيه بإطلاق الرصاص على المتظاهرين ، ثم أصدرت بيانا آخر بمنع نشر قرارات الطلبة وبياناتهم فى الصحف ، وأعاد مجلس الوزراء تعطيل الدراسة فى الجامعة إلى أجل غير مسمى٠

ورغم كل هذا فقد استمرت حركة الطلبة ، وزاد نطاقها عنفا بعد أن أصاب أحد الكونستبلات الإنجليز أحد الطلبة برصاص مسدسه ، مما أدى إلى عنف المظاهرات وانتشارها خارج القاهرة ٠

وأصدرت الحركة الطلابية بيانا بتأييد الوفد واجتمع المؤتمر العام للطلاب بدار اتحاد العمال وقرر : أن خطة الائتلاف يجب أن تقوم على أساس الإضراب الوزارى حتى عودة الدستور وتحقيق مطالب البلاد ، وأدى هذا الموقف إلى عزلة الحركة المسماة " بالطلبة القوميين " وأيدت جماهير الطلبة قرارات اللجنة التنفيذية والمؤتمر العام باستمرار النضال فاستمرت المظاهرات فى الأسبوع الثانى من ديسمبر ووقعت معارك جديدة وتميزت المظاهرات الأخيرة باشتراك واسع للجماهير وامتدادها إلى الأقاليم ٠

وإزاء الرفض الإنجليزى لإصدار الدستور ، رأى نسيم أنه من الأفضل تقديم استقالته ، وذلك لأن القصر والإنجليز عملوا على استبعاد حزب الأغلبية (الوفد) عن الحكم وإرجاء الدستور ، وقد أسر حافظ عفيفى لدار المندوب السامى أن تآلف الوفد المفاجئ مع الأحزاب الأخرى قد تم بسبب خشيتهم من تحمل المسئولية وحدهم وحرصهم الشديد على اشتراك الأحزاب الأخرى معهم فى تحمل المسئولية ، فى الوقت الذى أثمر فيه ضغط الرأى العام والمظاهرات الطلابية عن تأليف الجبهة الوطنية من الوفد والحزب الوطنى والأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد وفريق من الساسة المستقلين للمطالبة بعودة الدستور ، ولكن المعارضة الإنجليزية وقفت أمام ذلك رغم مناشدة المندوب السامى " لامبسون " حكومته بعدم الاعتراض على عودة الدستور ، والوقوف إلى جانب نسيم حتى يتم عبور الأزمة ٠

وأمام اشتداد الثورة الشعبية من الشباب وعامة الجماهير ضد قوى الثورة المضادة التى صادرت الحياة البرلمانية وأوقفت العمل بالدستور ، أجبرت السراى والإنجليز إلى الرضوخ والموافقة على عودة دستور ١٩٢٣ ، حيث استجاب الملك إلى طلب الجبهة الوطنية وأصدر فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ أمرا ملكيا بأن النظام الدستورى للمملكة المصرية هو النظام الذى تقرر بالأمر رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ أى بالدستور الذى

صدر فى تلك السنة ، والعمل بقانون الانتخاب المباشر الصادر فى عام ١٩٢٤ – تحت قانون رقم ١٤٨ فى ١٩٣٥/١٢/١٩ وذلك من ٨٥ مادة .

وابتهاجا بعودة دستور ١٩٢٣ أصدر نسيم بيانا للأمة فى ١٣ ديسمبر ١٩٣٥ أعلن فيه سروره بعودة الدستور ، كما وجه الشكر العميق للملك وللحكومة البريطانية وبخاصة المندوب السامى ، نظرا لجهودهم العظيمة فى عودة الدستور ، وناشد الطلاب بالعودة إلى مدارسهم وجامعاتهم مع ترك مهمة تنفيذ الدستور للحكومة .

قدم نسيم استقالته للملك فى ٢٢ يناير ١٩٣٦ مضمنا إياها أن الأمور قد استقرت وأصبحت على ما يرام بعد أن أدى واجبه قدر استطاعته ، حيث أنه لاقى العديد من الصعوبات والمعاناة خلال الفترة التى تولى فيها الوزارة ، كما أنه رأى أنه لا مفر من الاستقالة ، حيث أن الانتخابات تسير فى مجراها الطبيعى ، وأن إنجلترا ماضية فى تنفيذ وعودها الخاصة فى إبرام المعاهدة بينها وبين مصر ، وأن صحته أصبحت لا تقوى على مثابرة ومواجهة مثل تلك الأمور .

وبسبب تعطيل الحياة النيابية فى مصر خلال فترة الانتقال من دستور ١٩٣٠ إلى عودة دستور ١٩٢٣ لم تشارك مصر فى المؤتمر الحادى والثلاثون المعقود ببروكسل من ٢٦ يوليه ١٩٣٥ إلى ٣١ منه ، ولكن شارك الوفد المصرى فى المؤتمر الثانى والثلاثون المعقود فى بودابست فى يوليه ١٩٣٦ وفيه استعرض الوفد الأدوار التى مرت بها النهضة الوطنية والدستور فى مصر ، ثم أشار الوفد إلى ظروف إعادة دستور ١٩٢٣ ، وإلى تأليف الجبهة الوطنية وشروعها فى مفاوضة بريطانيا فى معاهدة تحالف وصداقة .

مما لا شك فيه أن عودة دستور ١٩٢٣ جاء ثمرة للعوامل الآتية :

١- رغبة بريطانيا فى التفاوض لعقد معاهدة جديدة مع حكومة دستورية منتخبة.

٢ – تخوف السراى من عدم القدرة على تشكيل حكومة تتعامل مع مشكلة الأمن الداخلى ، وكذلك مع العلاقات المصرية الإنجليزية ٠

٣ – ضغط الوفد من جانب ، وثورة الطلبة من جانب آخر ٠

٤ – ضغط الجبهة الوطنية ٠

٥ – الغزو الإيطالى للحبشة الذى أشار إلى ظهور أزمة دولية وازدياد الدعاية الإيطالية المعادية للإنجليز فى مصر ، وعلى الإنجليز القضاء عليها ٠

ومما لا شك فيه أيضا أن هذه العوامل جاءت تتويجا لنضال الأمة والقوى السياسية الوطنية ، وبداية الطريق لإعادة الحياة النيابية وبداية لوصول الوفد إلى الحكم ، وكان الثمن غالى حيث القتلى والجرحى والمساجين ، ففى سؤال موجه من النائب محمد على الشربينى إلى رئيس مجلس الوزراء بعد عودة الحياة النيابية عن عدد الذين استشهدوا فى الحوادث التى حدثت احتجاجا على إلغاء دستور الأمة من عام ١٩٣٠ إلى تاريخ هذا السؤال(١٥ سبتمبر ١٩٣٦) وكذلك عدد المصابين بعاهات أقعدتهم عن العمل ، أجاب الوكيل البرلمانى لوزارة الداخلية : بلغ عدد القتلى ١٢٢ وعدد من أصيبوا بعاهات مستديمة ٣٥ هذا عدا ١٦ مصابا بأعيرة نارية تقرر لهم علاج أكثر من ٢٠ يوما وعدد ١١٢ مصابا تقرر لهم علاج أقل من ٢٠ يوما ٠

أما عن الغرامات التى حصلت من العمد والمشايخ سنة ١٩٣٠ فقد ردت جميع الغرامات إلى أصحابها بعد أن قرر ذلك كل من مجلسى الشيوخ والنواب والتى حصلت منهم بمناسبة إصدار دستور ١٩٣٠ والانتخابات التى أجريت تنفيذا له وكان هؤلاء العمد قد أجبروا على تقديم استقالاتهم فى وزارة صدقى وفرضت عليهم غرامات مالية باهظة بلغت ثلاثة آلاف وخمسمائة وخمسون جنيها ليس هذا فحسب فقد طالب الأعضاء فى مجلس النواب "برد العمديات للبيوتات " التى خرجت منها وإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه قبل الانقلاب الدستورى فى عام ١٩٣٠ ٠

أما فى مجلس الشيوخ فقد تم التنويه بما كان لفؤاد من فضل فى إعادة دستور ١٩٢٣ وقانون الانتخاب المباشر ، كما استعرض ضرورة إضافة فقرة تنص على ضرورة إتمام التشريع الدستورى بوضع القوانين الناقصة الخاصة بالحقوق العامة المقررة فى الدستور ٠

بعد استقالة وزارة نسيم رغب الملك فؤاد أن تعقبها وزارة ائتلافية ، وذلك على خلاف اتجاهه بعد استقالة الوزارة الدستورية سنة ١٩٣٠ فقد أقام فى أعقابها وزارة حزبية ، وكان أساس تأليفها هدم الدستور والبرلمان ، وكذلك فعل من قبل فى سنة ١٩٢٨ وقد سبق بيان ذلك ، ففكرة الوزارة الائتلافية كانت تبدو كلما اضطرت الظروف السراى فى ذلك العهد إلى إعادة الحياة الدستورية ، لكى تجعل من الوزارة الائتلافية سندا لفض الائتلاف وإعادة الحكم المطلق من جديد ، ولم يرض الوفد بهذه الفكرة استمساكا بالميثاق القومى الذى اتفق عليه مع حزب الأحرار الدستوريين والمستقلين فى مارس ١٩٣١ ، فلا خير فى ائتلاف يقوم على سوء النية يحمل فى ثناياه نية فض الائتلاف والانقضاض على الدستور ، رغم أن الوزارات الائتلافية قد تكون مفيدة فى بعض الظروف ، وقد يكون تأليفها علاجا لأزمة تجتازها البلاد أو تحقيقا لمصلحة قومية ٠

ولما فشلت المساعى لتأليف وزارة ائتلافية عهد الملك فؤاد إلى على ماهر باشا – وكان رئيسا للديوان الملكى – مهمة تأليف الوزارة ، فألفها فى ٣٠ يناير ١٩٣٦ ، وهى وزارة محايدة لا تمت بصلة إلى الأحزاب ، وكانت مهمتها إجراء انتخابات حرة لا تتدخل فيها الحكومة ، بهدف تشكيل برلمان جديد ، ففى ٢٦ مارس ١٩٣٦ صدر المرسوم بدعوة الناخبين إلى انتخاب أعضاء مجلس النواب ، وحدد للانتخاب يوم ٢ مايو ، وفى حالة عدم حصول أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة تكون إعادة الانتخاب يوم ١٠ مايو ، وصدر مرسوم آخر بدعوة الناخبين إلى انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ وحدد لانتخابهم يومى ١٦ و ٢٤ مايو ثم عدل الموعد بعد وفاة الملك فؤاد إلى ٧ و ٨ منه ، وكان محمد حسين هيكل قد رشح من قبل الأحرار الدستوريين لمجلس الواب عن دائرة " تمى الأمديد " إلا أنه لم يظفر فيها ، ولكنه أصبح عضوا بمجلس

الشيوخ ابتداء من ٨ مايو حيث أنه كان ممن أوصى مصطفى النحاس زعيم الأغلبية البرلمانية بتعيينهم بالمجلس مجاملة للأحزاب لتأييدها المفاوضات الجارية وقتذاك برئاسة النحاس مع بريطانيا ، وكما كان منتظرا نال الوفد كالعادة أغلبية ساحقة ، حيث كانت النتيجة كالتالى :

فى مجلس النواب حصل الوفد على ١٦٦ مقعدا بينما حصلت سائر القوى الأخرى من الحزبين أو المستقلين على ٦٦ مقعدا فقط ، وفى مجلس الشيوخ نجح من الوفديين ٦٢ شيخا بينما نجح من غيرهم ١٥ شيخا فقط ، فالوزارة كانت مهمتها انتقالية ، ولعل أهم مشكلة واجهتها هى الإجراءات المترتبة على وفاة الملك فؤاد وضرورة إتمام الانتخابات للنواب والشيوخ ، وتعيين الأوصياء ، وتعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ ، كل ذلك فى خلال عشرة أيام من تاريخ وفاة الملك كما يقضى بذلك دستور ١٩٢٣ ٠

ولإعادة تنظيم الأزهر صدر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ ، وأن اختيار شيخ الجامع الأزهر يكون من جماعة كبار العلماء وتعيينه يكون بأمر ملكى ٠

توفى الملك فؤاد فى ٢٨ أبريل ١٩٣٦ وله من العمر ٦٨ سنة ، وتبين أن وصيته انحصرت فى عدلى يكن ونسيم ومحمود فخرى وقد سبق بيان ذلك ، وكان لابد من نفاذ الوصية من موافقة البرلمان عليها هذا من الناحية الدستورية ، أما من الناحية العملية فقد كان على الحكومة المصرية برئاسة على ماهر الحصول مبدئيا على موافقة الحكومة البريطانية على المرشحين ، ووضعت دار المندوب السامى مجموعة من الاشتراطات يجب توافرها فيمن يعين وصيا على العرش :

١ – أن يعمل لصالح الشعب المصرى ٠

٢ – أن يعمل بروح الود والانسجام مع الوجود البريطانى ٠

٣ – أن يكون له وزن سياسى ، وألا يكون من السياسيين الحزبيين ٠

٤ – أن يعتمد عليه فى الحفاظ على استقامة الملك الصغير والإشراف على شئونه٠

اقترح المندوب السامى تعيين الأمير محمد على رئيسا لمجلس الوصاية والشيخ المراغى عضوا ، وحذر من اختيار الأمير عمر طوسون أو محمد طاهر باشا لما هو معروف عنهما من العداء لإنجلترا ، وقد وافق على ماهر رئيس الحكومة على رأى المندوب السامى مع اعتراضه على الشيخ المراغى لأنه ليس من الفئات التى نص عليها القانون ، وأوعز للمندوب السامى أن يستطلع رأى الزعماء السياسيين المصريين ، فاجتمع المندوب السامى بزعماء الأحزاب الثلاثة (النحاس ومحمد محمود وإسماعيل صدقى) وأطلعهم على الشروط التى أقرها فوافق النحاس على الأمير محمد على وأبدى رغبته فى ترشيح نسيم باشا ، أما زعيم الأحرار الدستوريين (محمد محمود) فقد وافق على الأمير محمد على ورشح معه عبدالعزيز عزت باشا وأحمد زيور باشا ، أما صدقى فقد وافق على مرشحى دار المندوب السامى ٠

الجدير بالذكر أنه بعد أن فاز الوفد فى الانتخابات التى أجريت فى ٢ مايو قال النحاس : " أن البرلمان لن يوافق على ترشيح زيور لمجلس الوصاية " ، وبذلك أصبح مجلس الوصاية مكونا من الأمير محمد على وعبدالعزيز عزت باشا وشريف صبرى باشا (خال فاروق) ، ووافق البرلمان على هذا الاختيار ، إلى حين بلوغ الملك فاروق سن الرشد ، وبذلك فالمندوب السامى كانت له اليد الطولى فى كل كبيرة وصغيرة ، والحكومة لا تستطيع أن ترفض له أمرا فى جميع الشئون الداخلية والخارجية للبلاد ، ولا شك أن مسألة الاختيار هذه تمت بعد إبطال وصية الملك لقدمها ووفاة أحدهم وهذا يدل على :

١ – إنها آخر انتصار دستورى أحرزه الوفد على الملك فؤاد ولو بعد وفاته٠

٢ – هى بمثابة تحذير للملك الجديد بأن الدستور هو الذى ينتصر دائما ٠

٣ – هى فضل أسبغه الوفد على الأوصياء على أساس أنهم من اختياره٠

ومع كل هذه التغييرات ، ولما كانت الانتخابات قد أسفرت عن أغلبية للوفد ، فقد عهد أوصياء العرش فى نفس يوم استقالة وزارة على ماهر (٩ مايو ١٩٣٦) إلى مصطفى النحاس تأليف الوزارة الجديدة ،

فألفها يوم ١٠ مايو وهى وزارته الثالثة ، وافتتح البرلمان يوم السبت ٢٣ مايو وحضر أوصياء العرش جلسة الافتتاح وألقى النحاس خطبة العرش ، وانتخب أحمد ماهر رئيسا لمجلس النواب وعين محمد توفيق نسيم رئيسا لمجلس الشيوخ ،ولكنه اعتذر بسبب تخطى البرلمان له فى تعيين الأوصياء رغم اختيار الملك الراحل له فى وثيقة الوصاية ، فتم تعيين محمود بسيونى رئيسا للمجلس ورأس المؤتمر يوم افتتاح البرلمان ٠

وفى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ تم التوقيع على مشروع المعاهدة فى لندن بقاعة " لوكارنو " التاريخية بوزارة الخارجية البريطانية ، وقد دعى البرلمان إلى عقد اجتماع غير عادى فى ٢ نوفمبر للنظر فى مشروع القانون بالموافقة على المعاهدة ، فوافق مجلس النواب على مشروع القانون بجلسة ١٤ نوفمبر بأغلبية ٢٠٢ صوت ومعارضة ١١ صوتا ، ووافق عليه مجلس الشيوخ بجلسة ١٨ نوفمبر بأغلبية ١٠٩ أصوات ومعارضة سبعة أصوات ٠

وبمقتضى المعاهدة ألغيت الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة ، وأصبحت مصر عضوا فى عصبة الأمم فى مايو ١٩٣٧، وعادت القوات المسلحة المصرية إلى السودان لأول مرة بعد سحبها عام ١٩٢٤ بسبب مقتل السير لى ستاك ، وحددت المعاهدة مدة ٢٠ عاما لبقاء القوات البريطانية فى مصر مما يعتبر بداية النهاية للاحتلال البريطانى ، واقترن ذلك حسب نص المعاهدة بقدرة مصر على حماية قناة السويس ، مما حفز مصر على تطوير الجيش المصرى٠

وقد سعى النحاس لأن يكون للوفد قوة شعبية ذات تنظيم شبه عسكرى يضرب بها أى محاولات للعبث بالدستور ، عرف هذا التنظيم " بجماعة القمصان الزرقاء " التى تأسست منذ عهد وزارة نسيم لعدم استقطاب الشباب داخل جماعة "القمصان الخضراء" التى أسستها جمعية مصر الفتاة آنذاك إلا أنها قد ازدادت من حيث الحجم وتنوعت من حيث أوجه النشاط خلال عهد وزارة النحاس ٠

وبالرغم من المحاولات الإنجليزية لوقف النمو المتزايد لأصحاب القمصان الزرقاء بل لحل تنظيماتهم إلا أن هذه المحاولات قد ضعفت كثيرا بعد التصديق على معاهدة ١٩٣٦ وسار الوفد فى طريقه بجعل أصحاب القمصان الزرقاء مليشيا مسلحة تدافع عنه ضد أعدائه وضد أعداء الدستور ، وفى هذا الجو وفى ٢٩ يوليه ١٩٣٧ تولى الملك فاروق الأول سلطاته الدستورية وانطوى عهد وبدأ عهد جديد تكّون فيه تنظيم شبه عسكرى تحّول إلى مليشيا مسلحة .

الجدير بالذكر أن النزاع الخاص بفرقة القمصان الزرقاء بلغ مبلغا جعل الإرهاب أساس الحكم وأن هذه الفرقة أصبحت مسيطرة على مظاهر الحرية جميعا ، والمظاهرات تسير لحساب الحكومة تهدد كل مفكر وكل ذى رأى تحدثه نفسه بأن ما كفله الدستور من حرية الرأى والإعراب عنه أمر واقع ، ولكن فى ١٣ ديسمبر أبلغ السير لامبسون حكومته أنه قابل أمين عثمان باشا وذكر له أن قضية النحاس قد ضعفت بشكل كبير بسبب احتفاظه بالقمصان الزرقاء ، وكان على ماهر قد قطع على نفسه فى زيارته الأخيرة لى كلمة شرف بأنه إذا ألغى النحاس القمصان الزرقاء وأبطل استخدام العمال المسلحين فإنه (أى على ماهر) يتعهد بأن يتعامل الملك فاروق مع النحاس بكل إخلاص ، ورد أمين عثمان بأنه يظن أنه يستطيع إقناع النحاس بذلك بشرط أن يحصل النحاس على بعض الضمانات المقنعة بحسن نية القصر ، ذلك أن ما يشعر به النحاس هو أنه إذا جرده القصر من قوته ، فإن جميع الأجهزة الدستورية سوف توجه ضده بما فيها الجيش والبوليس ، وليس هناك إلا القمصان الزرقاء التى يمكنه الركون إليها ، وقد أخذ القصر يحيك المؤامرات ضد الحكومة الوفدية إلى أن بذلت الجهود لحل هذه الخلافات ، فقد أيدت الوزارة استعدادها لحل هذه الجماعة ، فى أواخر سنة ١٩٣٧ ، غير أن حل الفرقة لم يتم إلا فى وزارة محمد محمود باشا التى خلفت وزارة الوفد وذلك بموجب مرسوم بقانون فى ٨ مارس ١٩٣٨ بحظر الجمعيات التى يكون لها صورة التشكيلات شبه العسكرية .

الفصل الخامس

ثورة ١٩٥٢

- مقدمات الثورة :
- قيام الثورة :
- الثورة تدعو الأحزاب السياسية لتطهير نفسها :
- حل الأحزاب السياسية :
- محكمة الغدر و محكمة الثورة :

مقدمات الثورة :

من الملاحظ أن الحركة الوطنية فى مصر قد قلت حماستها كثيراً فى عام ١٩٢٤ بالقياس إلى عام ١٩١٩ ويرجع ذلك إلى أن الحركة الوطنية قد لاقت الكثير من عنت سلطات الاحتلال ومن تدخل القصر فى الحكم والانتهازية والحزبية التى طغت على وحدة الأهداف الوطنية ٠

وكانت " المفاوضة " هى الأداة التى اتخذها قادة الرأى فى مصر لوضع العلاقات المصرية البريطانية على أساس يحقق لمصر أمانيها القومية ، وكان هم المفاوض المصرى ألا يعطى إنجلترا ما يتنافى مع جوهر الاستقلال واختارت حكومة الاحتلال أيضاً المفاوضة أداة لوضع علاقاتها بمصر على أساس يقبله المصريون ويحقق للإنجليز الأغراض التى من أجلها سيطرت على مصر ٠

وبالتالى انتقلت المسألة المصرية من مرحلة الثورة إلى مرحلة المفاوضات ، فكانت المفاوضات الأولى بين سعد زغلول وماكدونالد بلندن فى سبتمبر ١٩٢٤ ، إلا أن المطالب التى تقدم بها زغلول لم تجد موافقة من حكومة العمال البريطانية وانتهت هذه المفاوضات برفضها ،، وتلا ذلك المفاوضات بين عبدالخالق ثروت الذى ترأس الحكومة الانتقالية فى مصر فى أبريل ١٩٢٧ وبين تشمبرلن وزير الخارجية البريطانى فى حكومة المحافظين ، وتم التوصل إلى مشروع معاهدة تحقق لبريطانيا ماتريد من نفوذ ، ولكن كان الرفض فى هذه الحالة من طرف الوفد والوزارة ومن ثم لم يعرض على البرلمان وانتهى الأمر بتأجيل المشروع ٠

فى عام ١٩٢٩ كانت المفاوضة الثالثة بين محمد محمود رئيس الحكومة المصرية وبين آرثر هندرسن وزير خارجية بريطانيا فى حكومة العمال ، إلا أن مشروع المعاهدة الذى كان سبباً فى سقوط وزارة محمد

محمود بسبب ما آلت إليه المفاوضات (مشروع المعاهدة) التى تقرر فيها احتفاظ الاحتلال البريطانى الدائم للبلاد وفصل المسألة السودانية عن المسألة المصرية ، وفى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ عقدت معاهدة ١٩٣٦ ٠

شهدت الفترة من ١٩٣٦ إلى ١٩٥٢ انهياراًسياسياً شديداً ، فعلى الرغم مما كان يتمتع به حزب الوفد من مساندة جماهيرية إلا أن الحزب بدأ يتفتت نتيجة لمؤثرات داخلية وخارجية ، فقد كان الاستعمار والسراى يخشيان من الحزب على أساس أنه يجمع ويكتل قوى الشعب ، فبدأ الأمر بسلخ بعض عناصره القوية ، وهى التى شكلت بعد ذلك حزب الأحرار الدستوريين ، ولما بدأ حزب الوفد يقوى مرة أخرى قامت محاولة جديدة لتمزيقه بخروج السعديين منه ، وكان السعديون يمثلون العناصر الرأسمالية الجديدة التى ظهرت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وقد حاول الوفد أن يتحول منذ عام ١٩٤٥ إلى حركة اشتراكية باتجاهه إلى التشكيلات العمالية ، ولكنه فشل فى ذلك وكان فى وسع الوفد دائماً أن يعتمد على قوته فى كسب الانتخابات ٠

وكان أصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة هم المسيطرون على السياسة وكانوا يمضون أيامهم بين القاهرة والاسكندرية وأوربا ومع ذلك كان بإمكانهم أو بإمكان وكلائهم أن يضمنوا الفوز فى الانتخابات البرلمانية باستخدام وسائل غير مشروعة فى جملتها حيث كان يوجد سماسرة لشراء أصوات الناخبين ٠

الجدير بالذكر أن البرلمان أقر فى عام ١٩٤٢ قانوناً هاماً لتنظيم الحركة النقابية ، وحقق للبلاد تقدماً عام ١٩٥٠ من خلال تشريع هام للضمان الاجتماعى ، وقد يكون ملاءماً القول بأن البلاد خطت خطوات واسعة فى حقل التعليم العام ، ومع ذلك فإنه لم يكن فى مقدور أى برلمان فى مصر منذ ١٩٢٢ وحتى ١٩٥٢ أن يسن قانوناً للإصلاح الزراعى ، بل ورفضت البرلمانات الاقتراحات التى قدمت لها فى عامى ١٩٤٥ و١٩٥٠ بتحديد الملكية الزراعية لأن أصحاب هذه الملكيات يسيطرون تماماً على البرلمانات ٠

لم تكد الحرب العالمية الثانية تضع أوزارها حتى عم السخط وخاصة بعد قيام إسرائيل وما صاحبها من مأساة حرب فلسطين ، وكان الاصلاح الاجتماعى مطلباً لجماهير الشعب ، ولكن النظام الداخلى الذى كان يتحكم فى البلاد كان يعارض هذه الأفكار وهو فى ذلك متفق مع سياسة الاحتلال ولم تنشأ حركة سياسية تتصدى لمقاومة هذه التحديات ، وبالتالى لم تقم أحزاب متماسكة فى أهدافها لتعكس هذه الآراء ٠

والواقع أن الشعب المصرى كان يعيش فى السنوات السابقة للثورة فى حالة بؤس شديد نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية ، ولبقاء جيش الاحتلال ، وكان لابد من تغيير سريع ولم تكن الأحزاب السياسية فى مصر قوة للقيام بهذا التغيير وفقدت الجماهير ثقتها بهذه الأحزاب أخذت تبحث عن مسار جديد ، فالموقف كان يتطلب ظهور قيادة غير قيادات الأحزاب فى الوقت الذى كان فيه الوعى القومى للشعب قد ازداد بفضل الاتجاهات الثورية الشعبية الجديدة وبفضل تطور الأحداث العالمية وأثبت هذا الوعى وجوده فى مظاهرات فبراير ١٩٤٦ وفى المعارك المسلحة فى القنال عام ١٩٥١ ، وكانت حرب فلسطين والكف عن مخازى القصر إيذاناً بارتفاع صوت الشعب بالمطالبة بالقضاء على الملكية وظهرت المقالات فى الصحف ضد الباشوات إيذاناً بالقضاء على الاحتكار ٠

لم يكن الجيش بمعزل عن عن الشعب فقامت فى صفوفه تنظيمات سرية ، وقد بدأت حركة الضباط الأحرار سنة ١٩٤١ /١٩٤٢ أثناء محاولة الغزو الألمانى لمصر ، وبدأ الاتجاه السياسى يظهر فى التنظيم خاصة الضباط الذين دخلوا الجيش بعد معاهدة ١٩٣٦ عندما زيد عدد الجيش وكانت أكثريتهم من العناصر الشعبية بينما كان الجيش من قبل وقفاً على عناصر معينة ، وكانت هذه الفئات الجديدة هى الطلائع الثورية لثورة يوليو ، وقد أخذت تنظيمات الضباط الأحرار تقوى بعد عام ١٩٤٨ نتيجة لما لمسه الضباط بأنفسهم فى حرب فلسطين من فساد فى الفئة الحاكمة ، وبعد عودة الجيش من فلسطين فإن الظروف التى كانت تمر بها

البلاد انعكست على التنظيم نفسه ، وقد أعطت معركة الكفاح المسلح فى القنال فرصة لزيادة قوة التنظيمات التى أقامها الضباط ، وبعد نكسة فلسطين ١٩٤٨ وقعت فى مصر سلسلة من الأحداث أدت إلى اضطراب أمورالبلد ، فقد نشب صراع دموى بين بعض الأحزاب المتصارعة على الحكم ووقعت عدة حوادث اغتيالات وانفجارات فى أرجاء القاهرة والإسكندرية ، واهتزت مكانة الوزارات خلال الفترة من ١٩٤٨ – ١٩٥٠ .

أجريت الانتخابات فى عام ١٩٥٠ وحصل الوفد على الأغلبية البرلمانية ، إلا أن الوفد غير سياسته وأخذ يتقرب من القصر ، وقد حاولت حكومة الوفد أن تستعيد ثقة الشعب فحاولت أن تصدر مشروعاً للضمان الاجتماعى ، كما منحت علاوات للموظفين وزيادات فى أجور عمال الصناعة ، ولكن هذه الخطوات أدت إلى غلاء الأسعار ، فعملت الحكومة على كسب ثقة الشعب فدخلت فى مفاوضات مع الإنجليز على أمل إنهاء الاحتلال ، ولكن المفاوضات قد فشلت فأعلنت الحكومة إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية ١٨٩٨ ، وكان ذلك فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ ، وقد استقبلت البلاد إلغاء المعاهدة بالغبطة والحماسة وتجاوبت مع الحكومة فى مجاهدة الانجليز فى القنال .

تجلت بطولات الفدائيين فى مهاجمة المعسكرات والمخافر والمنشآت البريطانية فى منطقة القنال مما تردد صداه فى صحف العالم ورغم تأكيد حكومة الوفد بأنها قد أعدت لكل شئ عدته فقد حدث فى ٢٥ يناير ١٩٥٢ أن هاجم الانجليز محافظة الاسماعيلية بالمدافع والدبابات ولم يكن يدافع عن المحافظة سوى عدد قليل من جنود الشرطة (بلوكات النظام) الذين لا يحملون سوى البنادق العادية ومن ثم قتل معظمهم .

وفى اليوم التالى خرجت جماعات من الطلبة ورجال الشرطة فى مظاهرة احتجاج ضخمة ضد ذلك العدوان الغاشم وكانت النفوس ثائرة ضد حكومة الوفد المتخاذلة ، ثم كان حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ وكان لذلك الحريق أثره فى تقديم موعد الثورة ، وفى نفس اليوم أعلنت الأحكام العرفية ، وأقيلت وزارة الوفد

فى اليوم الثالث للحريق وحلت محلها وزارة على ماهر ثم جاءت بعدها وزارة نجيب الهلالى الأولى فحلت البرلمان ورفعت شعار " لا تحرير قبل التطهير " وكان هدف هذا الشعار تمييع حركة الكفاح الشعبى وإدخال البلاد فى معركة أخرى – معركة التطهير داخل الأجهزة الحكومية بغرض صرف نظر الشعب عن عملية الكفاح .

ولما بدأ الهلالى فى عملية التطهير يمس فى تحقيقاته بعض المتصلين بالسراى كان لابد من إبعاده ، وتمادى الملك فى فى تعيين وزارة وإسقاط أخرى حتى أنه كلف اثنين بتأليف الوزارة فى وقت واحد دون أن يعلم أحدهما بأمر الآخر ، وفى ٢٢ يوليو ١٩٥٢ استقالت وزارة حسين سرى بعد ١٩ يوماً وكلف الملك نجيب الهلالى بتأليف وزارة جديدة وفرض الملك عليه عدداً من الوزراء ليكونوا أداة الملك فى السيطرة على الجيش بوجه خاص نتيجة لنشاط الضباط الأحرار ، وفى تلك الأثناء قام الجيش بالثورة ، وهنا التقت إرادة الجيش بإرادة الشعب ، فلما تحرك الجيش فى صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لم يجد أمامه مقاومة .

<u>قيام الثورة :</u>

قامت ثورة ٢٣ يوليه واستقالت وزارة الهلالى التى استمرت ١٨ ساعة فقط ، وألف على ماهر الوزارة فى اليوم التالى (٢٤ منه) ، وتنازل الملك فاروق عن العرش إلى ولى عهده الأمير أحمد فؤاد فى ٢٦ يوليه وغادر البلاد ، ونادى مجلس الوزراء برئاسة على ماهر " بأحمد فؤاد الثانى " ملكا لمصر والسودان وأن مجلس الوزراء تولى سلطات الملك الدستورية باسم الأمة المصرية وتحت مسئوليته إلى أن يسلم مقاليدها إلى مجلس الوصاية وفقا لأحكام الدستور والمتأمل فى البيانات الأولى التى أذاعها الجيش على الشعب أنها تضمنت الإشادة بدستور ١٩٢٣ والحرص عليه ، ففى البيان الأول قوله " وانى أؤكد للشعب المصرى أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن فى ظل الدستور مجردا من أية غاية " ، وورد فى

بيان آخر أذاعه القائد العام قال " إننا ننشد الإصلاح والتطهير للجيش وفى جميع مرافق البلاد ورفع لواء الدستور " ، وفى ٣١ يوليه بعد ثمانية أيام من قيام الحركة ، أذاع القائد العام للجيش بيانا دعا فيه الأحزاب والهيئات إلى تطهير نفسها كما فعل الجيش ، وأن تعلن الأحزاب برامج محددة واضحة المعالم حتى يكون الشعب على بينة من أمره ٠

وطبقا للدستور فإنه نص على أن يتم اختيار الأوصياء من بين أمراء العائلة المالكة وأقاربها ورؤساء الوزارات والوزراء والنواب والشيوخ ، وبما أن قضية الوصاية قضية دستورية فقد عرضت على الدكتور عبدالرازق أحمد السنهورى باشا ، إذ كان دستور ١٩٢٣ ينص على ألا يتولى أوصياء العرش عملهم إلا بعد أن يؤدوا اليمين أمام مجلسى النواب والشيوخ قبل مباشرة سلطتهم الدستورية ٠

وتحدد المادة ٥٢ من الدستور أنه عند وفاة الملك يجتمع البرلمان بحكم القانون خلال عشرة أيام من الوفاة ، فإذا كان المجلس منحلا وكان الموعد المعين لاجتماعه بعد انتخاب أعضائه يجاوز اليوم العاشر وجب أن يعود المجلس المنحل للعمل حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه٠

وتنص المادة ٥٥ على أن يتولى مجلس الوزراء بصفة مؤقتة سلطات الملك الدستورية حتى يؤدى أوصياء العرش اليمين أمام البرلمان ٠

وكان مفروضا أن يدعى البرلمان الوفدى للانعقاد طبقا للدستور وبناء على فتوى كبار رجال القانون الوفديين لرئيس الوزراء على ماهر ، وكان خلال رئاسته للوزارة – وبعد حريق القاهرة – قد رفض حل مجلس النواب الوفدى بعد أن منحه المجلس الثقة بناء على توجيهات الوفد ٠

وفى أول أغسطس ١٩٥٢ أصدر قسم الرأى مجتمعا قرارا لم يوافق عليه إلا واحد فقط – هو الدكتور وحيد رأفت – بعدم جواز دعوة مجلس النواب " المنحل " فى حالة نزول الملك عن العرش وأنه يجب إجراء انتخابات جديدة ، ولما كانت الانتخابات تأخذ وقتا غير قصير فإن الحل الوحيد هو إيجاد نظام للوصاية

المؤقتة بإضافة مادة للأمر الملكى المشار إليه تنص على أنه فى حالة نزول الملك عن العرش وانتقال العرش إلى خلف قاصر يجوز لمجلس الوزراء إذا كان مجلس النواب منحلا أن يؤلف هيئة للعرش من ثلاثة تتولى بعد حلف اليمين أمام مجلس الوزراء سلطة الملك إلى أن تتولاها هيئة الوصاية الدائمة ، ولم يكن اللواء محمد نجيب من هذا الرأى ولكنه خضع للأغلبية كعادته ٠

وفى يوم ٢ أغسطس صدر مرسوم بقانون بتعيين هيئة وصاية على العرش من الأمير محمد عبدالمنعم وبهى الدين بركات والقائمقام أركان حرب محمد رشاد مهنا الذى عين وزيرا للمواصلات بصفة شكلية ليستحق عضوية مجلس الوصاية دستوريا ، وفى ٧ سبتمبر استقالت وزارة على ماهر ، وتألفت وزارة محمد نجيب الأولى من قبل هيئة الوصاية (٧ سبتمبر ١٩٥٢ – ١٨ يونيه ١٩٥٣) ، وهو أحد أعضاء الضباط الأحرار ، وقد نوه فى جواب قبول الوزارة أنه يعمل على إقامة دعائم الدستور ، سياج الحريات وضمان الحقوق٠

أما رشاد مهنا الوصى على العرش فحين عاد من العريش إلى القاهرة فى ٢٥ يوليو بعد قيام ثورة ١٩٥٢ حملوه – زملاؤه – وتلاميذه من ضباط المدفعية – على الأعناق وهتفوا له فى مظاهرة كبيرة من مطار ألماظة إلى مجلس الثورة وحين دخل رشاد مهنا المجلس بادره جمال عبد الناصر قائلا : " انت إيه إللى جابك ٠٠ انت عاوز تنقض على الثورة ٠٠ انت عاوز تخطف الثورة منى !! وعينه المجلس وصيا على العرش ، ولكنه لم يستمر طويلا فقد وجهت إليه قائمة من الاتهامات بأنه يريد أن يكون ملك مصر " وفاروقا ثانيا " وأنه يعد نفسه خليفة للمسلمين وأنه يقف بالمرصاد ضد قانون تحديد الملكية وأنه يعد انقلابا عسكريا ، بتآمره مع بعض عناصر الجيش على إسقاط الحكومة ، وأنه يهاجم الثورة ، ويحرض بعض الضباط الذين كانوا يترددون عليه بالزيارة لمناوأتها ٠

وفى ١٤ أكتوبر تم طرد رشاد مهنا من مجلس الوصاية وتم اعتقاله فى منزله فهو لم يعرف نبأ اعتقاله إلا من إذاعة لندن حيث فتح النافذة فوجد البوليس الحربى مدججا بالسلاح حول منزله ، واستقال بهى الدين

بركات احتجاجا على هذه الخطوة ، وفى نفس اليوم صدر أمرا بتعيين الأمير عبدالمنعم الوصى الأوحد على عرش مصر حتى إلغاء الوصاية وإعلان الجمهورية وتقاعد عن الحياة العامة حيث كان متعاونا مع الحكومة .

الثورة تدعو الأحزاب السياسية لتطهير نفسها :

لم يحدد محمد نجيب فى بيانه الخاص بعملية التطهير مبادئ معينة تأخذ بها الأحزاب ، وربما يفهم من البيان أن الثورة لم تشأ أن تفرض على الأحزاب مبادئها أو تتدخل فى شئونها ، وهذا ما أكده عبداللطيف البغدادى من وجود اتجاهين أحدهما تبناه جمال عبدالناصر والآخر تبنته مجموعة الطيارين من أعضاء المجلس ، ورأى أصحاب الاتجاه الأول إجراء انتخابات تأتى بحزب الأغلبية إلى الحكم ولكن الآخرين رأوا أن الهدف من الثورة تغيير الهيكل الدستورى والاقتصادى للبلاد ، وتساوت الأصوات بين الاتجاهين فرأى المجلس أن يأخذ موقفا وسطا محافظة على وحدة صفوف أعضائه وذلك بمطالبة الأحزاب السياسية القائمة بالعمل على تطهير نفسها بنفسها ، واستمرت المناقشة خلال الاجتماعات للهيئة التأسيسية ، وكان الرأيان هما محور كل المناقشات .

بل أخطر من هذا ، نجد أنور السادات يسجل فى صراحة أن الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار أعدت قرارا يقضى بحل الأحزاب كلها ، وإبعاد كل السياسيين القدامى الذين تعاونوا مع القصر والمستعمر .. فاعترض جمال عبدالناصر على هذا القرار .

وقد استجابت الأحزاب وأعلنت عن برامج جديدة تمشيا مع العهد الجديد وقامت بأجراء بعض التطهير فى صفوفها ، ففى ٢٩ يوليو١٩٥٢ عقد الوزراء الوفديون اجتماعا بالأسكندرية اقترح فيه محمد صلاح الدين تطهير الحزب ، وصفه " سيد مرعى " بأنه كان مفاجأة لباقى الأحزاب ، فقد أعلن الحزب فى ٤ أغسطس فصل اثنى عشر عضوا كان من بينهم عدد من وزرائه ونوابه وشيوخه السابقين ، مع أن الحزب لم يكن

مخلصا فى هذه العملية خاصة أنه كان يستند إلى قاعدة شعبية عريضة على حد وصف محمد زكى عبدالقادر له ، ومهما ، قضت نهائيا على الأحزاب صغيرها وكبيرها ، ولكنها حتما لم تقض على الشعب فقد ظل الشعب أمينا لدستوره وحريته ٠

والواقع أن الشعب كان قد سئم الأحزاب ، وسئم اعتداءاتها المتكررة على الدستور وسئم التأييد والتحمس وأصبح سلبيا يرجو الخير فى النظام الجديد ويأمل منه أن يقيم الدستور من جديد وبديهى أن الفساد السياسى لم تكن تصلح عليه حياة ديمقراطية وقد رأى الناس حزب الوفد نفسه يرد موارد الفساد أسوة بغيره من الأحزاب ، فكفروا بالأحزاب جميعا ، لذا كان تأييد حركة الجيش ١٩٥٢ ٠

ولو ألقينا نظرة فاحصة على خريطة الأرض الزراعية فى مصر قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى (على حد قول سيد مرعى) فإننا نجد من خلال الأرقام والإحصاءات أن الذين يملكون فدانا فأقل حوالى ٢ مليون و١٨ ألف مزارع ، بمساحة قدرها ٧٧٧٨٦٥ فدانا بينما كان الذين يضعون أيديهم على أكثر من مائتى فدان لا يزيدون على ٢١٣٦ من كبار الملاك ومساحة أراضيهم أكثر من مليون و١٧٦ ألف فدان ٠

ولتحرير الفلاح من سلطان صاحب الأرض ، صدر قانون تحديد الملكية الزراعية فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢، وعندما صدر قرار الاستيلاء الأول على الأراضى الزائدة بلغ ما يملكه ١١٢ مالكا حوالى ١٨٧ ألف فدان ، بالإضافة إلى مساحة الأراضى التى تم الاستيلاء عليها من أسرة محمد على بعد مصادرة أملاكهم ، وجملتها حوالى ٥٩ ألف فدان ، [والجدير بالذكر أن هذا الرقم مخالف لما ذكره أحمد حمروش وهو أحد الضباط الأحرار (٩٣ ألف فدان لفاروق فقط) ، أما سيد مرعى فهو مهندس زراعى وصاحب مشروع القانون الخاص بالإصلاح الزراعى ثم وزيرا للزراعة ، رغم أنه ذكر فى موضع آخر أن أملاك عمر طوسون وحده وهو أحد أفراد أسرة محمد على : ١٦ ألف فدان من مجموع الـ ٥٩ ألف فدان] ، وفى ١٧ أكتوبر ١٩٥٣ صدر القانون رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء محاكم للنظر فى المنازعات الخاصة بقانون الإصلاح الزراعى وأن

يكون مقرها القاهرة أو أى مكان آخر بالقطر ، أما الاستيلاء الثانى فقد جاء فى أول نوفمبر ١٩٥٤ وشمل ١٢٨ مالكا وكانت مساحة الأراضى الزائدة حوالى ٨٣ ألف فدان ، والاستيلاء الثالث بعده بسنة واحدة فى نوفمبر ١٩٥٥ وشمل ٤٨٣ مالكا وكانت مساحة الأراضى المستولى عليها ١٣٦ ألف فدان ، وزعت على الفلاحين المعدمين ، وكان الاستيلاء الرابع قبل أول نوفمبر ١٩٥٦ على حوالى ٦٠ ألف فدان ، ونص مشروع الإصلاح الزراعى الذى أعلنه مجلس قيادة الثورة على تحديد ملكية الأراضى بـ ٢٠٠ فدان وإعادة توزيع الأراضى التى صودرت على الفلاحين المعدمين ٠

أما حزب الأحرار الدستوريين فلم يسلم من الاضطرابات فى أعقاب قبوله لمبدأ التطهير فى أغسطس ١٩٥٢ وظلت بذور التفكك ، وعمل سكرتير الحزب على علاج الموقف ولكن تظل بذور التفكك إلى أن يصدر قانون تنظيم الأحزاب ٠

وفى ٧ أغسطس أعلنت الهيئة السعدية عن برنامجها فى العهد الجديد والذى بين دور الحزب فى محاربة الفساد ودوره فى تطهير أداة الحكم ثم أثنى على حركة الجيش ، كما ركز البيان الخاص بالبرنامج على مفاهيم تتعلق بالاشتراكية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وأهداف العهد الجديد وشعاراته ، فمن حيث الحزب نفسه بدأت صفوفه تنشق على نفسها بفعل شعار التطهير ، واتخذت الزعامات السياسية الكبيرة داخل الأحزاب موقف الدفاع عن نفسها بعد أن أحست بأن أصابع الاتهام فى فساد الحياة السياسية تشير إليها ، وفى ٢٨ أغسطس توجه مندوب القيادة إلى نادى سعد زغلول (نادى الحزب السعدى) وقابل إبراهيم عبدالهادى وشكر له موقفه فى التنحى عن رآسة الحزب ، ولكن حامد جودة أعلن أنه لم يتنح عن وكالة الحزب ، ثم تنصل عبدالهادى بعد ذلك عن تنحيه هو أيضا ٠

أما موقف الكتلة الوفدية فقد سارعت إلى الترحيب بالتطهير واعتبرتها بعيدة عنها وأنها تخص خصومها السياسيين ، بل دعت الكتلة إلى المسارعة إلى التطهير المدنى والعسكرى ولم تتطهر الكتلة الوفدية ولم تقدم

برنامجا جديدا ، إنما قدم مكرم عبيد ما أسماه (استكمال برنامج الحزب) طالب فيه بالحفاظ على الضباط والجنود واتفاق الأحزاب على خطة عملية لمقاطعة الاستعمار وتعديل الدستور ٠

وفيما يتعلق بالحزب الوطنى فكان يعانى من الانشقاق وقدم برنامجا يتمشى مع العهد الجديد ، وهكذا وقعت الأحزاب فى شرك التطهير مما أظهر ضعفها وعدم تماسكها واتهمتها القيادة بأنها لم تأخذ نداء التطهير مأخذ الجد وقال محمد نجيب : " إننا ننصح ثم ننذر وإلا فلنا مع الأحزاب شأن آخر " ، ويؤكد محمد زكى عبدالقادر أن موقف الأحزاب كان مزريا بهرولتها إلى تطهير صفوفها مما أضعف قيمتهم فى نظر القيادة ، وفى نظر الشعب أيضا ٠

وقال جمال عبدالناصر : " إننا بدأنا تنفيذ أول خطوة وهى إعادة البرلمان الذى كان منحلا وبدأنا نتصل بهؤلاء الناس ، ولكننا فوجئنا بالمساومات والمطالب والمناورات والخداع ٠٠ كان الواحد منهم يجئ ويجلس معنا ثم يخرج ويقول أنا حطيتهم فى جيبى٠٠ دول شوية عيال ٠٠ حينئذ اتجهنا إلى تطهير البلاد وإقامة حكم يمثل المشاعر القومية ، لقد جئنا بعلى ماهر إلى الحكم فوجدنا رابطة أصحاب الأملاك تطالب بإلغاء تحديد الملكية ، ولكن موقف الحركة العسكرية كان حاسما فقد شكل مجلس عسكرى على سبيل المثال فى الفيوم برئاسة البكباشى حسين الشافعى عضو مجلس قيادة الثورة لمحاكمة أحد أبناء أسرة " لملوم " الإقطاعية عندما حاول مقاومة تنفيذ القانون ٠

ويذكر محمد نجيب أن هذه الاضطرابات وقعت فى قرية مغاغة بالقرب من المنيا فى صعيد مصر ، فقد ركب عدلى لملوم – وهو مالك وشاب غنى – جواده على رأس عصبة من ٣٥ من الفرسان وبعد أن أطلقوا رصاصاتهم فى الهواء كما يفعل الكاوبوى جمعوا القرويين ووجه إليهم لملوم الإنذار التالى : لن يكون هناك إصلاح زراعى فى مغاغة ما دامت الأمور فى أيدى آل لملوم ، وسوف يقتل كل فلاح يحاول الانتفاع من مصادرة الأراضى (كانت عائلة لملوم تملك نحو ألفى فدان تغل دخلا سنويا ١٨٠,٠٠٠ جنيه) ٠

وفى الغد عندما وعد الموظفون المحليون الفلاحين بأنه سيسمح لهم بشراء أراضى لملوم الزائدة برغم تهديدات عدلى ، عاد الأخير مع رجاله إلى مغاغة لإعادة تمثيل المشهد الأول مرة أخرى ، ولكن تعرض له فى هذه المرة بعض جنود الجيش ورجال البوليس وأمر الجميع بالتفرق ، وأطلقت بعض أعيرة نارية وجرح أحد رجال البوليس وامرأة واعتقل لملوم وأربعة من رجاله وهرب الباقون ٠

ويضيف نجيب : استقر رأينا على أن نعالج قضية لملوم بنفس النهج الذى سرنا عليه فى كفر الدوار وحوكم لملوم وثمانية من رجاله أمام محكمة عسكرية انعقدت فى المنيا ، وفى ٨ أكتوبر أصدرت المحكمة حكمها على لملوم البالغ من العمر آنذاك ٢٤ عاما بالسجن مدى الحياة ، إذ أن أحدا لم يقتل فى هذا الاضطراب الصغير وأصدرت المحكمة حكمها على خمسة من أتباعه بالسجن مددا ما بين ٥ و ١٥ عاما وبرأت ثلاثة وبذلك أمكن تفادى قيام آخرين بمثل هذا العمل الدموى٠

أما حزب الوفد فقد كان له رأيا معارضا للقانون فقد أدلى فؤاد سراج الدين وجهة نظره فى صدور القانون لصحيفة المصرى فى ٦ سبتمبر ١٩٥٢ أى قبل تولى اللواء محمد نجيب للوزارة وصدور القانون بثلاثة أيام بهذا التصريح : " إن الوفد وافق على مبدأ تحديد الملكية الزراعية من حيث المبدأ وله ملاحظات وتعديلات على المشروع الذى نشر " ، وتأكد موقف الوفد بعد ذلك عندما أصدر برنامجه الجديد فى٢١ سبتمبر وفؤاد سراج الدين فى المعتقل بقوله:" الموافقة على مشروع تحديد الملكية باعتباره يهدف للعدالة الاجتماعية ويقرب بين الطبقات "٠

اجتمعت قادة الوفد فى بيت النحاس بالأسكندرية وناقشت مبدأ التطهير لإرضاء الثورة ، واعترض فؤاد سراج الدين وقال لهم : " إن الوفد يدين نفسه بنفسه بهذه الطريقة ويضعف قوته فى مواجهة بقية الأحزاب ، ولكن النحاس وبقية الأعضاء وافقوا على التطهير ، وقرر الوفد طرد كل من : الدكتور حامد زكى وعبداللطيف

محمود وحسين الجندى وأحمد قرشى والدكتور أمين المغربى وحسن السيد فوده وغيرهم من الأسماء البارزة فى قيادات الوفد ، واستند التطهير إلى أسباب تتصل بعدم النزاهة وبعدم الانضباط الحزبى ٠

وعلى أثر قرارات التطهير لم يلبث أن تنازعت الوفد الأطماع الشخصية وانقسم إلى ثلاث مجموعات متضاربة:

الأولى : ويتزعمها عبدالسلام فهمى جمعة وبعض الأعضاء وكان عبدالسلام يطمع فى خلافة مصطفى النحاس ٠

الثانية : ويتزعمها محمد صلاح الدين وآخرين وكان صلاح يريد أن يخلف فؤاد سراج الدين ٠

الثالثة : وفيها أحمد أبو الفتح وبعض شباب الوفد وكانت تحمل فى رأسها مشروعات الإصلاح والتطور ٠

وقد أدى هذا إلى تمزق فى صفوف الوفد ٠

وفى تلك الفترة اتخذت القيادة عدة إجراءات وجهت أغلبها ضد الأحزاب ، فقد تمت إقالة وزارة على ماهر وشكل محمد نجيب وزارة جديدة ، وقد صاحبت ذلك حملة اعتقالات شملت ٧٤ من قادة الأحزاب وبعض رجال العصر السابق ، وكذلك صدور قانون الإصلاح الزراعى ، وقد فعل هذا القانون فى الأحزاب ما فعله التطهير من فرقة وانقسام وأصاب القطاع الأكبر من كبار الملاك بالشلل السياسى ، وكانت اللجنة العليا التى تقوم بتنفيذ قانون الإصلاح الزراعى – ذلك العمل الكبير – تحت العيون المفتوحة لخبراء الاقتصاد فى مصر وفى العالم ، وكان الجميع يرقبون خطواتها ويرصدون تحركاتها بين المشاكل والأزمات وكان البعض يقول : إن الإصلاح الزراعى مصيره إلى الفشل حتما لأن تفتيت الملكية سيؤدى إلى انخفاض الإنتاج ، وكان البعض الآخر يقول : إن المستأجرين لن يسددوا التزاماتهم أو الإيجارات والقروض التى عليهم ، وفريق ثالث يقول : إنه كان من الأسلم أن تترك الأرض فى حيازة الملاك ويكتفى بزيادة الضريبة المفروضة عليهم٠

ولقد واجهت تنفيذ القانون صعوبات شديدة مع بعض الملاك ، وقد سبق أن ذكرنا من بينهم " لملوم " ومن بينهم أيضا " عطيه شنوده " الذى ظل يحاور ويناور من أجل الاحتفاظ بكل أرضه مستغلا الاستثناءات الواردة فى المادة الثانية من القانون والتى تقع تحت بنود ستة ، بحيث لاتبيح للدولة فرصة الاستيلاء على فدان واحد من أرضه التى بلغت حوالى ٧٠٠٠ فدان ، ثم ذهب إلى الرئيس محمد نجيب يعلن تبرعه بعشرات الألوف من الجنيهات ومئات الأفدنة من أجل إقامة منشآت خيرية دينية وكنائس ومستشفيات فى منطقة إدفو حيث تقع غالبية أراضيه ، ولكن اللجنة الدائمة قامت بدراسة هذه المقابلة مع نجيب وتحققت بعد دراسة موقف شنوده وقامت بإصدار القرار المناسب بعدم الموافقة على طلباته ، وهناك غيره كثير مما حاولوا التهرب أو الرفض وعدم تسليم أراضيهم مثل أسرة مفيد وأزمة البدراوى عاشور ومشكلة توزيع أملاك الملك فاروق فى المطاعنة مركز إسنا بجوار تفتيش أرمنت ٠

وقد وقعت فى أغسطس الاضطرابات الدامية فى مصانع مصر للغزل والنسيج فى كفر الدوار ، ولم يكن هناك سبب واضح لهذه الاضطرابات التى أوعز بها أعداء الثورة ، فالمصانع نموذجية بها مستشفى مجانى وملاعب رائعة ومطعم ومتجر تقدم فيه الوجبات والأطعمة والملابس بأقل من نفقات إنتاجها ٠ وقدم للمحاكمة أمام محكمة عسكرية انعقدت فى ساحات المصنع ٢٩ من المتهمين ، وقد اتضح من خلال هذه المحاكمة أن المسئولين عن هذه الاضطرابات هم أعضاء الحزب الشيوعى غير القانونى الذى يعرف فى مصر باسم " حدتو " ، وقبلها بأيام كان الشيوعيون قد أثاروا إضرابا فى مصنع البيضا للصباغة الذى يقع أيضا فى كفر الدوار ، أما إدارة البيضا فقد اعترفت بالنقابة التى تم انتخابها حديثا وأقرت زيادة فى الأجور ، ولكن عندما حاول الشيوعيون تنظيم إضراب فى مصنع مصر للنسيج عمدت الإدارة إلى استدعاء البوليس وتم اعتقال أربعة أشخاص وبعد يومين استطاعت جماعة من المهيجين إحراق عدد من سيارات الشركة وتمت الاستعانة بالبوليس والجيش لإعادة النظام ، وكانت نتيجة الحادث قتل تسعة أشخاص منهم أحد رجال البوليس واثنان من الجنود وإصابة ٢٣ شخصا منهم سبعة من البوليس بإصابات خطيرة ٠

كان لابد من موقف ضد هؤلاء فقد حكم على المسئول الأول وهو شاب يدعى مصطفى خميس وأحد الحراس اسمه محمد الحسن البقرى بالإعدام بتهمة الخيانة العظمى ، وحكم على ٢١ آخرين بالسجن مددا تتراوح بين ٥ و ١٥ عاما وأطلق سراح ١٥ آخرين ، ويستطرد نجيب : " ولما كان مصطفى خميس لم يتجاوز ٢١ عاما من العمر فقد رغبت فى أن أعطيه فرصة أخرى ولذلك استدعيته إلى القاهرة لمقابلتى فى مكتبى ، وكان خميس شأنه شأن البقرى قد عمد فى المحاكمة إلى القول بأنه غير مذنب ، وكان من الواضح أنه قد تلقى أمرا بأن يبدأ الاضطرابات من أشخاص لم يكشف النقاب عنهم حتى اليوم ولم يترددوا فى أن يتركوه للموت وينجوا بجلودهم ، وعرضت عليه تخفيض حكم الإعدام إلى السجن المؤبد (٢٥ عاما) يمكن أن تقلل إذا كان سلوكه حسنا فى مقابل ذكر أسماء الأشخاص الذين تلقى منهم الأوامر ولكن خميسا رفض هذا ولم يكن أمامى سوى أن أجيز الحكم ، وفى ٨ سبتمبر وهو اليوم الثانى لتولى رئاسة الوزارة خلفا لعلى ماهر أعدم خميس والبقرى شنقا " وقد أدى ذلك إلى وضع حدتو فى موقف بالغ الحرج واضطرت حدتو أن تغير موقفها من الثورة فيما بعد ٠

حل الأحزاب السياسية :

من الواضح أن تخلف البلاد عن الحكم الدستورى لم تكن تقع مسئوليته على كاهل الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار وحدها ٠٠ ولا على العناصر التى لا تؤمن بالدستور ولا بالحياة النيابية من أعضاء هذه الهيئة فحسب ، وإنما كان يعود أيضا إلى تخلف الوضع الحزبى فى مصر عن تطور الأحداث الاقتصادية والسياسية ، الداخلية منها والخارجية ، فقيادة السعديين والدستوريين كانت معادية للحركة الوطنية والدستورية طوال تاريخها ٠

شجع البعض على إصدار قانون تنظيم الأحزاب وذلك لأهداف شخصية فقد جاء فى مذكرات صلاح الشاهد : وجاء دور سليمان حافظ –وكان حاقداً على مصطفى النحاس باشا حقداً دفيناً – ليقدم مشروع

قانون لتنظيم الأحزاب السياسية وكان يقصد من ورائه هدم حزب النحاس أولا وأخيراً ، وعارض المشروع الدكتور السنهورى من حيث المبدأ تأسيساً على أن الدستور لايمنع تنظيم الأحزاب على اعتبار أنها نوع من الجمعيات ، كما أن العرف الدستورى جرى على عدم تعرض المشرع لها تاركا أمر تنظيمها لرجالها ٠

وكانت حجة سليمان حافظ هى أن الأحزاب قد فسدت بما يفسد المعنى الحقيقى للديمقراطية البرلمانية وإزاء إصرار سليمان حافظ اضطر السنهورى إلى إقرار المشروع بشرط عدم تدخل الإدارة إلا عند الاقتضاء لتحقيق أغراض القانون ٠

وأيد نجيب المشروع إيمانا منه بأن الرقابة القضائية خير كفيل لحماية الأحزاب من تسلط الحكومة ، وفى هذه الظروف صدر قانون تنظيم الأحزاب السياسية وبدأت معركة طاحنة بين الأحزاب وحركة الجيش وكان من الواضح أن القانون لم يكن يستهدف سوى الوفد باعتباره حزب الأغلبية ٠

وفى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ صدر القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتنظيم الأحزاب السياسية ، وقد ألزم هذا القانون الأحزاب بإيداع أموالها فى مصارف ليتم الصرف منها وقضى بعقاب الأمناء على هذه الأموال بالحبس إذا تخلوا عن ذلك ، ونص القانون على أن الأحزاب القائمة عند العمل بها تتقدم ببيان عننظام الحزب وأعضائه المؤسسين وموارده المالية ، وتعتبر الفترة من تاريخ صدور قانون تنظيم الأحزاب السياسية فى ٩ سبتمبر إلى تاريخ صدور قانون حل الأحزاب فى ١٦ يناير ١٩٥٣ فترة اشتباك حقيقى وسافر بين الأحزاب وبخاصة الوفد والثورة٠

الجدير بالذكر أن الثورة لم تقم بإلغاء الأحزاب السياسية فحسب ، بل فرضت إشرافها على جميع التنظيمات المستقلة التى قد تؤلف تحديا لسلطة الحكم ، وفرضت الدولة إشرافها على جميع الفئات المنظمة كالنقابات والتعاونيات والاتحادات الطلابية والمعاهد الدينية والمشروعات الاقتصادية الكبيرة ولم تعد هناك مجموعات قادرة على الوقوف بين الدولة والمجتمع ٠

أما عن الرأى العام وموقفه من إجراءات الثورة عامة والأحزاب خاصة فقد قابل إجراءاتها بارتياح وتشجيع لما استقر فى ذهنه من أن الأحزاب الحاكمة قد عجزت عن أن تحقق له أمانيه الوطنية ، وأن الصراع الحزبى كان له أثره فى تشويه صورة معظم الزعماء ٠ وعلى كل حال فإن حل الأحزاب ساعد على نشأة التنظيمات السرية المعادية للثورة وهذا بدوره يؤدى إلى تفكك الجبهة الداخلية فى مواجهة الاحتلال البريطانى ٠

محكمة الغدر و محكمة الثورة :

فى ٢٢ ديسمبر ١٩٥٢ صدر مرسوم بقانون بمحاكمة المسئولين عن جرائم الغدر واستغلال النفوذ من الموظفين العموميين أو أعضاء البرلمان أو كل شخص كان مكلفاً بخدمة عامة أو كانت له صفة نيابية وارتكب بعد أول سبتمبر ١٩٣٩ جريمة من جرائم الغدر ، وهذه هى فحوى قانون الغدر رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٢(المعدل بالقانون ١٧٣ لسنة ١٩٥٣) والذى يتكون من تسع مواد منها :

مادة ١ :

-كل من أتى عمل من شأنه إفساد الحكم أو الحياة السياسية أو الإضرار بمصلحة البلاد ٠

– استغلال النفوذ للحصول على ميزات شخصية ٠

– استغلال النفوذ من شأنه التأثير فى أثمان العقارات والبضائع والمحاصيل والبورصة وغيرها للمصلحة الشخصية ٠

– كل عمل يؤثر فى القضاء أو أى هيئة خولها القانون اختصاصا فى القضاء أو الإفتاء ٠

مادة ٢ :

كل من أتى فعلا من الأفعال المذكورة يعاقب على الغدر بالجزاءات الآتية :

– العزل من الوظائف العامة ٠

– سقوط العضوية فى مجلسى البرلمان أو المجالس البلدية أو القروية أو مجالس المديريات ٠

– الحرمان من حق الانتخاب أو الترشح لأى من المجالس سالفة الذكر ، ومن الوظائف العامة ، ومن الانتماء إلى أى حزب سياسى ، ومن عضوية مجالس إدارة الهيئات أو الشركات أو المؤسسات التى تخضع لإشراف السلطات العامة ومن أى وظيفة بهذه الهيئات ، ومن الاشتغال بالمهن الحرة ومن المعاش كله أو بعضه لمدة خمس سنوات من تاريخ الحكم ٠

– ويجوز إسقاط الجنسية المصرية عن الغادر ٠

مادة ٣ :

يحكم على الغادر من محكمة خاصة تؤلف من مستشار من محكمة النقض وعضوية مستشارين من محكمة استئناف القاهرة يعينهم وزير العدل وأربعة ضباط عظام لا تقل رتبة كل منهم عن الصاغ (رائد) يعينهم القائد العام للقوات المسلحة ، ويكون مقر هذه المحكمة مدينة القاهرة ويشمل اختصاصها كل أنحاء المملكة المصرية ٠

تكونت محكمة الغدر وحاكمت فيمن حاكمت عثمان محرم وكريم ثابت ومحمد حسن من حاشية الملك فاروق ، وتشكلت محكمة الثورة فى منتصف سبتمبر ١٩٥٣ ، ويقول أحد رجال القانون فى ذلك الوقت – أبو الفضل الجيزاوى : " محاكمات الثورة فى ضوء قانون عسكرى ونظام عسكرى ٠٠ كلها تمت سليمة ٠٠ وكانت الأحكام فيها شئ من الردع ٠٠ علشان نخوف الناس ٠٠ كانت الأحكام تتراوح من ٣ سنين إلى ١٥ سنة ٠٠ فإحنا كنا نعطى أقصى العقوبات ٠٠ " ، ويقول سعيد حليم : " محاكمات الثورة كان الهدف منها ٠٠ إظهار الفساد السابق ٠٠ وفى نفس الوقت الرجعية لا تعود " ، أما إبراهيم شكرى فيقول : " محاكمات الثورة بلا شك كانت تتسم بنوع من الشدة ٠٠ التى كانوا يعتبرونها أنها من مستلزمات الثورة ٠٠ إلى أن تستقر الأمور ٠٠ ولذلك حكم على أناس ليس لأنهم اقترفوا ذنباً بقدر ما أنهم كانوا مهمين ٠٠ كذلك

بالنسبة للسياسيين " أما عبداللطيف بغدادى رئيس محكمة الثورة يقول : " حتى الإعدام اللى حكمته ٠٠ كان على واحد خائن تعاون مع الإنجليز ضد الفدائيين ٠٠ وحاجات محدودة جداً ٠٠ لكن ما كانش فيه تفكير باستخدام القوة " ٠

وفيخلالالأشهرالصيفمنعام١٩٥٣كانتقدبدأتحملةتشكيكواسعةضدالثورةوالقائمينبها،

وتبنىهذهالحملةأعضاءالأحزابالسياسيةالمختلفةعلىإثرحلتلكالأحزابومصادرةأموالهاوإعلانقيامفترةالانتقالواستمرت هذهالحملةعدةشهورحتىضقناذرعًابهافرئيسمحاكمةسياسيتلكالأحزابعلىانحرافاتهمواستغلالهملمراكزهمفيالكسبغيرالمشروعوكذالمواقفهمالسياسيةالسابقةلقيامالثورةوكشفتلكالمواقفللرأيالعامالداخلبغرضإفقادالشعبالثقةفيهم.

ولذافقدأعلنصلاحسالمفيمؤتمرعاميوم١٥سبتمبر١٩٥٣عنوجودمؤامرة سياسية منبعضالسياسيينضدالنظامالقائمومنأنهستشكلمحكمةثورةلمحاكمتهم ،وقررمجلسالثورةتشكيلهذهالمحكمةمن عبداللطيف البغدادىكرئيسلهاوبعضويةكلمنأنورالساداتوحسنإبراهيموقامتالمحكمةبمحاكمةبعضالسياسيينلمواقفهم السياسيةوالبعضالآخرلاستغلالالنفوذ،كماحاكمتأيضابعضالخونةمنالمصرييناللذينكانواقدتعاونوامعالإنجليزوقاموابإرشادهمإلىأماكنتجمعالفدائيينالمصريينأثناءمعركتهممعالقواتالبريطانيةبعدأنألغتوزارةالوفدمعاهدة١٩٣٦فيعام١٩٥١ ٠

و فى هذا يقول السادات : " فإذا بنا نفاجأ باتصال بعض رجال الأحزاب ببعض ضباط القوات المسلحة وكان تفسير هذا الأمر بسيطا ٠٠ وهو أن الأحزاب التى كانت تتصارع على الحكم بالتقرب إلى الملك تارة وإلى الإنجليز تارة أخرى أو إلى الاثنين تارة ثالثة وجدت فجأة أن الثورة فى الأيام الثلاثة الأولى لها قد عزلت الملك وعزلت أيضا فى نفس الوقت نفوذ بريطانيا الإمبراطورية العتيدة وأصبحت سلطة السيادة فى مجلس قيادة الثورة الذى يتكون من ضباط مصريين فى القوات المسلحة المصرية ، أو بمعنى آخر أصبحت القوات المسلحة هى مصدر السلطات فلماذا لا تحاول الاتصال بها كما كان الحال مع الملك ومع الإنجليز ؟ " ٠

ويقول :" وضعنا السياسيين فى المعتقل ، أما الضباط الذين حاولوا التآمر مع هؤلاء السياسيين من الأحزاب فحوكموا محاكمة عسكرية ، وفى ١٦ يناير ١٩٥٣ ، ألغينا الأحزاب ، وأصدرنا قراراً بوضع السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية فى مجلس الثورة لمدة ثلاث سنوات تنتهى فى ١٦ يناير ١٩٥٦ " .

بل لقد ساوى جمال عبدالناصر بين التخلص من الملك وبين التخلص من الإقطاع بالتخلص من الأحزاب فى أكثر من موقع ، ففى خطاب له فى ٢٦ يوليو ١٩٥٥ قال : " معركة عنيفة شاقة ضد الحزبية والرجعية ضد غايات الحزبية ووسائلها ... رأينا الحزبية جميعا وهى تنهار ورأينا الحزبية التى استغلتنا واستبدت بنا والتى تمكنت منا فى الماضى ، وهى تسقط على الأرض وتداس تحت الأقدام .. أقدام الشعب .. رأينا الحزبية التى مكنت للاستعمار .. رأينا الحزبية التى ساعدت على بقاء الاحتلال وتركت الإنجليز المحتلين وألهت الشعب عن وجوده .. رأيناها وهى تترنح صرعى " ، ويقول فى افتتاح مجلس الأمة فى ٢٢ يوليو ١٩٥٧ : " كان التصدى للاستعمار معركة فى حرب الاستقلال وكان خلع الملك معركة فى حرب الاستقلال وكان القضاء على الاقطاع معركة فى حرب الاستقلال ، وكان إنهاء وجود الأحزاب معركة فى حرب الاستقلال ."

أما عن إبراهيم عبدالهادى ، فقد أمر نجيب باعتقاله فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ، وفى صباح اليوم التالى اجتمعت محكمة الثورة لأول مرة فى مبنى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة على النيل وكان الملك فاروق قد شيده ليقضى فيه بعض لياليه ، وأول من قدم لهذه المحكمة هو إبراهيم عبدالهادى وقد وجهت له ست تهم:-

١- أتى أفعالا تعتبر خيانة للوطن بأنه عمد إلى الاتصال بجهات أجنبية تهدف إلى الإضرار بالنظام ومصلحة البلاد العليا.

٢- أتى أفعالا تعتبر خيانة للوطن وساعدت على تمكين الاستعمار بالبلاد والزج بجيش مصر فى معركة فلسطين ١٩٤٨ أثناء توليه رئاسة ديوان الملك السابق.

٣- أتى أفعالا من شأنها إفساد أداة الحكم خلال فترة رئاسته للوزارة من ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ و٢٥ يوليو ١٩٤٩ بأن أشاع حكم الإرهاب ٠

٤- أتى أفعالا من شأنها إفساد أداة الحكم حيث ساهم فى تنفيذ مشروع إصلاح اليخت المحروسة عام ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ٠

٥- استغل نفوذه فى إنشاء ورصف طرق ببلدته الزرقا ٠

حكمت المحكمة على إبراهيم عبدالهادى بالإعدام شنقا ومصادرة كل ما زاد عن ممتلكاته وأمواله عما ورثه شرعا لصالح الشعب ، ثم خفف الحكم إلى المؤبد بعد تقدم أبناءه بالتماس إلى محمد نجيب الذى وافق على ذلك ٠

ومن الذين مثلوا أمام محكمة الثورة أيضا بعد سبتمبر ١٩٥٣ ، " كريم ثابت " المستشار الصحفى لفاروق وجهت له تهمة الاتصال بجهات أجنبية فى غضون ١٩٥٣ وذلك للإضرار بالنظام ومصلحة البلاد العليا ، وأتى أفعالا ساعدت على إفساد الحكم والحياة السياسية واستغل نفوذه لغير صالح الوطن خلال الفترة من ١٩٤٦ وما بعدها ، وحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة ومصادرة ما زاد عن أمواله وممتلكات زوجته عما كانا يملكانه قبل ٢٧مايو١٩٤٦ ثم أفرج عنه صحيا٠

وكذلك " محمود سليمان غنام " وزير سابق وجهت له تهمة اشتراكه فى نشاط جماعة سرية ذات مبادئ هدامة هدفها مناهضة النظام والأسس التى قامت عليها الثورة ، كما أتى أفعالا لإفساد الحكم والحياة السياسية واستغلال النفوذ عام ١٩٥٠ / ١٩٥١ وحكم عليه بالسجن ١٥ سنة مع وقف التنفيذ ٠

وأيضا " محمد حلمى حسين " الذى رقاه الملك السابق من سائق سيارة إلى أميرالاى وجهت له تهمة استغلال النفوذ وحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة وتجريده من رتبه العسكرية ونياشينه ومصادرة أمواله التى آلت إليه منذ ١٩٤٤ ثم أفرج عنه صحيا ٠

أما " عباس حليم " أمير من أسرة الملك فقد وجهت له تهمة الاتصال بجهات أجنبية بقصد الإضرار بمصلحة البلاد العليا ، حكم عليه بالسجن ١٥ سنة مع وقف التنفيذ ، أما " فؤاد سراج الدين " وزير سابق وجهت له تهمة خيانة أمانة الحكم من يناير ١٩٥٠ إلى يناير١٩٥٢ بتوجيه سياسة الحكومة الوفدية إلى الخضوع والاستسلام لفاروق واستغلال النفوذ ، وحكم عليه بالسجن ١٥ سنة ومصادرة أمواله وممتلكات شقيقه " يس سراج الدين " لصالح الشعب٠

كذلك " زينب الوكيل " حرم مصطفى النحاس ساعدت على إفساد الحكم والحياة السياسية خلال ١٩٥٠ / ١٩٥١ وما قبلهما والتدخل فى شئون الحكم مع زوجها رئيس الوزارة واستغلال النفوذ منذ ٤ فبراير ١٩٤٢ وما بعدها والتدخل فى عمليات القطن١٩٥٠/١٩٥١ أعفيت من عقوبة السجن لمرضها ومصادرة أموالها وتأسف المحكمة لموقف مصطفى النحاس لسماحه لها بالتدخل فى شئون الحكم ٠

أما الشيوعيون فقد انضموا إلى أعداء الثورة لإفساد برامجها للإصلاح الاجتماعى والسياسى ، وكثير منهم فى مصر ليسوا من أصل مصرى ، وبالرغم من هذا فقد آثروا فيمن يدعون بالطبقة المستنيرة ممن كانوا يدينون بالإسلام ومن الأمثلة الصادقة لهذا النوع من الناس " كامل البندارى " (الباشا الأحمر) الذى كان سفيرا لفاروق فى موسكو ، وقد أفاد الشيوعيون من البندارى كرئيس لجماعة أنصار السلام ، وهى جماعة تخفى أهداف قادتها الحقيقية لمن تحاول ضمهم تحت لوائها ، أما " هنرى كورييل " * منشئ " ح ٠ د ٠ ت ٠ و " أقوى الحركات الشيوعية فى مصر فقد هرب من مصر إلى فرنسا قبل الثورة ، وقد ألقى القبض على معظم أعوانه مثل " الرملى " و " يوسف حلمى " و " ومارى روزنتال " وأدينوا بعد محاكمتهم بتهديد سلامة الدولة ، وتمت مصادرة صحفه اليسارية التى كانت تصدر فى ذلك الوقت وهى (الكاتب والملايين والميدان والواجب وصوت الطالب والمعارضة) ، وكذلك حوكم ثلاثة من الصهيونيين المتصلين بالشيوعيين وهم "

فكتور ليفى " و " هرمان ناثانسون " و " روبرت نسيم داسا " وقد اعترف ثلاثتهم بإشعال النار فى المكتبات الأمريكية بالقاهرة والإسكندرية .

أما تنظيم " طليعة العمال " فقد أعلن موقفه المعارض من الثورة خاصة بعد تنفيذ حكم الإعدام فى العاملين مصطفى خميس ومحمد حسن البقرى اللذين أدينا فى أحداث كفر الدوار يومى ١٢ و ١٣ أغسطس ١٩٥٢ بأنهما المحرضان على أعمال العنف التى جرت ، كما كان سببا فى هجوم شديد شنته بعض الأحزاب الشيوعية من خارج مصر على الثورة .

اتخذت الثورة موقف الرفض من الشيوعيين تمثل فى أولا : إبعاد أحمد حمروش عن رئاسة تحرير مجلة " التحرير " وعدد آخر من الكتاب والمحررين والعاملين فى المجلة لأنهم شيوعيون ، وثانيا : أصدرت وزارة نجيب فى ١٦ أكتوبر ١٩٥٢ قرارا بالعفو الشامل عن المحكوم عليهم فى الجرائم السياسية خلال الفترة من توقيع معاهدة ١٩٣٦ إلى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، واستثنى الشيوعيون من هذا القرار باعتبار الشيوعية عملا موجها ضد النظام الاقتصادى والاجتماعى للدولة ، وثالثا : اعتقال الشيوعيين من تنظيم " حدتو " ضمن السياسيين الذين اعتقلوا عند إعلان قرار إلغاء الأحزاب فى ١٦ يناير ١٩٥٣ .

<u>الحركة الدستورية خلال الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٦ :</u>

خلال الفترة من قيام ثورة ١٩٥٢ وحتى صدور دستور١٩٥٦ صدر أكثر من إعلان دستورى ، ففى ١٠ ديسمبر أعلنت حكومة الثورة إلغاء دستور ١٩٢٣ قائلة : " عندما بدأ الجيش الثورة فى ٢٣ يوليه كانت البلاد فى حالة فساد وانهيار بسبب حكم فاسد من ملك فاسد وبسبب تدهور مستوى الخلق السياسى وبسبب النظام الفاسد للحكومة البرلمانية ، كان الملك يسخر الدستور وسيلة يبرر بها تصرفاته ، وقد وجد فى الدستور بمعونة من الذين حكموا البلاد باسمه ثغرات مكنته من تحطيم ما فى الدستور من مبادئ ... وتعمل الحكومة على إنشاء لجنة لصياغة دستور جديد يقره الشعب ويكون خاليا من عيوب الدستور القديم "

، والحقيقة أن دستور ١٩٢٣ أسئ استخدامه قبل الثورة لما به من ثغرات ، ولكن لماذا لم تستخدمه الثورة خاصة وأنه كان يتمشى والحالة آنذاك مع تعديل بعض مواده التى لا تتمشى مع الوضع القائم طبقا لرؤية رجال الثورة ومعالجة الثغرات الموجودة بالدستور ، الواقع أنه رغم إجلال الثورة وحسنها وإيجابياتها ، إلا أنه لكل جديد دور جديد ٠

وفى نفس يوم إلغاء دستور ١٩٢٣ صدر الإعلان الدستورى الأول للثورة بشأن إعلان سقوط دستور ١٩٢٣ وموضحا مساوئ الملك ونظام الحكم السابق للثورة ومساوئ البرلمان المصرى بشقيه النواب والشيوخ ، فقد كان البرلمان فى مختلف العهود هو الخاضع للسلطة التنفيذية التى كانت بدورها تخضع لملك غير مسئول ، ولقد كان ذلك يتخذ من الدستور مطية لأهوائه ، وكذلك مساوئ الأحزاب السياسية ، ثم أعلن أن الحكومة آخذة فى تأليف لجنة لوضع مشروع دستور جديد يقره الشعب ويكون منزها من عيوب الدستور القديم محققا لآمال الأمة فى حكم نيابى سليم بعد فترة انتقالية ٠

تشكلت فى ١٣ يناير ١٩٥٣ لجنة مشروع دستور جديد يتفق وأهداف الثورة من خمسين عضوا يمثلون مختلف الاتجاهات والطوائف والأحزاب تولى رئاستها على ماهر ، وضمت ثلاثة من أعضاء لجنة دستور ١٩٢٣ وهم على ماهر ومحمد على علوبة وعلى المنزلاوى ، وأربعة من الوفديين واثنين من السعديين واثنين من الدستوريين واثنين من الكتلة وثلاثة من الحزب الوطنى وثلاثة من الحزب الوطنى الجديد وثلاثة من رؤساء القضاء (رئيس محكمة النقض ، ورئيس مجلس الدولة ، ورئيس المحكمة العليا الشرعية) ، وثلاثة من رجال الجيش والبوليس والمتقاعدين ومن الأقباط الأنبا يؤنس وفريد أنطون ومكرم عبيد ويواقيم غبريال ومن رجال الفكر طه حسين وأحمد لطفى السيد وعبدالرحمن بدوى والمحامى الشهير مصطفى مرعى والباقى من المستقلين ٠

وقد رأت اللجنة الأخذ بالنظام الجمهورى بدلا من النظام الملكى ، كما أوصت اللجنة – استفتاء الشعب للتعرف على رأيه فى هذا الدستور ، ومن اللافت للنظر فيما يراه الرافعى ، أن لجنة الثلاثين التى وضعت دستور ١٩٢٣ كانت أكثر عملا وأوفر نشاطا من لجنة الخمسين ، لأن لجنة الثلاثين أتمت مشروعها مضافا إليه مشروع قانون الانتخابات فى نحو ستة أشهر من ٣ أبريل ١٩٢٢ إلى ٢١ أكتوبر ١٩٢٢ الذى صار دستور ١٩٢٣ ، ولم تقتصر على وضع مشروع الدستور بل وضعت أيضا فى خلال هذه المدة مشروع قانون الانتخابات ، أما لجنة الخمسين فبالرغم من أن عملها كان تعديلا لدستور سابق فقد انهت مشروعها فى مدة نحو عام ونصف العام من ١٣ يناير ١٩٥٣ إلى أغسطس ١٩٥٤ ، أى بعد مضى أكثر من عام ونصف عام على تأليفها ، ورغم هذا أطلق سعد زغلول على لجتة الثلاثين " لجنة الأشقياء " ، بل يقر أحمد حمروش بأن لجنة الدستور لم تتحرك خطوة إلى الأمام ٠٠٠ كانت تعمل فى بطء شديد رغم ما صحب حفل افتتاح أعمالها يوم ٢١ فبراير فى قاعة مجلس النواب من دعاية ٠

وكانت الأغلبية من حملة رتبة الباشاوية والبكوية الملغاة ، أصحاب الأسماء القديمة المعروفة ، أبناء البرجوازية الكبيرة ، ورئيسها كان أحد الذين ساهموا فى امتهان الدستور السابق ، وتغليب سلطة الملك على إرادة الشعب ٠

وعز على الثورة أن ترى إتصال بعض العناصر الحزبية بدول أجنبية ، مستعينة بالمال والدسائس ، ففى ١٦ يناير صدر إعلان دستورى بشأن حل الأحزاب السياسية ومصادرة جميع أموالها لصالح الشعب بدلا من أن تنفق لبذر بذور الفتنة والشقاق وتقرير فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات تنتهى فى ١٦ يناير ١٩٥٦ حتى يمكن إقامة حكم ديمقراطى دستورى سليم ٠

وفى ١٠ فبراير صدر إعلان دستورى من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش بشأن إعلان نظام الحكم أثناء فترة الانتقال والذى سيحل محل دستور ١٩٢٣ ، واحتوى هذا الإعلان الدستورى على ١١ مادة ، اكتفى فيها بالنص على أن الأمة هى مصدر كافة السلطات (مادة رقم ١) دون التعرض لطبيعة نظام الحكم سواء كان ملكيا أو جمهوريا ٠

ويؤخذ على الدستور المؤقت أنه أدمج السلطة التشريعية فى السلطة التنفيذية وجعلهما فى يد مجلس الوزراء ، وهذا يعنى أنه حكم شبه استبدادى ، وذلك لأن مبدأ الفصل بين السلطات من مبادئ الديمقراطية ، وهذا أساس من أسس دستور ١٩٢٣ ، رغم أنه لم يستطع حماية الأغلبية الفقيرة ، بل أصبح فى خدمة الأقلية الغنية فحمى ملكيتها وأموالها ، كما رسم قانون الانتخابات ليكون فى خدمتها ، كما يؤخذ على هذا الدستور المؤقت أنه جعل فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات بدون تمثيل برلمانى أو حياة نيابية ٠

وفى ١٨ يونيه صدر إعلان دستورى من مجلس قيادة الثورة بإلغاء النظام الملكى وسقوط أسرة محمد على مع إلغاء الألقاب العثمانية القديمة من أفراد هذه الأسرة ومصادرة أموالها ، مثل لقب الباشا ولقب البيه ، وإعلان الجمهورية ، ويتولى اللواء " أ ٠ ح " محمد نجيب قائد الثورة رئاسة الجمهورية ، مع احتفاظه بسلطاته الحالية فى ظل الدستور المؤقت ، ويستمر هذا النظام طوال فترة الانتقال ، وللشعب تحديد نوع الجمهورية واختيار شخص الرئيس عند إقرار الدستور الجديد ، وفى هذا العام ألغت مصر قرارا قديما كان يقضى بإرسال " نفقة " سنوية إلى الجيش التركى بانتظام حتى ألغتها الثورة حينما علمت بها فى ذلك العام (١٩٥٣)٠

وخلال مرحلة الانتقال التى لا بد منها وحتى التصديق على الدستور الجديد ستتولى الحكومة القائمة كافة السلطات ، وفى الوقت ذاته كان السادات قد بين فى مؤتمر صحفى أن الدستور الجديد سيقدم للشعب

فى صورة استفتاء يقرر فيه الشعب هل تظل مصر ملكية أو تعلن فيها الجمهورية ، وبالرغم من أن قادة الثورة كانوا يهيئوا الطريق لتأسيس جمهورية علمانية إلا أن هذا ليس المقصود به التخلص من الدين ، ومع أن الإسلام سوف يظل الدين الرسمى فى مصر إلا أن حرية جميع المعتقدات الدينية الأخرى ستظل تحظى بالحماية وستكون المواد الخاصة بالدين فى الدستور الجديد مطابقة للمواد الخاصة بالدين فى الدستور القديم ٠

وعلق نجيب على إلغاء الملكية بقوله : " أن أقدم نظام ملكى فى العالم قد أصبح – بصفة مؤقتة – أحدث نظام جمهورى فى العالم " ، ولم يكن نجيب يعتبر نفسه رئيسا صوريا ، إذ كان يشعر أنه قد استدعى لكى يتولى القيادة بنفسه ، وأصر على الحصول على منصبى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ، واكتفى عبدالناصر بصفة مؤقتة بالحصول على منصبى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ٠

وعلى الرغم من ذلك يصف ماينسفلد نجيب بأنه كان ساذجا من الناحية السياسية ، أما عبدالناصر فقد وصفه بأنه تظاهر بأنه يذعن لمطالب نجيب وسمح لنفسه بأن يوضع فى موقف بحيث يبدو عليه وكأنه يؤيد فكرة العودة إلى النظام السياسى الذى كان سائدا فى فترة ما قبل اندلاع الثورة ، وهو الأمر الذى لم يكن الجيش يتسامح بشأنه ٠

وطلب نجيب أن يشترك معه فى الوزارة بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة كوزراء لمساندته فى إدارة دفة البلاد فبجانب عبدالناصر أسند وزارة الحربية لعبداللطيف البغدادى ، وصلاح سالم وزيرا للإرشاد القومى ، وفى أول مارس ١٩٥٣عين عبدالحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة مع منحه رتبة اللواء ، وذلك بدلا من نجيب الذى رؤى أن يكتفى برئاسة الجمهورية والوزارة مع رئاسة مجلس قيادة الثورة وكان المجلس قد أصدر قرارا من قبل فى ١٩ مايو ١٩٥٣ بتعيين عبدالناصر نائبا لرئيس مجلس قيادة الثورة ، ويؤخذ على

هذه التعيينات التى وزعها نجيب (ترقية عبدالحكيم عامر من رتبة رائد إلى رتبة اللواء مرة واحدة متخطيا أكثر من رتبة طبقا لترتيب الرتب العسكرية وهى : مقدم – عقيد – عميد) ، وهذا ما انطبق عليه وصف ماينسفيلد بالسذاجة السياسية ، لذا كان نتيجة ذلك ، استقالة اللواء حسن محمود قائد سلاح الطيران من منصبه لأنه رفض أن يستمر فى هذا المنصب احتراماً لرتبة اللواء التى كان يحملها على حد قوله لأن عبدالحكيم الذى كان صاغاً (رائداً) ثم رقى إلى رتبة اللواء دفعة واحدة سيرأسه وهو لا يرضى لنفسه هذا الوضع ، وأصر على موقفه احتراما للأقدمية العسكرية وفرق بين منصب القائد العام كمنصب عسكرى ومنصب وزير الحربية كمنصب سياسى ، وقبلت استقالته .

هيئة التحرير :

أنشأت قيادة الثورة هيئة التحرير فى أواخر ١٩٥٢ كتنظيم سياسى للثورة تمهيدا لقرار حل الأحزاب السياسية ، وقد افتتحت هيئة التحرير أول فرع لها فى المنصورة فى أول يناير ١٩٥٣ ، وتلاه افتتاح المراكز الإقليمية فى مديريات القطر ، وفى ١٥ يناير أذاعت هيئة التحرير أول بيان لها عن ميثاقها وأهدافها القومية ومنهاجها فى السياسة الداخلية والخارجية ، وفى ٢٣ يناير أعلنت الثورة ميلاد هيئة التحرير رسميا فى احتفال مهيب بمناسبة مرور ستة أشهر على تفجير الثورة.

أما الشكل العام للهيئة فقد قام على أساس هرمى قاعدته الجمعيات العمومية على مستوى القرى والشياخات ثم المراكز أو الأقسام ثم الجمعية العمومية للمحافظة وتتكون من الجمعيات العمومية للمراكز والأقسام التى تنتخب لها مجلس إدارة ، ومن مجموعها على مستوى الجمهورية تتكون الجمعية العمومية العامة التى ينتخب من بين أعضائها أربعون عضوا يشكلون المجلس الأعلى الذى يدير أعمال الهيئة ، وقد انتخب عبدالناصر سكرتيرا عاما للهيئة ، وحسين الشافعى مراقبا للمناطق ، وحسن إبراهيم مراقبا عاما ،

وإبراهيم الطحاوى سكرتيرا مساعدا ، والصاغ أحمد طعيمة مديرا للنقابات ، وأحمد صبيح لإدارة التنظيم ، والصاغ وحيد رمضان لمنظمات الشباب ، وكان نجيب رئيسا للهيئة .

الجدير بالذكر أن تنظيم هيئة التحرير استطاع أن يستقطب بعض الطلبة ، كما استقطب بعض أعضاء هيئة التدريس ، ولكن بعد أزمة مارس ١٩٥٤ تم فصل العناصر النشطة سياسيا من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس ، وأصبح النشاط السياسى محظور داخل أماكن الدراسة ولم يتم استئنافه إلا فى الستينات ، غير أنه كان قاصرا على أعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى ومنظمة الشباب ، أما العناصر السياسية الأخرى فاتجهت إلى العمل السرى ، وتعرضت للتصفية من حين لآخر على يد أجهزة الأمن .

وقد تعددت الأهداف التى طرحت للنشاط حيث امتد نشاطها إلى الخدمات الصحية من مستشفيات وأدوية وأطباء وخدمات طبية وغيرها ، وكذلك المجال الثقافى مثل المدارس ومراكز محو الأمية والعمل على نشرها بكل الوسائل ، أما نشاط الهيئة فى المجال الاجتماعى فقد تم الاهتمام بالفقراء ورعايتهم وأنشأت لهذا الغرض " جمعية التحرير للخدمات الاجتماعية " ، كما اهتمت هيئة التحرير بالمشروعات العمرانية خاصة القروية منها ومدها بالإنارة والمياه وإنشاء النوادى والمتنزهات ، وكان هدف الحكومة المعلن هو قتال الأجنبى المحتل وتحرير الوطن وقد ظهر غموض أهداف السياسة الخارجية فى ذهن ضباط الثورة فى برنامج هيئة التحرير حين اقتصر على عبارة " دعم الصلات مع الشعوب العربية للوصول إلى تحقيق التعاون الفعال بينها فى شتى الميادين ، وتعزيز ميثاق جامعة الدول العربية " ، ولم يورد أى شئ عن فلسطين ، ولا عن قناة السويس ، وقد تحدث عن " تمكين السودان من تقرير مصيره دون أدنى تأثير خارجى " ، ولكنه أغفل كل شئ عن دعم مجموعة الدول الأفريقية والأسيوية ، بل أنه أغفل فى البرنامج الداخلى ذكر أى شئ عن الثورة الاجتماعية ممثلة فى الإصلاح الزراعى ، كما لا نجد برنامجا محددا للعمال والفلاحين ، اكتفاء بعبارة " توجيه النظام

الاقتصادى إلى ما فيه تحقيق العدالة الاجتماعية وحسن توزيع الثروة ووسائل الإنتاج ، واستغلال موارد البلاد الطبيعية ، وتشييد الصناعات على نطاق واسع وتشجيع استثمار رؤوس الأموال فيها " ، " وكفالة الحقوق والحريات الأساسية من الناحيتين السياسية والاجتماعية " ، " وتأمين المواطنين ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة " ، وكان برنامج الهيئة على العكس تماما من برنامج " الوفد " الذى نشره يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ – فقد وصف الوفد نفسه فى برنامجه بأنه " هيئة سياسية ديمقراطية اشتراكية " ، وتحدث عن إقامة نظام اشتراكى اجتماعى " ، " ودعم مجموعة الدول الأفريقية الآسيوية" ، رغم الاهتمام الكامل من جانب الثورة بالإصلاح الزراعى وبفلسطين وبقارتى أفريقيا وآسيا ٠

لعبت هيئة التحرير دورا هاما فى تعبئة بعض القوى المدنية خاصة العمال فى المطالبة باستمرار مجلس قيادة الثورة والتصدى للقوى المضادة له خلال أزمة مارس ١٩٥٤ ، واستغل عبدالناصر تنظيم الهيئة وفروعها فى تنظيم الاجتماعات الحاشدة وإلقاء الخطب الحماسية فيها ، وفى حقيقة الأمر لم تكن هيئة التحرير سوى أداة من أدوات النظام الجديد لاكتساب شرعية جماهيرية فى مواجهة القوى الحزبية المعادية له ، وقد استمرت هيئة التحرير قائمة حتى ٢ ديسمبر ١٩٥٧ حين تقرر إلغاؤها رسميا ، وتمت تصفيتها ونقل ملكية فروعها فى المدن والأقاليم إلى الاتحاد القومى الذى جرى تشكيل لجنته التنفيذية فى ٢٩ مايو ١٩٥٧ ، ويقول سيد مرعى : " ولكن الخطأ القاتل الذى وقعت فيه هيئة التحرير : أن العسكريين تولوا تشكيلها وحدهم وأعطى عبدالناصر مسئوليتها إلى الصاغ إبراهيم الطحاوى والصاغ أحمد طعيمة " كما سبق بيانه ٠

الفصل السادس

عبدالناصر رئيساً لجمهورية مصر العربية

أزمة مارس ١٩٥٤ :

الاتحاد القومى :

مجلس الأمة :

الوحدة بين مصر وسوريا ١٩٥٨ :

إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدةأول فبراير ١٩٥٨ :

انضمام اليمن للجمهورية العربية المتحدة :

الانفصال السورى عن الوحدة مع مصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ :

الاتحاد الاشتراكى :

بداية ظهور مراكز القوى فى عهد عبدالناصر:

أزمة مارس ١٩٥٤ :

شهدت مصر فى الفترة من أواخر شهر فبراير إلى نهاية مارس أحداثا سياسية هامة ، تركت أثارها واضحة على كافة القوى السياسية المصرية ، وحددت بشكل نهائى موقف ثورة ٢٣ يوليو من قضية الديمقراطية وتصورها للمؤسسات الدستورية التى تريدها ، بل وحسمت قضية أخرى على نفس القدر من الأهمية هى قضية استمرار العسكريين فى الحكم ، أو عودة الجيش إلى ثكناته أو بمعنى آخر قضية استمرار الثورة أو عودة الحياة النيابية إلى مصر بعد أقل من عامين من قيام الثورة ، وقد اصطلح على تسمية فترة هذه الأحداث باسم أزمة مارس ١٩٥٤ والتى فجرت الأحداث التى تتعلق بالأحزاب والبرلمان والدستور والأحكام العرفية والشكل الأمثل لنظام الحكم فى مصر ، ويؤكد ذلك خالد محيى الدين بقوله : " حدث الخلاف فى أزمة مارس وهو صراع على قضية الديمقراطية كما هو معروف فى التاريخ " ٠

أما سيد مرعى فيقول فى مذكراته : " كانت أزمة مارس ١٩٥٤ فى مظهرها خلافا بين جمال عبدالناصر ورفاقه من ناحية وبين محمد نجيب ومؤيديه من ناحية أخرى ٠٠ ولكنها كانت فى جوهرها صراعا مصيريا بين الثورة من ناحية وبين الأحزاب من ناحية أخرى ٠٠ بين القوى الثورية الجديدة وبين القوى السياسية القديمة ٠٠ ولم تقتصر الأزمة على ذلك وإنما امتدت أيضا داخل مجلس قيادة الثورة وكانت فى عمقها انقساما جذريا بين الحكم المطلق وبين الديمقراطية ٠٠ بين التيار الذى يريد الحكم المطلق وبين التيار الذى يسعى إلى حكم المؤسسات الدستورية ٠٠ كما حدث انقسام آخر بين قيادة الثورة وبين الضباط الأحرار " ٠

ومن خلال ممارسة السلطة انقسم المجلس إلى اتجاهين متناقضين :

•الاتجاه الأول نحو الديمقراطية ويمثله نجيب وعبدالناصر والسادات وعامر وخالد محيى الدين ويوسف صديق ٠

•الاتجاه الثانى نحو الحكم المطلق ويمثله جمال سالم والبغدادى وحسن إبراهيم وصلاح سالم وعبدالمنعم أمين ٠

وكانت هناك تيارات فكرية أخرى تتفاعل داخل المجلس وكان من بينها مثلا التيار الماركسى الذى يعبر عنه خالد محيى الدين ويوسف صديق ٠٠ والتيار الدينى الذى يعبر عنه كمال الدين حسين وحسين الشافعى ٠٠ والتيار الوطنى المطلق الذى يعبر عنه جمال وصلاح سالم والبغدادى ٠٠ والتيار الوطنى الليبرالى الذى يعبر عنه عبالناصر والسادات وكان دائما يحاول التغلب على هذه الاتجاهات وإذابتها داخل مجلس الثورة ، وقد بدأت المتاعب داخل المجلس من الجناح الماركسى عندما عارض قانون تنظيم الأحزاب وطالب بالتمسك بالدستور ٠

الجدير بالذكر أنه بعد نجاح الثورة برزت مشكلتان ، الأولى : وهى خاصة بالضباط الأحرار ، مشكلة التخلص من نجيب ، والمشكلة الثانية : وهى خاصة باللواء نجيب ، مشكلة التخلص من الضباط الأحرار ، فالمشكلة الأولى لم يكن الأمر بالسهولة المطلوبة بعد أن تغير نجيب بين يوم وليلة إلى بطل قومى وطنى يحظى باحترام الرأى العام ، أما بالنسبة للأمر الثانى فهناك دليل قوى على أن حاجة الضباط الأحرار للتخلص من نجيب قد نشأت كرد فعل لحاجة نجيب إلى التخلص من الضباط الأحرار ، فقد قبل عبدالناصر وزملاؤه زعامة نجيب وأولوه احترامهم وأصدروا تعليماتهم إلى الصحف بعدم ذكر اسم أى واحد منهم حتى تظل الأضواء مسلطة على نجيب وحده ، ولكن جملة عوامل دفعت بنجيب إلى تصفية الثورة :

أولا : أن الضباط الأحرار فى مجلس قيادة الثورة كانوا هم حكام مصر الفعليون ، فقد كان مجلس قيادة الثورة هو الذى يتخذ القرارات بأغلبية الأصوات ، ويبسط هيمنته على البلاد ، بينما كان نجيب يمارس زعامته من الناحية الشكلية وحدها ٠

ثانيا : أن نجيب باعتباره رئيسا للجمهورية ورئيسا للوزراء ورئيسا لمجلس قيادة الثورة كان بحكم هذه المناصب الخطيرة يتحمل المسئولية عن كل قرار يتخذه الضباط ، بينما كانت مشاركته فى صنع القرار أقل بكثير من المستوى العظيم للمسئولية المترتبة على صدوره ٠

ثالثا : أن نجيب وقد أدهشته محبة الجماهير له ، لم يلبث أن اعتقد أنه الزعيم الحقيقى للثورة ، فأراد أن يلبس الشكل المضمون ، ويستولى على الصلاحيات التى تمكنه من ممارسة الحكم ممارسة فعلية ، ولما كانت مثل هذه الصلاحيات على النحو الذى تضمنه الدستور المؤقت وقوانين حماية تدابير الثورة ، وهو أمر كانت تنكره عليه بقية المجموعة فى مجلس الثورة ، لذا رأى نجيب أنه لا بديل عن الديمقراطية الليبرالية ليحظى بتأييد جميع زعماء العهد القديم ويبقى رئيسا للجمهورية لأى عدد من السنين ٠

وهذا هو السبب فى أن نجيب انقلب من مهاجم شديد الوطأة على الأحزاب فى الأشهر الأولى للثورة حتى اعتبرها " قد ماتت " ، إلى مدافع عنها شديد البأس فى مارس ١٩٥٤ ، كما أن هذا هو السبب فى أنه أصبح يستقطب إليه كافة القوى السياسية القديمة التى رأت أنها تستطيع بواسطته تحطيم سلطة مجلس قيادة الثورة ، وتصفية الثورة ٠ وطأة على الأحزاب ٠

بدأت أحداث الأزمة عندما قدم محمد نجيب استقالته يوم ٢٣ فبراير إحساسا منه بأن وجوده فى السلطة قد أصبح وجودا صوريا ، وأنه لا يشارك فيما يصدر من قرارات عن مجلس قيادة الثورة وقد قبلت الاستقالة من طرف المجلس الذى أصدر بيانا بذلك تضمن عبارات قاسية ضد نجيب مثل " أن محمد نجيب كان بعيدا عن صفوف الضباط الأحرار، وأنه أخطر باختياره قائدا للثورة قبل قيامها بشهرين فقط وأنه بعد ستة أشهر من قيام الثورة بدأ يطلب بين وقت وآخر من المجلس منحه سلطات تفوق سلطة العضو العادى ، وأنه طالب بسلطات فردية مطلقة "، ثم أعلنت بعض وحدات وأسلحة الجيش تأييدها العلنى لنجيب ، مثل سلاح الفرسان الذى كان لخالد محيى الدين تأثير قوى فى صفوفه ، وبعض وحدات الإسكندرية ، وكذلك اندلعت المظاهرات

فى شوارع القاهرة ، والتى نظمتها القوى السياسية المصرية ، الأحزاب القديمة والشيوعيين وأسفر الصدام بين هذه القوى وبين قوات الشرطة عن سقوط ثلاثة عشر قتيلا من المدنيين وسقط عدد آخر من الجنود ، وأمام هذه الأحداث تراجع مجلس قيادة الثورة وقرر إعادة محمد نجيب رئيسا للجمهورية فى ٢٧ فبراير ، وقد وافق نجيب وأرسل إلى المجلس قائلا :" حرصا منى على حفظ وحدة الأمة فى الظروف الحاضرة ، وبناء على دعوة مجلس قيادة الثورة قبلت رئاسة الجمهورية البرلمانية المصرية " وعلى كل حال فإن تقديم نجيب استقالته تحت شعار عودة الليبرالية ، كان بمثابة إشارة البدء للقوى الليبرالية المضادة للتحرك ٠

أما عن الجمعية التأسيسية لوضع مشروع دستور ١٩٥٤ ، والتى تعرف بلجنة الخمسين التى كان يرأسها على ماهر باشا والذى قدم مشروع الدستور إلى مجلس قيادة الثورة فى ١٥ أغسطس ١٩٥٤ فألقاه مجلس الثورة فى صندوق القمامة ، يبدو أنه غير صالح لأى إصلاح دستورى يقوم فى مصر ، فهو يصوغ مشروعاً لنظام جمهورى نيابى برلمانى ويمكن بتعديل طفيف فى بعض الصياغات أن يكون أساساً لنظام ملكى دستورى ، ولكن المفاضلة ليست بين النظام الجمهورى والملكى ولكن بين نظام استبدادى ونظام ديمقراطى ٠

وترجع أهمية هذا الدستور الضائع إلى أنه الوحيد بين دساتير عهد البطريركية الثورية الذى وضع بطريقة أقل بيروقراطية من الطريقة التى وضعت بها بقية هذه الدساتير والتى كانت تصغها فى الغالب لجنة خاصة فى مكتب محمود فهمى السيد وفريق من القانونيين عرفوا بعد ذلك باسم " ترزية القوانين " الذين اهتموا بتفصيل الدساتير والقوانين على مقاس وبناء على طلبات الجالس على العرش الجمهورى ، فقد وضعت دستور ١٩٥٤ لجنة فنية سياسية ضمت ممثلين لأهم الأحزاب والتيارات السياسية المصرية ، وقد أطلق صلاح عيسى لفظ البطريرك الأول على عبدالناصر والبطريرك الثانى على السادات ، ورغم أن ما كفلته دساتير عهد البطريركية الثورية من حريات نظرية للمواطنين كانت وعداً مأملاً لم يتحقق بسبب حالة الطوارئ

التى ظلت معلنة منذ عام ١٩٥٢ وإلى نهاية حكم مبارك ، ولم ترفع إلا خلال فترة قصيرة لا تتجاوز فى مجملها سبع سنوات – منها ثمانية أشهر فقط فى عهد عبدالناصر والباقى فى عهد السادات ، وإذا كان عبدالناصر البطريرك الأول والسادات البطريرك الثانى ، فماذا يكون حسنى مبارك ؟ ولماذا لم يطلق عليه البطريرك الثالث ؟ والواقع أن مشروع دستور ١٩٥٤ لايختلف كثيراً عن الدساتير الأخرى إلا فى حالات رآها مجلس قيادة الثورة الحاكم لا تجعله يحكم بل تجرده من الحكم وهو صاحب الثورة ،

الاتحاد القومى :

أقام عبدالناصر تنظيم " الاتحاد القومى " ليحل محل تنظيم " هيئة التحرير " ، وأن هذا التنظيم تم استيراده من دولة فاشية هى البرتغال ، حيث كان يحكم الطاغية " سالازار " لمدة تقرب من ٣٤ عاما ، وقد سافر على صبرى لهذا الغرض لدراسة التنظيمات هناك ، وقد أعلن هذا التنظيم الجديد يوم ٢٨ مايو ١٩٥٧ ، بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من منطقة شرم الشيخ وقطاع غزة ، وتسليمها لقوات الطوارئ الدولية فى ٤ مارس ١٩٥٧ ، وأسند عبدالناصر إلى أنور السادات منصب السكرتير العام فى البداية ، وبعد عدة أشهر عين كمال الدين حسين مشرفاً عاماً يمارس أعمال السكرتير العام ، على حين يتولى هو منصب رئيس الاتحاد القومى .

نص دستور ١٩٥٦ فى المادة ١٩٢ على تكوين الاتحاد القومى الذى يتولى الترشيح لعضوية مجلس الأمة ، وعلى ذلك فالاتحاد القومى ليس حزبا ، لأنه لا يمثل طبقة بعينها من الطبقات ، والوضع الجديد لا يسمح لطبقة ما أن تسيطر على باقى الطبقات ، وطبقا للوثيقة التى صدرت عن اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد القومى فى عام ١٩٥٧ بعنوان فكرة الاتحاد القومى وماهيته وأهدافه يمكن تحديد الرؤية التى سادت فى تلك الفترة للاتحاد القومى من وجهة النظر الرسمية .

أما أهداف الاتحاد القومى هو إتاحة الفرصة للحاكمين والشعب للتعاون من أجل " علاج جميع المشاكل المحلية والقضايا العامة فى ظل المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى " ، ويهدف أيضا إلى أن تبقى الشعلة التى تثور فى كل منا أيام المحن موقدة ومضيئة ، الاتحاد ليس مجرد هيئة ولكنه يصبح جامعة الوطنية التى تربى وتدرب وتعلم زعماء المستقبل وقادته ورجال أحزابه الجديدة.

فى ٧ ينار ١٩٥٨ صدر قرار بتعيين السادات سكرتير عام الاتحاد ، وفى ٢٦ منه صدر قرار تعيين السكرتيرين العامين المساعدين إبراهيم الطحاوى وأحمد طعيمة ، وفى ١٧ مايو ١٩٥٩ أعلنت اللائحة التنفيذية لانتخابات لجان الاتحاد فى مدن وقرى الجمهورية العربية المتحدة ،

الجدير بالذكر أن الاتحاد القومى لم ينجح عبر سنوات وجوده فى أن يكون تنظيما سياسيا يضم الجماهير المنظمة فى وعاء سياسى ، كما أنه لم يقم بدور سياسى مستقل عن أجهزة الدولة ، ناهيك عن أنه لم يكن له أثر محسوس على سلطات الحكم ، وقد ذكر عبدالناصر فى مناقشات المؤتمر الوطنى فى ٢ يوليه ١٩٦١ : " إذا كان من الحق الآن أن نمارس النقد الذاتى وهو ضرورى ، فإنه لا بد من التسليم بأن التنظيمات الشعبية التى قامت أو جرت محاولات إقامتها بعد الثورة قد عجزت عن تحقيق دورها " ، ومن الواضح أن الرئيس تضايق من تسلل العناصر غير المرغوب فيها إلى الاتحاد القومى بين عامى ١٩٥٨ و ١٩٦١ بالرغم من حرص الحكومة وحيطتها الشديدة.

<u>مجلس الأمة :</u>

ما بين صدور دستور ١٩٥٦ واستفتاء الشعب عليه فى شهر يونيو ، وما بين الانتخابات التى تمت تطبيقا له فى عام ١٩٥٧ ، حدثت فى مصر أحداث جليلة ، فقد تم الجلاء البريطانى عن منطقة القناة يوم ٢٨ يونيو ، وتأميم قناة السويس يوم ٢٦ يوليو ، والعدوان الثلاثى على مصر يوم ٢٩ أكتوبر ، وأعلن وقف إطلاق النار ليلة ٦/٧ نوفمبر بعد ساعات من وصول الإنذار السوفيتى إلى لندن وباريس ، ثم تم الانسحاب

الثانى للقوات البريطانية والفرنسية يوم ٢٣ ديسمبر وتحررت أرض مصر من اليهود كذلك فى مارس ١٩٥٧ ، وتم تمصير الممتلكات البريطانية والفرنسية ، ردا على تجميد الأموال المصرية فى الخارج٠

ونتيجة لإفشال كل المحاولات والضغوط التى تزعمتها ومارستها أمريكا لربط مصر بالأحلاف العسكرية الاستعمارية وخاصة حلف بغداد ، وبعد المقاومة العنيفة التى تزعمتها مصر ضد مشروع أيزنهاور الاستعمارى ومحاولات قبضه على دول الشرق الأوسط ، وفى المقابل كان المد الصاعد لحركة التحرر الوطنى فى ازدياد مستمر متصل عقد مؤتمر باندونج وقرارات بريونى التى حددت معالم الحياد الإيجابى والتعايش السلمى وحق جميع الشعوب فى تقرير مصيرها ، هذا بجانب انتصار فكرة القومية العربية ، والبدء بعملية تصنيع مصر ، وتحقيق هذا الحلم الوطنى بتحويل مصر إلى دولة صناعية ، ثم فشل أمريكا فى إخضاع مصر ورفض مصر لشرطى أمريكا لتمويل السد العالى وهما :

١- أن تعلن مصر فى بيان رسمى إمتناعها عن عقد المزيد من صفقات السلاح مع الاتحاد السوفيتى ، حيث كانت أمريكا قد اشترطت لحصول مصر على سلاح من الغرب أن تدخل مصر عضواً فى منظمة الدفاع المشترك بحجة الحفاظ على التوازن فى التسليح بين العرب وإسرائيل ٠

٢- أن يمارس عبدالناصر نفوذه وزعامته فى الشرق الأوسط لعقد صلح بين العرب وإسرائيل ٠

تمت الانتخابات بعد هذه الأحداث التى جعلت من عبدالناصر زعيما للأمة العربية وبطلا مرموقا من أبطال العالم الثالث ودول التحرر الوطنى ، ولم تكن هناك مشكلة محتملة يمكن أن تعوق نجاح الذين ترشحهم الثورة ممثلة فى جهازها التنظيمى (الاتحاد القومى) الذى سيطر على عملية الترشيح سيطرة تامة وخضعت الترشيحات لرؤية الأجهزة الإدارية وأجهزة الأمن تخوفا من أية معارضة ٠

وإذا كان الاتحاد هو الذى سيتولى الترشيح لمجلس الأمة وفقا لنص المادة ١٩٣ من الدستور فمعنى ذلك أن السلطة التنفيذية استوعبت السلطة التشريعية ، وصار لرئيس السلطة التنفيذية أن يختار المرشحين لعضوية السلطة التشريعية عن طريق الاتحاد القومى ، وبالفعل فإنه عند إجراء الانتخابات لهذا المجلس تشكلت لجنة سرية لاستبعاد المرشحين الذين رأت قيادة الثورة منعهم من الوصول إلى المجلس ، بل أن الثورة أقامت مصفاة لشطب من لا تضمن طاعتهم العمياء ، لذا اقتصر الترشيح للمجلس على أعضاء الاتحاد ، وتألفت لجنة من العسكريين تتكون من كل من زكريا محيى الدين وعلى صبرى وإبراهيم الطحاوى وأحمد طعيمة وعباس رضوان ومجدى حسنين وكمال الحناوى ومصطفى المستكاوى للنظر فى أسماء المرشحين .

وعن الحركة الشيوعية فى انتخابات مجلس الأمة ، كانت مصر قد نجحت بفضل الانتفاع بدخل قناة السويس ومساعدة الدول الاشتراكية فى إفشال الحرب التى شنتها عليها الدول الاستعمارية لعزلها وتدمير اقتصادها ، كما أن الانفراجة الديمقراطية قد انعكست على المثقفين المصريين وخاصة الثوريين منهم وكذلك على المنظمات الشيوعية المختلفة التى كانت تعمل تحت الأرض ، فخرجت هذه المنظمات إلى العمل شبه العلنى وعاد للعمل فى صفوف الحركة الشيوعية كثيرون ممن كانوا قد هجروها فى فترة المطاردات والاعتقالات ، وكانت المفاوضات دائرة بين المنظمات الشيوعية الثلاثة الرئيسية لاتحادها فى حزب واحد وهى : (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى " حدتو " والحزب الشيوعى المصرى " الراية " وحزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى) ، وقد اختلفت هذه الأحزاب فيما بينها ، وانعكس ذلك على المعركة الانتخابية فى مختلف خطواتها ومراحلها وخاصة الترشيح والدعاية فى عديد من الدوائر ، مما كان له أثره فى نظرة الجماهير إلى

مرشحى اليسار وخاصة فى الدوائر التى رشح فيها مرشحان من اليسار حيث وقف كل تنظيم خلف واحد منهما وأدى ذلك إلى تجريح اليسار بعضهم البعض ٠

وبرر عبدالناصر موقف الثورة من ذلك بأن أكد أنه ظهرت فى تلك المعركة الانتخابية عدة اتجاهات هى : اتجاه يمينى كان يشك فى عملية التمصير ويؤكد أننا كمصريين لن نستطيع أن نباشر اقتصادنا بأنفسنا ولا نستطيع أن نسير فى طريقنا إلا معتمدين على الأجانب والذين كانوا ينادون بتلك اليمينية ، ربما كانوا يدافعون عن مصالحهم الشخصية لأنهم كانوا يستفيدون من تلك المؤسسات ، واتجاه يسارى من أجل تحديد الملكية والاستيلاء على رأس المال الوطنى وبعض الصناعات المصرية ٠

بعد انتهاء الانتخابات ثم انفتاح مجلس الأمة شهد المجلس واقعتين كانتا على قدر كبير من الأهمية ، الأولى ، هى : قضية مديرية التحرير أو قضية " مجدى حسنين " ، والثانية ، هى : قضية كمال الدين حسين أو قضية الانتساب للجامعات ٠

١- الواقعة الأولى تقدم فيها عشرة من أعضاء المجلس بطلب بإسقاط العضوية عن أربعة أعضاء هم : مجدى حسنين ومحمود القاضى وأحمد شفيق أبوعوف وإسماعيل نجم ، بعد أن ثبت أنهم كانوا يتقاضون مرتبات شهرية من مديرية التحرير ، وقد شهدت الواقعة جدلا ونقاشا حادا داخل المجلس ما بين مؤيد لإسقاط العضوية وما بين معارض ، وقد كان موقف صحافة الثورة مؤيدا للأعضاء وضد إسقاط عضويتهم ، وذكرت أن ذلك " غير دستورى وغير منطقى ورجعى " ، ويرى خالد محيى الدين أن " مبدأ فصل النواب بهذه الصورة وبهذه السرعة فيه قضاء على كل الضمانات الديمقراطية " ، وقد انتهى الموقف إلى لجنة الشئون الدستورية بالمجلس ، والتى أثبتت سلامة موقف الأعضاء الأربعة ، كما جاء فى بيان صدر بعد ذلك عن المجلس وباسمه ٠

٢- أما الواقعة الثانية التى واجهها المجلس فقد تمثلت فى استقالة كمال الدين حسين من جميع مناصبه بسبب القرار الذى اتخذه المجلس بإباحة الانتساب فى الجامعات والذى عارضه كمال الدين حسين بحجة أن هذا النظام " يتنافى مع التعليم الجامعى ويجب إلغاؤه فى أقرب فرصة ممكنة " ، غير أن هذه الاستقالة لم تتم ، وفى نفس الوقت لم ينفذ قرار مجلس الأمة ، فقد رفض عبدالناصر قبولها وأعلنت الجامعات أن إمكانياتها " لا تسمح بقبول أى منتسبين جدد هذا العام لتزايد المقبولين " ، ولم يكن هذا القرار الذى أصدره المجلس الأعلى للجامعات إلا وسيلة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه للمحافظة على الشكل الديمقراطى لمجلس الأمة المنتخب من الشعب ، وقد كتبت الصحافة عن التعليم ، خاصة عندما دار فى مجلس الأمة " لجنة التعليم " عن إمكانية إلغاء مجانية التعليم .

الجدير بالذكر أن مجلس الأمة كانت له إسهاماته فى المجتمع المصرى فقد ناقش العديد من قضايا المجتمع التى تناولها بكل جرأة خاصة فى الحياة الديقراطية السليمة ، حيث تناول موضوع العمد على مستوى قرى الجمهورية عندما جعلت الحكومة قانون العمد بأن يكون عمدة القرية بالانتخاب ، وكان هناك اقتراح بالمجلس بجعلها بالتعيين فكان رد وزير الداخلية فى مجلس الأمة على هذا الاقتراح بأن قال : " إننا يجب ألا نعود للخلف " .

وفى مجال التعليم أوجب المجلس أن يختار العميد فى الكليات ورؤساء الأقسام بالانتخاب أيضا كما هو الوضع فى معظم جامعات العالم ، وكذلك أعضاء مجالس اتحادات الطلبة فهى بالانتخاب فى جميع أنحاء العالم بل غالبا لا يشترط فيها أحد من هيئة التدريس لتعويد الطلبة على مبادئ الديمقراطية والاعتماد على النفس ، كما ناقش المجلس إلغاء المادة ٢٩١ لتقضى به قواعد العدالة وروح الدستور أما التعديل فى المرتبات فهو ضرورى لرفع مستوى رجال الجامعة فهى بدلا من أن تكون مليئة بالباحثين أصبحت مليئة

بالساخطين ، كما هو واقع الآن فقد يكون منذ هذا التاريخ وراتب الجامعة لم يحدث فيه تغيير وهو ما جعل هيئات التدريس بالجامعات المصرية ساخطين على النظام ٠

وفى مجال البحث العلمى كان لمجلس الأمة أيضا دور فى مناقشة هذا المجال ، حيث قام بعرض تاريخى لذلك ، وأن الاهتمام بالبحث العلمى يعتبر نقطة تحول فى تاريخ البحث العلمى فى مصر ، حيث زادت على أثرها مقدرة الجامعات على إعداد الأفراد العلميين إذ أصبح عدد الحاصلين على درجة الدكتوراه من الكليات العملية فى العام الحالى (١٩٥٧) على سبيل المثال أكثر من ضعف من حصلوا عليها فى عام ١٩٥٢ ، مما استدعى الأمر معه للتفكير فى استحداث أمرين جديدين على الحياة الجامعية فى مصر وهما :

١- تخصيص ميزانية للبحوث العلمية منفصلة عن ميزانية التعليم بالجامعات

٢- إنشاء لجان للبحوث تكون مهمتها التنسيق والربط بين برامج البحوث فى الجامعات واحتياجات البلاد ٠

وكان للمستوى العلمى الرفيع الذى بلغته بعض نواحى التخصص فى كثير من الأقسام الجامعية ، ما دعا لجنة البعثات فى ذلك العام إلى الموافقة على اقتراح تقدم به المجلس الأعلى للعلوم بشأن البعثات هذا العام وكذلك على اقتراح البعثات الداخلية ، ورصد المعونات المالية لذلك ، أما بالنسبة للطلبة فقد ناقش مجلس الأمة السماح لمن لم يحصلوا على مجموع يمكنهم من الالتحاق بالجامعات المصرية أن يسمح لهم بالسفر للخارج ٠

الجدير بالذكر أن مجلس الأمة ناقش قضايا من نوع جديد خاصة بالأمة العربية ، فعلى سبيل المثال اهتمام المجلس بالثورة الجزائرية ، حيث عقدت لجنة الشئون العربية بالمجلس وعلى مدى ثلاث جلسات فى ٢٣ ، ٢٧ ، ٣٠ أكتوبر ١٩٥٧ ورأت ضرورة مساندة الثورة الجزائرية بكل الإمكانيات المادية والمعنوية

لوقف حرب الإبادة التى يشنها الفرنسيون على الشعب الجزائرى المسالم ، وتم تنظيم أسبوع للجزائر جمعت فيه التبرعات من الشعب المصرى وتوالت المساعدات حتى حقق الشعب الجزائرى حريته واستقلاله ووحدة أراضيه عام ١٩٦٢ .

ناهيك عما قام به المجلس من مساندات لكثير من الشعوب العربية تأييدا لها فى حصولها استقلالها وحريتها ففى جلسة ٦ أغسطس ١٩٥٧ استنكر مجلس الأمة الاعتداءات الوحشية التى كانت تقوم بها القوات البريطانية على الشعب العربى المسالم فى عمان ، بل وأهاب بالمجالس النيابية فى العالم أن تشاركه الاحتجاج على تلك الاعتداءات ، كما ساند مجلس الأمة الشعب التونسى بعد اعتداء القوات الجوية الفرنسية على قرية تونسية مسالمة عندما طالبت تونس بجلاء القوات الفرنسية عن أراضيها ، فاستنكر مجلس الأمة الاعتداء الوحشى ودعا برلمانات العالم إلى أن تعلن استنكارها لهذا العدوان ، كما دعا أعضاء مجلس الأمة إلى أن تواصل الحكومة مساندتها لكل شعب عربى لتحقيق استقلاله ، وإلغاء المعاهدات غير المتكافأة ومد الدول العربية بالسلاح كنوع جديد من المساعدات المادية والعمل على تطوير الاقتصاد العربى وإقامة اقتصاد عربى موحد وسوق عربية مشتركة .

<u>الوحدة بين مصر وسوريا ١٩٥٨ :</u>

فى عام ١٩٥٥ وافقت السعودية على الانضمام إلى مصر وسوريا فى قيادة عسكرية مشتركة كانت موجهة بشكل واضح ضد حلف بغداد ، وفى ١٩٥٧ وافق الملك سعود أيضا على ضرورة أن تقدم السعودية العون لمصر وسوريا لكى تقوما بتقديم المساعدات المالية للأردن بدلا من بريطانيا ، ونظرا لأن حزب البعث كان يواجه ضغوطا أمريكية قاسية ولكنه يواجه فى نفس الوقت احتمال اقتسام السلطة مع الشيوعيين أو

احتمال قيام الشيوعيين بالاستيلاء على السلطة نهائيا فإنه رأى أن أفضل وسيلة هى إنشاء وحدة بين مصر وسوريا تضمن توفير الحماية لسوريا من خلال عبدالناصر ٠

أما التقارب السورى من مصر فقد كان ذلك عندما وقع الهجوم العسكرى ضد مصر فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ حينما بادرت سوريا إلى تدمير أنابيب البترول التى تمتد من العراق إلى لبنان ، عبر سوريا ، ولذلك كان طبيعيا أن يقرر عبدالناصر إرسال قوات مسلحة مصرية إلى سوريا فى أكتوبر ١٩٥٧ عندما حشدت تركيا جيشها على الحدود السورية وتهدد سلامتها ، وكانت تحركات الأسطول الأمريكى السادس تقترب من الشواطئ اللبنانية والسورية ، وعربد بعض الشيوعيين فى سوريا تهديدا للدولة من الداخل ، فانهارت الدولة فبحثت عن الوحدة وقد وجدت فى عبدالناصر المنقذ لهذه الدولة فى وحدتها مع مصر ، وفى نفس الشهر" أكتوبر" قرر مجلس نواب سوريا توجيه الدعوة إلى مجلس الأمة المصرى لزيارة سوريا ، حيث أرسل مجلس النواب السورى برقية إلى مجلس الأمة المصرى ، أشاد فيها بموقف مجلس الأمة المصرى الخاص بتأييد سوريا فى سياستها القومية العربية ، واستنكار المؤامرات التى تهدف إلى القضاء على استقلالها ، كما أشاد بموقف الشعب المصرى وقادته فى مساندة سوريا ، وقد استجاب مجلس الأمة إلى هذه الدعوة وقام وفد برلمانى مصرى يضم أربعين عضوا من مجلس الأمة برئاسة أنور السادات وكيل المجلس فى ذلك الوقت بزيارة سوريا فى نوفمبر واستقبل هناك استقبالا وطنيا جارفا ، وفى اليوم التالى لوصوله تناوب " أكرم الحورانى " رئيس مجلس النواب السورى ، والسادات وكيل مجلس الأمة المصرى – تناوبا رئاسة الجلسة الخاصة التى عقدها المجلس السورى ، وأعدا قرارا بالاتحاد الفيدرالى بين مصر وسوريا فى جلسة سرية عقدتها لجنة الشئون الخارجية بالمجلس النيابى السورى ولجنة الشئون العربية بمجلس الأمة المصرى قبل عقد الجلسة العلنية للمجلس ، ولما عقدت الجلسة وافق النواب بالإجماع على القرار ، ودعا مجلس الأمة

النائبين السوريين (معروف الدواليبى وعلى بوظو) إلى مشاركة نواب مجلس الأمة المصرى فى اجتماعهم التالى ، وألقى الدواليبى كلمة أشاد فيها بهذا الموقف التاريخى ودور مصر وسوريا فى التصدى للعدوان الذى يستهدف الأمة العربية وأشار فيها إلى أن سوريا تعلن وحدتها مع مصر حتى يعيد التاريخ سيرته الأولى أيام صلاح الدين الأيوبى ، كما وافق مجلس الأمة المصرى على القرار المشترك بجلسة ١٨ نوفمبر أيضا ، وحضر وفد مجلس نواب سوريا جلسة مجلس الأمة مساء ٣١ ديسمبر واشتركوا فى جلسة المجلس وطالبوا بالوحدة بين البلدين ٠

كان عبدالناصر قبل إتمام الوحدة مع سوريا حذرا من التورط فى شكل من الوحدة لم تنضج ظروفه الموضوعية فاعترض على الوحدة الفورية بين البلدين وفضل عليها قيام اتحاد فيدرالى لمدة خمس سنوات على أن يعاد النظر فى أمر تلك الوحدة المقترحة بعد انتهاء تلك المدة ، وكان أغلب أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين الذين عرض عليهم عبدالناصر الأمر ضد قيام الوحدة الاندماجية فورا ويفضلون عليها قيام اتحاد بين البلدين ، وقد وافق مجلس النواب السورى بالإجماع على الاتحاد الفيدرالى مع مصر ، وكان حزب البعث الاشتراكى السورى يرى أن يكون الاتحاد فيدراليا ، ولكن عبدالناصر تحول موقفه إلى الوحدة الشاملة وليس الاتحاد الفيدرالى حتى تتجمع كل خيوط الدولة الجديدة فى يده وتحت قيادته ، ويرجع هذا التحول إلى الأسباب الآتية :

١- التيار الشعبى الشديد المؤيد للوحدة مع سوريا ٠
٢- إجماع العسكريين السوريين على الوحدة وقبولهم قيادة عبدالناصر ٠
٣- الخوف من انتشار الشيوعية فى سوريا ومصر ٠
٤- الطموح إلى ظهور أول تحقيق عملى للقومية العربية ٠

وأكد ذلك عبداللطيف البغدادى فى قوله : " اضطررنا للاستجابة تفاديا لنفوذ الشيوعيين المتزايد فى سوريا " ، وقد اشترط عبدالناصر على السوريين لقبول الوحدة حل الأحزاب وابتعاد ضباط الجيش عن الاشتغال بالسياسة ٠

الجدير بالذكر أنه عندما قدم الضباط من سوريا إلى القاهرة يعرضون الوحدة ، لم يجدوا الجمهورية المصرية بل وجدوا قاعدة النضال العربى ، ولم يقابلوا رئيس الجمهورية المصرية بل قابلوا قائدا عربيا ، ولم يدر الحديث حول كيفية إلغاء الدستورين الإقليميين ، بل دار حول كيفية البناء الدستورى لدولة الوحدة ، لقد تم كل شئ فى غيبة أى ولاء إقليمى وخارج نطاق النظام القانونى فى الإقليمين ، لذا بهر السوريون بما رأوا وأصروا على الوحدة ٠

عبر القطران السورى والمصرى عن إرادتهما فى الوحدة الكاملة فى شتى المناسبات ، ثم اتفقوا على الخطوط العريضة للدولة الموحدة كالتالى :

١- دستور واحد يعلن إنشاء الجمهورية العربية المتحدة ويرسم نظام الحكم فيها ويفسح المجال لانضمام الشعوب العربية التى ستتحرر بعد ذلك٠

٢- رئيس واحد لدولة واحدة ٠

٣- سلطة تشريعية واحدة ٠

٤- سلطة تنفيذية واحدة ٠

٥- سلطة قضائية واحدة ٠

٦- علم واحد وعاصمة واحدة للدول العربية الداخلة فى دولة الوحدة٠

٧- تسن القوانين المنظمة لحقوق المواطنين وواجباتهم فى الدولة الجديدة استنادا إلى هذا الدستور الواحد ٠

أما فيما يتعلق بالوحدة العسكرية فقد نصت المذكرة على أن تقوم هذه الوحدة على الأسس الآتية :

١- يكون رئيس الدولة قائدا عاما للقوات المسلحة ٠

٢- قيام مجلس دفاع أعلى ٠

٣- تكوين قيادة عامة للقوات المسلحة ٠

٤- تكون القوات المسلحة من برية وجوية وبحرية موحدة التنظيم والتسليح والتدريب والتجهيز وتوزع حسب متطلبات الدفاع والخطط الدفاعية المقررة على مسارح العمليات فى أراضى الدولة الاتحادية ٠

٥- موازنة عامة للقيادة العامة للجيش ، من أجل ذلك فإن الشعب يمنح قواته المسلحة ما يجعلها دائما فى وضع الاستعداد وفى مكان القوة ٠٠ إن القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة يجب أن تملك تفوقا حاسما فى البر والبحر والجو ، قادرة على الحركة السريعة فى إطار المنطقة العربية التى تقع مسئولية سلامتها فى الدرجة الأولى على القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة ، كذلك فإن هذه القوات لابد لها فى تسليحها أن تساير التقدم العلمى الحديث وأن تملك من الأسلحة الرادعة ما يكبح جماح القوى الطامعة ويقدر على هزيمتها إذا ما تحركت بالعدوان ٠

فى ٢ فبراير ١٩٥٨ أعلن الرئيسان المصرى والسورى بيانا مشتركا عن الاندماج الكامل للدولتين تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة ، وفى ٨ مارس أرغم الملك سعود على التخلى عن سلطاته لصالح أخيه فيصل بعد أن كشف السوريون عن تفاصيل مؤامرة دبرها الملك سعود أو أحد مستشاريه لاغتيال عبدالناصر

بهدف منع إقامة الوحدة بين مصر وسوريا ، وكان فيصل يعتبر أقل موالاة للغرب وأكثر موالاة للمصريين من أخيه سعود ٠

وقد أشار عبدالناصر فيما بعد إلى أنه عندما جاء الزعماء السوريون إلى القاهرة ليطلبوا الوحدة مع مصر فأنه شعر بأنه من الأفضل البدء باتحاد فيدرالى متمتع بحرية الحركة على مدى فترة انتقالية ، وعندما أصروا على الوحدة الكاملة فإنه أشار إلى أنه إذا كان سيتحمل المسئولية فإنه ينبغى أن تحكم الجمهورية العربية المتحدة من القاهرة ، ولم يكن عبدالناصر على استعداد للسماح لحزب البعث أن يحكم سوريا تحت مظلة نفوذ وهيبة عبدالناصر ، ولذلك فإنه سارع إلى إهمال الزعماء البعثيين وإزاحتهم ٠ بل أنه احتفظ لنفسه بمعظم السلطات التنفيذية والتشريعية ، كما أن الدستور البرلمانى لفترة ما بعد الاستقلال قد حل محله تنظيم سياسى وحيد وفقا للنموذج المصرى ٠

من الواضح أن الحكومة السورية وضعت فى مأزق حرج وخطير فكان عليهم أن يتخذوا قرارهم فى عجالة ، وانقسم السياسيون إلى قسمين:

الأول : منهم المنتظر فى مصر مع عبدالناصر والموافق على قيام الوحدة برغبته ٠

والآخر : فى سوريا والذى وافق استسلاما للأمر الواقع وعلى رأسهم شكرى القوتلى نفسه الذى دعا إلى اجتماع محدود ضم بعض المدنيين والعسكريين وناقشوا الأمر ، ثم قرروا إيفاد صلاح البيطار إلى القاهرة فى ١٦ يناير للتعرف على رأى عبدالناصر بعد إبلاغه أن حزب البعث يرى إقامة اتحاد فيدرالى بينما يرى القوتلى قيام وحدة اندماجية ٠

وأثناء اجتماع مجلس الأمة المصرى للاحتفال بذكرى إصدار دستور ٥٦ وصل صلاح البيطار وعند دخول عبدالناصر تحول المجلس إلى مظاهرة تطالب بإتمام الوحدة ، ثم تكلم البيطار قائلا : " لقد جئت ممثلا للحكومة السورية أحمل طلبا رسميا منها بإقامة دولة الوحدة ، وأمام هذا الإصرار السورى أوضح عبدالناصر رأيه وبين شروطه علانية ومن الواضح أنه وجد الطريق مهيأ لقبولها حيث ذكر أن له ثلاثة شروط ، هى:

١- أن يجرى استفتاء شعبى على الوحدة بين مصر وسوريا ٠ ٠

٢- أن يتوقف النشاط الحزبى فى سوريا وأن تقوم كل الأحزاب السورية بحل نفسها ٠

٣- أن يتوقف تدخل الجيش فى السياسة ، ثم قام عبدالناصر فى ٦ مارس بدمشق بأصدار قرارا جمهوريا بتعيين أربعة نواب لرئيس الجمهوري ، نائبين سوريين لرئيس الجمهورية العربية المتحدة هما : أكرم الحورانى وصبرى العسلى ونائبين مصريين هما : عبداللطيف البغدادى وعبدالحكيم عامر علاوة على تعيين ٣٤ وزيرا للجمهورية منهم ٢٠ وزيرا من الإقليم الجنوبى (مصر) و١٤ وزيرا من الإقليم الشمالى (سوريا) ٠

وفى هذا المجال ذكر عبدالناصر فى خطابه بمناسبة عيد الوحدة ٢١ فبراير ١٩٦٣ : " الشعب كان على استعداد أن يقاتل ويناضل من أجل وضع الوحدة موضع التنفيذ ، ولكن التناقض الاجتماعى ٠٠ الخاصبرأس المال والإقطاع ، التى كانت تتحكم فى هذه الأيام ٠٠ هناك فى سوريا ٠٠ والتى كانت لها قوى قبل الوحدة استمرت بعد ١٩٥٨ " ، وقال : " واجهنا فى ١٩٥٨ ٠٠ واجهنا البحث من أجل الوحدة العربية ٠٠ أنا قلت سنة ١٩٥٨ أننا نحن فى حاجة إلى خمس سنوات ، حتى نرسى الوحدة على مراحل ٠٠ وعلى أساس سليم ٠٠ ولكن الشعب العربى فى مصر ، والشعب العربى فى سوريا ، فرض الوحدة فرضا فى هذا الوقت " ٠

الجدير بالذكر أن تعدد الأحزاب فى سوريا داخل المجلس النيابى لم يمنع من الموافقة شبه الاجماعية ، غير أن الحزب الشيوعى والذى كان يمثله " خالد بكداشى " امتنع عن حضور الجلسة وخرج من البلاد إلى الكتلة السوفيتية وعلى أثر ذلك أغلقت الحكومة جميع مكاتب الحزب الشيوعى السورى ٠

إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة

أول فبراير ١٩٥٨

دستور فترة الانتقال للجمهورية العربية المتحدة ٠

حضر عبدالناصر جلسة مجلس الأمة يوم ٥ فبراير ١٩٥٨ ، وألقى خطبة مستفيضة فى تاريخ الوحدة والكفاح ، قال فيها : " لقد انتهت محادثاتنا إلى إعلان الوحدة رسميا وتوقيع الإعلان فى يوم السبت الأول من فبراير ٥٨ ، وقد أودع هذا الإعلان التاريخى فى مكتب مجلسكم ، وكانت النتيجة الكبرى له هى توحيد مصر وسوريا فى دولة واحدة اسمها الجمهورية العربية المتحدة يكون نظام الحكم فيها ديمقراطيا رياسيا ، يتولى فيه السلطة التنفيذية رئيس الدولة ، يعاونه وزراء يعينهم ويكونون مسئولين أمامه ، كما يتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعى واحد ، ويكون لها علم واحد ، ظِل شعبا واحدا ، فى وحدة يتساوى فيها أبناؤها فى الحقوق والواجبات ، ثم كان اتفاقنا بعد ذلك على المبادئ الدستورية لتقوم عليها الجمهورية فى فترة الانتقال ٠

وقد أجرى استفتاء على الوحدة وعلى رئيس الجمهورية العربية المتحدة يوم ٢١ فبراير وتم انتخاب عبدالناصر ليكون أول رئيس للجمهورية العربية المتحدة وكانت نتيجة الاستفتاء بما يشبه الإجماع ، وبناء

عليه صدر هذا الدستور وعبدالناصر بدمشق ، وأدى صلاة الجمعة فى المسجد الأموى ، وزار قبر صلاح الدين الأيوبى ، وقد شعر العرب بعودة عزتهم إليهم ٠

انضمام اليمن للجمهورية العربية المتحدة :

بعد إعلان الوحدة بين مصر وسوريا ، أرسل الإمام أحمد حميد الدين إمام اليمن إلى عبدالناصر ببرقية ، يطلب منه فيها انضمام اليمن للجمهورية العربية المتحدة ، ويخبره بأن ابنه محمد البدر فى طريقه إلى مصر ، لبحث الأمر مع عبدالناصر ، وكان القوتلى يرى ضرورة قبول عرض الإمام ، لأنها قد تخفف من الضغط على العناصر الوطنية فى اليمن ، وأنه يجب الموافقة على العرض لأن ذلك يعد خطوة وحدوية يجب عدم التردد فيها ، وحتى لا يلجأ الإمام إلى الانضمام إلى السعودية٠

دارت مفاوضات بين البدر وعبدالناصر والمسئولين فى دولة الوحدة فى القاهرة ، انتهت بمشروع للاتحاد عرضه البدر على والده فى السابع عشر من فبراير ١٩٥٨ ، ثم عاد إلى القاهرة ومعه توكيل من والده بتوقيع الاتفاق ، الذى تم فى الثامن من مارس ، ومن ضمن ما نص عليه الاتفاق :

١- ينشأ اتحاد يسمى (الدول العربية المتحدة) ، يتكون من ج ٠ ع ٠ م ٠ والمملكة اليمنية والدول العربية التى تقبل الانضمام إلى هذا الاتحاد ٠

٢- تحتفظ كل دولة بشخصيتها الدولية وبنظام الحكم الخاص فيها ٠

٣- تتبع الدول الأعضاء السياسة الخارجية الموحدة التى يضمها الاتحاد ٠

٤- يكون للاتحاد قوات مسلحة موحدة ٠

٥- يلغى التمثيل السياسى بين الدول الأعضاء ٠

ولأن الشعب اليمنى لم تسبق له معرفة الاستفتاء أو الانتخاب ، فقد تم انضمام اليمن لدولة الوحدة دون استفتاء ، كما كان الإمام يهدف بهذا الانضمام إلى تقوية مركزه داخلياً ، لأنه انضمام إلى أكبر دولة عربية ذات نفوذ وشعبية فى العالم العربى٠

ولما تضاعفت حالات التأميم فى مصر عقب الانفصال عن سوريا دخل عبدالناصر فى مواجهة بعض الدول العربية فقطع العلاقات الدبلوماسية مع الأردن ، وندد بنظام الحكم السعودى ورفض الاعتراف بنظام الحكم السورى الجديد ، وحطم الاتحاد الكونفدرالى مع اليمن ، ففى شهر سبتمبر ١٩٦٢ تم إعلان قيام الجمهورية فى اليمن واعترف بها كل من الجمهورية العربية (مصر) والاتحاد السوفيتى غير أن الملكيين عادوا إلى التجمع خلف الإمام البدر الذى تسانده السعودية ، وأرسل عبدالناصر قوات مصرية لنجدة الثورة اليمنية ٠

<u>الانفصال السورى عن الوحدة مع مصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١</u>

فى ١٤ يوليو ١٩٥٨ قامت الثورة العراقية فساندها عبدالناصر ، ولكن القوى الاستعمارية والرجعية سعت إلى إحداث الانشقاق بين العراق والجمهورية العربية المتحدة لإغراق المنطقة فى صراع داخلى تستطيع من خلاله أن تنتهز الفرصة للانقضاض على النظام نفسه والمكاسب الوطنية والاجتماعية التى تحققت ، وفى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ تمردت مجموعة من ضباط الجيش السورى ضد الحكم المصرى ، وقاموا بإلقاء القبض على المشير عبدالحكيم عامر وأرسلوه فى طائرة إلى القاهرة وأعلنوا انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة ، وابتهجت الحكومات الغربية ، ولكن زعماء العراق والأردن والسعودية لم يستطيعوا أيضا إخفاء شعورهم بالسعادة والبهجة ، وفى هذا يقول السادات فى مذكراته : " معظم البلاد العربية لم تستقبل الوحد بارتياح ٠٠ فالسعودية على وجه الخصوص كان يهمها أن تظل سوريا محايدة لا تنضم إلى أحد ،

فبين البلدين حدود مشتركة ٠٠ ولذلك كانت السعودية تصرف رواتب منتظمة لبعض رؤساء الأحزاب والحكومات والوزراء فى سوريا حتى يظل الوضع قائم كما هو ٠٠ وبانضمام سوريا إلى مصر بدأ الخوف يتزايد فى البلاد العربية الأخرى خشية أن يفعل بها عبدالناصر ما فعل بسوريا ٠٠ وهكذا كان وضع الملك حسين فى الأردن والملك فيصل فى العراق وشمعون فى بيروت ٠٠ الكل يخشى القوة الجديدة التى ظهرت بالوحدة بين مصر وسوريا فقلبت الموازين فى المنطقة – ليس فقط بالنسبة للبلاد العربية بل بالنسبة لإسرائيل أيضا والإمبريالية الغربية ٠٠" ، ولم يدم دستور ١٩٥٦ أكثر من عشرين شهرا إذ حدث قيام الوحدة بين مصر وسوريا فى شهر فبراير ١٩٥٨ فألغى دستور ١٩٥٦ وصدر دستور الوحدة ٠

الجدير بالذكر أن من أسباب الانفصال كثير من الأخطاء التى وقع فيها عبدالناصر وقد اعترف ببعضها كما سبق بيان ذلك ، ناهيك عما أضافه السادات أيضا : عام ١٩٦١ أصبح الطريق الذى سلكته الوحدة مسدودا ، فالأحزاب كلها قد بدأت تنشط والتذمر السياسى اتسعت رقعته ، فقد كان عبدالناصر يعتمد فى سوريا على شخص واحد هو عبدالحميد السراج ، وكان الشعب السورى قبل الوحدة يعانى مما كان يعانى منه الشعب المصرى من كبت للحريات وسجن وتعذيب وقتل وإهانات وتصفية جسدية ، وكان الشعب السورى بعد إتمام الوحدة يأمل فى تغيير الأحوال ولكن هذا لم يحدث للأسف ، فأرسل عبدالناصر إلى سوريا عبدالحكيم عامر باعتباره الرجل الثانى فى الدولة الجديدة وقائد عام قواتها المسلحة لحل مشكلات السوريين ، وكان هذا خطأ فاحشا لأن السراج كان يعتبر نفسه أحق من عامر بحكم سوريا ، وكانت لعامر أخطاؤه بطبيعة الحال لأنه كان يختار معاونيه بشكل فاضح كما أن روح القبلية عنده جعلته يساند من يعاونه على حق كان أم باطل٠

ونتيجة لكل هذا نشب صراع خفى بين عامر والسراج ، بينما كان عبدالناصر كعادته يناصر عامر ظالما أو مظلوما ، أضف إلى هذا أن الملك سعود دفع سبعة ملايين جنيه أوصلها الملك حسين ملك الأردن للمتذمرين والمتآمرين فى سوريا ، ناهيك عن القوانين الاشتراكية التى أصدرها عبدالناصر فى ٢٣ يوليو ١٩٦١ وأثرها على المجتمع السورى ، يلاحظ أن هذا هو نفسه الذى حدث فى عهد محمد على عندما فرض التجنيد الإجبارى واحتكار الحرير ونزع السلاح من أيدى العامة بعد فرض الأمن والنظام فى البلاد ، فلم يرض ذلك المجتمع السورى ووقف بجانب السلطان العثمانى عند أول تحريض ٠

أن الضرر المدمر هو أن تركن الجماهير إلى الاستفتاء طريقا سهلا إلى الوحدة العربية ، فتعلق مصيرها على أهواء بضعة آلاف أو بضعة ملايين محصورة فى أحد الأقاليم وتنتظر أن يهتدوا إلى الوحدة فيختارونها استفتاء ، الضرر كل الضرر ٠٠ أن تفتح طريقا للانفصال ، إذ لا يمكن الهرب من منطق الإقليمية : الوحدة التى يقررها الاستفتاء الإقليمى ، يمكن أن تنفصل باستفتاء إقليمى جديد ، ومنطق " الاستفتاء طريق الحدة " يقتضى أن يستفتى الناس فى كل إقليم على الوحدة دوريا أو كلما تغير نظام الحكم فى دولة الوحدة أو كلما طلبت نسبة معينة من " ممثلى الشعب " هذا الاستفتاء ، كل هذا لأن البعض يريدون أن يقال أن الوحدة قد تمت ديمقراطيا عن طريق الاستفتاء الشعبى٠

فى ٢٦ سبتمبر حاصرت وحدات من الجيش السورى القيادة العسكرية هناك ، وتم إلقاء القبض على عامر – طبقا لأسلوب السادات – وشحنوه فى طائرة إلى مصر ٠٠ وبهذا تم الانفصال وذهبت الوحدة بين مصر وسوريا كأنها لم تكن ، وكان الانفصال على مستوى رجال الثورة شماتة كبيرة فى عبدالناصر وعامر ، أما على المستوى الشعبى فقد تساءل الناس : لماذا حدث هذا ؟ ومن المسئول ؟ صحيح أن الانفصال قد سبقته بفترة وجيزة القوانين الاشتراكية (صدرت فى ٢٣ يوليو ووقع الانفصال فى ٢٦ سبتمبر ١٩٦١)

ورغم أنها من مصلحة الجماهير إلا أن هذه الجماهير كانت تفتقد الحرية ، وهذا ما لم يدركه عبدالناصر ، كان الانفصال صدمة مؤلمة لعبدالناصر الذى عشق سوريا ، واستمتع بحب شعبها له ٠

مما لاشك فيه أن الانفصال أحدث الكثير من التغييرات فى مصر " وقد احتفظت باسم الجمهورية العربية المتحدة " ، وصدر فى ٤ نوفمبر ١٩٦١ بيان سياسى عن خطوات تنظيم العمل الشعبى نص على :

- تشكيل لجنة تسمى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ومهمتها دراسة الوسائل التى بها يتم تجميع ممثلى القوى الحقيقية الشعبية فى مؤتمر وطنى بطريق الانتخاب ٠
- يقدم الرئيس فى هذا المؤتمر تقريرا بمشروع ميثاق للعمل الوطنى ٠

وفى ٧ نوفمبر صدر قرار جمهورى بإنهاء مهمة مجلس الأمة ، وتجرى الانتخابات العامة فى الجمهورية العربية المتحدة لانتخاب اللجان الثابتة للاتحاد القومى ويتولى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية تحديد موعد الانتخابات وقواعدها وتكون اللجان التأسيسية هى قاعدة المؤتمر العام للاتحاد القومى الذى يعتبر السلطة الشعبية العليا فى البلاد والذى يقرر بهذه الصفة وضع الدستور الدائم للجمهورة العربية المتحدة ٠

وعن الملامح الرئيسية للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى فقد كانت كالتالى :

١- هى لجنة معينة جاء تشكيلها وفقا لما قررته المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية فى ١٨ نوفمبر ٠

٢- هى لجنة تمهيدية أى أن عملها موقوت بميعاد ومهمة محددة تنتهى من عملها خلال شهر كما حدد عملها فى دراسة تجميع الممثلين للقوى التى ستشترك فى المؤتمر الوطنى ٠

٣- هى بمثابة لجنة استشارية ليس لها أن تصدر القرارات ذات الصفة الإلزامية ٠

أما فيما يتعلق بخط سير العمل فى المؤتمر الوطنى فهو كالتالى: مناقشة عامة يعرض فيها كل من الأعضاء وجهة نظره فى الموضوعات الآتية :

-القوى الشعبية الأصيلة للشعب التى يجب أن تمثل فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية وتحديد القوى المضادة التى يجب أن تعزل أو تستبعد سياسيا ٠

-كيفية تحقيق تمثيل القوى الشعبية فى المؤتمر التى يجب أن تمثل عن طريق الانتخاب٠

•تشكيل لجنة فرعية من ٣١ عضوا تحال إليها جميع الآراء التى أثيرت فى المناقشة العامة لإعداد تقرير عام يرفع إلى اللجنة التحضيرية للمناقشة ووضع توصيات ترفع إلى رئيس الجمهورية ٠

وفى ١٦ مايو أعلن أن السادات وكمال الدين حسين سوف يتوليان الأمانة العامة للمؤتمر الوطنى ، وقد بدأت الجلسة الأولى للمؤتمر يوم ٢١ مايو بجلسة قدم فيها عبدالناصر للشعب مشروع الميثاق الوطنى ، وبهذا المشروع عرف الجميع ان التنظيم السياسى لن يكون هو الاتحاد القومى ، وإنما الاتحاد الاشتراكى العربى ، وقد صدر فى ٢٨ أكتوبر قرار تشكيل اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى ، وانتهى بذلك دور الاتحاد القومى ، دون إعلان رسمى بإلغائه ٠

<u>الإتحاد الاشتراكى :</u>

كان من الطبيعى أن يتغير التنظيم السياسى تبعا لقيام عبدالناصر إلى نقل وسائل الانتاج إلى يد الدولة بقرارات التأميم فى يوليو ١٩٦١ وما بعدها ، وتولى بنفسه عملية التنمية والعمل على نقل البلاد من مرحلة الثورة البورجوازية الديمقراطية إلى مرحلة الثورة الاشتراكية ، وذلك بعد أن اصبحت الحاجة ماسة إلى فرز

الطبقات ، واستبعاد الرأسمالية المضروبة من مركز التأثير السياسى ، وهذا هو أساس قيام تنظيم " الاتحاد الاشتراكى " على أنقاض " الاتحاد القومى " ، الذى كان يرأسه كمال الدين حسين ٠

فى البداية كان عبدالناصر يرفض فكرة الاشتراكية ، لكن معركة عبدالناصر مع المطالبين بالديمقراطية قادته باتجاه آخر نحو استرضاء العمال والفلاحين فمضى فى اتجاه الاشتراكية خطوة خطوة ٠

جاءت عملية بناء الاتحاد الاشتراكى بعد الانفصال عن سوريا فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ بشهرين تقريبا ، رغبة من عبدالناصر فى تحويل اهتمام الشعب إلى العمل الداخلى ، وحماية مسيرة الثورة عن طريق استبعاد كل من مستهم القرارات الاشتراكية من التنظيم السياسى ، حيث رأى عبدالناصر أن يتم التغيير من خلال مؤتمر وطنى يعقد للقوى الشعبية ذات المصلحة فى المرحلة الجديدة ، وهى التى أسماها " قوى الشعب العاملة " وتتمثل فى العمال والفلاحين والمثقفين والجنود والرأسمالية الوطنية ، وكون لذلك " لجنة تحضيرية " لتحديد وتعريف هذه القوى الشعبية وكذلك القوى الرجعية وكانت تتكون من مائة وخمسين عضوا ، وقد عقدت اللجنة التحضيرية أول اجتماعاتها فى ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ ، وعقدت ١٨ جلسة استمرت حتى ديسمبر من نفس السنة ، وكانت مناقشاتها علنية تذاع بكافة وسائل الإعلام ، وانتهت إلى تحديد عدد أعضاء المؤتمر الوطنى بـ ١٥٠٠ عضو ، كما وضعت قواعد العزل السياسى ٠

وفى ٢١ مايو ١٩٦٢ عقد المؤتمر بالفعل ، حيث قدم إليه عبدالناصر مشروع " الميثاق الوطنى " لمناقشته وبعد أن أقر المؤتمر" الميثاق" طرح عبدالناصر عليه فى جلسة ٢ يوليو ١٩٦٢ مشروع التنظيم السياسى المقترح للاتحاد الاشتراكى ، ثم أصدر عبدالناصر قرارا بتشكيل الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى من كل من أنور السادات وحسين الشافعى وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم وعلى صبرى والدكتور نورالدين

طراف والمهندس أحمد عبده الشرباصى وكمال الدين رفعت وعباس رضوان والدكتور محمد عبدالقادر حاتم ومحمد طلعت خيرى وأنور سلامة ، ولم يكن فيهم من يميل للمبادئ الاشتراكية غير كمال الدين رفعت ٠

ولأن الاتحاد الاشتراكى هو فكر وتكوين للسلطة الناصرية فقد انضم إليه الجماهير بالملايين ، فعندما فتح باب الدخول فى التنظيم فى أول يناير ١٩٦٣ بلغ عدد من قيدوا أنفسهم نحو خمسة ملايين من الأفراد ، وقد استبعد عبدالناصر منهم أفراد القوى السياسية القديمة والشيوعيين ، وبذلك لم يتغير الاتحاد الاشتراكى كثيرا عن الاتحاد القومى ، من حيث أن كل منهما تكون بقرار من السلطة ، وسيطر عليه العسكريون (كانت الأمانة العامة تتكون من ٩ ضباط و٣ مدنيين) ، وفى هذا يقول أحمد حمروش : " وعندما فتحت الأبواب بلا قيود لدخول التنظيم فى أول يناير ١٩٦٣ بلغ عدد الذين قيدوا أنفسهم ٤,٨٨٥,٩٣٢ شخصا فى ٢٠ يوما ، وتكررت شعارات (كلنا هيئة التحرير) ، (جميعا فى الاتحاد القومى) ، وأصبح الاتحاد الاشتراكى تنظيما جماهيريا عريضا ، بعيدا عن القواعد والأصول الحزبية ، وصدرت كشوف الاستبعاد لمن سبق أن اعتقلوا أو حددت أقامتهم ، أو أممت لهم أموال تزيد على عشرة آلاف جنيه ، وهذا يعنى استبعاد كل أفراد القوى السياسية القديمة ، والشيوعيين ، والاقتصار على الذين بدأت اهتماماتهم السياسية بعد وصول حركة الجيش إلى السلطة ، ومع ذلك فقد استثنت الأمانة العامة من المستبعدين سبع فئات :

١- الضباط الأحرار الذين اشتركوا فى ثورة ٢٣ يوليو ٠
٢- أعضاء هيئات التدريس فى الجامعات والمعاهد العليا والمدرسين والنظار
٣- الصحفيون ورجال الإعلام ٠
٤- أعضاء مجالس النقابات العمالية ٠
٥- أعضاء مجالس النقابات المهنية ٠

٦- أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية وأعضاء المؤتمر ٠

٧- الذين طبقت فى شأنهم قرارات اشتراكية بما لا يزيد على ١٠,٠٠٠ جنيه ٠

هذا الاستفتاء قام على أساس فئوى ، ولم يقم على أساس سياسى ، وفتح الباب دون قيود أمام الذين تلاحقهم تهم سلوكية وخلقية ، والذين مازالت تعيش فى رؤوسهم الأفكار الرجعية المعادية للثورة ، وكان مفهوما أن يتم الاستثناء لأصحاب الماضى الاشتراكى ، الذين لحقهم الاعتقال أو تحديد الإقامة نتيجة لذلك ، ولكن استثناء المدرسين – على سبيل المثال – بلا قيود ، كان يعنى فتح أبواب الاتحاد الاشتراكى لبعض هؤلاء الذين تشربوا الثقافة الرأسمالية وحصلوا على درجاتهم العلمية من دول غربية استعمارية تعادى الاشتراكية ، ويعالج ذلك عبدالناصر بقوله : " التنظيم السياسى فى مصر هو الاتحاد الاشتراكى يمثل تحالفا لقوى الشعب العاملة يضم داخله أكثر من طبقة ولكنه يسعى بالكفاية والعدل نحو تذويب الفوارق بين الطبقات ٠٠ إن الاتحاد الاشتراكى العربى هو تنظيم سياسى يسعى إلى أن يحقق ويضمن وضع سلطة الدولة فى يد تحالف قوى الشعب العاملة وفى خدمتها ، وإذا كان الاتحاد الاشتراكى يعمل على تذويب الفوارق بين الطبقات ، ويوزع عائد العمل على كل الشعب طبقا لمبدأ تكافؤ الفرص ٠٠٠ فإن الطريق الاشتراكى بذلك يفتح الباب للتطور الحتمى سياسيا من حكم الاقطاع المتحالف مع رأس المال ، إلى حكم الديمقراطية الممثلة لحقوق الشعب العامل وآماله ، وهذا هو الطريق الذى رسمه الميثاق الوطنى للاتحاد الاشتراكى ٠

ولكن الطابع العام للاتحاد الاشتراكى أنه حل محل الاتحاد القومى وهو ليس سوى تغيير فى العنوان لنفس التنظيم بنفس الأشخاص وبنفس القيم والمبادئ والأهداف والوظائف التى هى فى جوهرها تستبطن كل مفاهيم التنظيم السياسى الواحد الذى ساد الكتلة الشرقية ومعظم دول العالم الثالث تحت تأثير انتشار الأفكار الاشتراكية والنفوذ السوفيتى ، ومن أهم واجبات الاتحاد الاشتراكى الأساسية انتقاء المرشحين إلى انتخابات

المجالس الشعبية من الذين ترضى عن ترشيحهم الحكومة ، ويتولى المعينون من قبل الصفوة الحاكمة قيادة الاتحاد الاشتراكى ، وأصبح الاتحاد الاشتراكى يمثل الإطار السياسى للعمل الجماهيرى ، ويمثل تجسيد حى لسلطة الشعب ، وفيه تمثيل للعمال والفلاحين وتدعيم للتنظيمات النقابية والتعاونية ، خاصة بعد انهيار الإقطاع والرأسمالية المستغلة ، وقيام تحالف العمال والفلاحين والمثقفين والرأسمالية الوطنية غير المستغلة بدلاً منه ، وأصبح الاتحاد الاشتراكى مدرسة تتدرب فيها قوى الشعب العاملة على قيادة منظماتها داخل نطاق أهداف ومبادئ الميثاق الوطنى ، وقيادة سياسية لجماهير الشعب ولقواها العاملة .

بداية ظهور مراكز القوى فى عهد عبدالناصر :

بدأ عبدالحكيم عامر يناور عبدالناصر ويجمع حوله أنصاره خاصة حينما أراد عبدالناصر التخلص منه كقائد عام للقوات المسلحة ، مما أدى إلى رفض عامر هذا الحل وقدم استقالته إلى عبدالناصر واختفى فى مرسى مطروح ، وعلى الرغم من أن عامر كان قد طالب بالديمقراطية وعودة الأحزاب ، ولكن عبدالناصر لم يقبل الاستقالة ، على الرغم من أن اتجاه عامر إلى سلطات جديدة فى المجال السياسى سوف يجعل له الكلمة النافذة فى تعيينات المناصب فى المؤسسات وفى القطاع العام ، وفى تعيينات المحافظين بل ورؤساء المدن ، إلا أنه قد ثبت بعد ذلك أن ما ورد فى الاستقالة كان مجرد تعبير عن غضب شخصى ، لأنه رأس لجنة الإقطاع بعد ذلك ، وكانت قرارات هذه اللجنة لها قوة القانون (أى أن عامر أصبح يضع القوانين مثله فى ذلك مثل رئيس الجمهورية ، حتى وإن كان ذلك فى قطاع ضيق) ولم يجر عمل هذه اللجنة بأسس ديمقراطية ، بل كانت جرحا داميا لأبسط التقاليد فى إجراءات التنفيذ حتى أنها استباحت طرد السيدات من بيوت الأسر ليلا وبملابس النوم مع أطفالهن فى الطرقات والأزقة يبحثن عن مأوى يسترهن ، الجدير بالذكر

أن الأسباب التى دعت عبدالناصر إلى عدم قبول الاستقالة بلا إعلان أو بيان ، وبذلك فرض هذا الموقف نشوء مراكز قوى جديدة ٠

نشأت مراكز القوى الجديدة فى ظل صدور الميثاق الوطنى فى مايو ١٩٦٢ وامتصاص رد فعل الانفصال ، كما أن عبدالناصر عندما أنشأ مجلس الرياسة طلب أن تعرض على هذا المجلس كل القرارات الخاصة بالقوات المسلحة ، ورغم أن عمل المجلس لم يستمر ، إلا أن ذلك ساعد على ظهور مراكز القوى ، فمنذ أول عام ١٩٦٢ نجد أن عبدالحكيم بدأ يأخذ حذره من عبدالناصر ، كما بدأ عبدالناصر يأخذ حذره من عبدالحكيم بدلا من أن يحسم الأمور كرئيس دولة ، وهكذا نشأ أول مركز قوة فى مصر ، فقد أصبح هم عامر الأول أن يؤمن نفسه ضد عبدالناصر بعدما تأكد لديه المعنى الذى كان دائم الإحساس به وهو أن هناك صراعا وعدم ثقة وفجوة بينه وبين عبدالناصر وبينه وبين الباقين من مجلس قيادة الثورة ، وبلا شك فقد كان هذا الموقف هو المقدمة لهزيمة ١٩٦٧ ، حيث انصرف عامر إلى تثبيت مركزه داخل القوات المسلحة وفى البلد كلها ، أيضا الوزارة التى أسندها عبدالناصر إلى على صبرى بعد تنحية كمال الدين حسين – أراد صبرى أن يثبت ولاءه لعبدالناصر ، فعمل على أن يكون مركز قوة مضادا لعبدالحكيم عامر ٠

يبدو أن على صبرى استحضر ما فعله مصطفى النحاس فى الأربعينيات قبل الثورة من إنشاء أصحاب القمصان الزرقاء ، فأنشأ منظمات الشباب (وهو أسلوب خطير كان يمكن أن يعرض البلاد لمأساة دامية) ، ثم صدرت التعليمات إلى هذه المنظمات من التنظيم الطليعى الذى يشكل قيادتها وأن تعد نفسها لمواجهة القوات المسلحة إذا ما قامت بتحرك مضاد – أى أن هذا التنظيم ضد القوات المسلحة وهذا يؤثر على عمل القوات المسلحة الخاص بالدفاع عن البلاد – واعتمد على صبرى فى دعم مركزه على كل من شعراوى جمعة وسامى شرف فى الوقت الذى أقنعا فيه عبدالناصر بأنهما عيناه الرقيبتان على كل تحركات على صبرى ،

وكان عبدالناصر يعلم تماما أن جمعة وشرف يشكلان جبهة منفصلة عن على صبرى وهى جبهته ، ثم أثبتت الأحداث بعد ذلك أن الثلاثة (جمعة وشرف وصبرى) فى جبهة واحدة ، وعناصر مركز قوة واحد ، وقد تم التخطيط لانتخابات اللجنة التنفيذية العليا " عام ١٩٦٨ " بحجة التغيير بحيث يحصل على صبرى على أكثر الأصوات .

وفى نهاية ١٩٦٥ استجاب عبدالناصر لمشاعر الجماهير فعزل على صبرى من رئاسة الوزارة وعين بدلا منه زكريا محيى الدين ، الذى لم يمكث فى منصبه سوى شهورا قليلة لخلافه مع عبدالناصر ، حيث كان وراء هذا الخلاف عبدالحكيم عامر الذى كان يكره زكريا ويفضل أن يرأس الوزارة رجل من أتباعه ، وقد تحقق له ذلك فعين صدقى سليمان بدلا من زكريا ، واستمر عامر يزحف على السلطة حتى أصبح كل شئ فى البلد يعهد به إلى القوات المسلحة أو البوليس الحربى (النقل العام مثلا فى حالة سيئة فيتبع القوات المسلحة لإصلاحه – الثروة السمكية تشرف عليها القوات المسلحة) ، وكانت لجنة تصفية الإقطاع تمثل قمة الإرهاب والكبت والإذلال ، فقد اعتدوا على كرامة الإنسان .

وقبل هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ لم يعرف أحد – غير الخاصة – بوجود صراع على السلطة بين عبدالناصر والمشير عامر ، ولم يعرف أحد أن المشير قام بانقلاب صامت فى ١٩٦٢ ، أصبح المتحكم فى أمور البلاد ، ولم يعرف أحد فى حرب ١٩٦٧ أن قواته الجوية دمرت بالكامل إلا بعد أن وصل الجنود الإسرائيليون إلى شاطئ القناة ، ومع ذلك كان عبدالناصر إما أنه يقدر المشير ، أو أن القضاء عليه صعباً .

لم يكن شمس بدران وحده مركزاً من مراكز القوى ، بل كان جميع أفراد دفعته العسكرية من مراكز القوى ، وكان يدفع بهؤلاء فى كل أركان السلطة والحكم والإدارة ، فكانوا بمثابة " تنظيم سرى " داخل الجيش ، وكانت لهم الهيبة والنفوذ بين زملائهم ، ولذلك عندما تصاعدت حدة المواجهة بين عبدالناصر والمشير فى

أعقاب الهزيمة ، وأراد تصفية جيش المشير ، ألقى القبض على دفعة شمس بدران ، وأبلغ أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى يوم ٣ أغسطس ١٩٦٧ أنه " اعتقل ضباط التنظيم السرى الذى أقامه شمس بدران داخل القوات المسلحة ، وأغلبهم من دفعته العسكرية خريجى ١٩٤٨ " ، وعندما قابل بدران قال له : " يا شمس منحتك ثقتى بالكامل ، ولكنك للأسف اشتغلت لمصلحتك ومصلحة المشير من خلف ظهرى " ، وعندما سقطت مراكز القوى من رجال الجيش التى كانت تلتف حول المشير ، ظهرت مراكز قوى جديدة تتكون من الشخصيات التى التفت حول عبدالناصر فى ٩ و ١٠ يونيو ، واعتمد عليها فى التخلص من مراكز القوى القديمة ، وكانت مراكز القوى الجديدة تختلف عن مراكز القوى القديمة فى أنها مدنية ، وإن كانت عسكرية المنشأ تدين بالولاء لعبدالناصر ٠

من جانب آخر ظهر محمد حسنين هيكل وبدأت مراكز القوى الأخرى تخشاه وبدأ هو أيضا يخشاهم ، ولكنه استطاع أن يفرض سطوته على بعض مراكز القوى بل وتصدى لصراعات عديدة عنيفة مع مراكز القوى الأخرى التى كانت تناوئه لدى عبدالناصر ، وسعى هيكل إلى أن يدعم مؤسسة الأهرام بمختلف التيارات السياسية _ اليسار المتطرف واليسار الرافض واليسار المتعاون واليمين بكل شيعه ، وأنشأ قسم الدراسات والأبحاث لكى يهيئ له قوة فكرية ، وأعفى عبدالناصر المؤسسة من كل القوانين واللوائح والقيود التى كانت مفروضة على الصحف الأخرى ، بل ألغيت الصحف لدعم الأهرام وتنميته على أساس أنه صحيفة النظام ، وقد شعر عبدالناصر بخطورة الوضع فأراد أن يعيد المؤسسة إلى حجمها الطبيعى ، وفاجأ هيكل فى التعديل الوزارى فى أوائل عام ١٩٧٠ بأن اختار هيكل وزيرا للإعلام دون استشارته ، وكان صدور قرارات التشكيل الوزارى يعنى تنحية هيكل من مؤسسة الأهرام ، ثم أوضح ذلك عبدالناصر بأنه قصد أن تخرج مراكز القوى إلى السطح وأن تؤدى أعمالا رسمية واضحة أمام الناس ، وبلغ الأمر أن عبدالناصر قال للسادات : " البلد

تحكمها عصابة ، وتم القبض على لطفى الخولى وسكرتيرة هيكل وزاد التعاون الظاهر والتطاحن الخفى بين مراكز القوى ٠

ناهيك عما ظهر داخل مجلس الأمة من اجتماعات سرية وخلايا جرى تكوينها وتنظيم سرى يتم الترتيب له تحت زعامة على صبرى وقد دعى له سيد مرعى وذكروا له أن التنظيم سوف يكون هو حزب النظام ٠٠ حزب عبدالناصر ٠٠ وأنه تنظيم غير معلن ، وعلى كل عضو فى التنظيم أن يضم إليه أربعة أعضاء لكى يشكلوا خلية وأفراد كل خلية لا يجب أن يعرفوا أفراد خلية أخرى ، والأوامر تبلغ لرئيس المجموعة – الذى يبلغها بدوره لأفراد مجموعته والأربعة كل منهم يختار أربعة ويشكل منهم خلية جديدة ٠٠ وهكذا ، ولكن سيد مرعى أفضى ذلك إلى السادات ولم ينضم إليهم ، وأن تشكيل هذا التنظيم داخل البرلمان الذى هو مجلس الأمة قد خفض كثيرا من حيويته ومن إمكان نمو الديمقراطية فى داخله ٠٠ وجعل الحكومة داخل المجلس هو الوجه الآخر للحكومة خارج المجلس٠

الجدير بالذكر أن على صبرى قد طلب من مرعى أن يجمع مجموعة داخل مجلس الأمة ويكون هو قائدها بحيث يمكن عن طريقهم أن يدير حركة المناقشة البرلمانية داخل المجلس ، إلا أن سيد مرعى رفض ذلك كما سبق بيان ذلك ٠

ومن الواضح أن ظاهرة مراكز القوى التى سادت فى تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ، إنما هى علامة من علامات فساد النظام السياسى الذى أرسته الثورة ، ذلك أن مثل هذه المراكز لا يمكن أن تظهر فى نظام ديمقراطى يأخذ بمبدأ فصل السلطات ومبدأ مسئولية الوزارة أمام البرلمان عن السياسة العامة للدولة ، وهذا ما اكتشفه عبدالناصر واعترف به فى أعقاب هزيمة يونيه وما تبعها من أحداث بينه وبين المشير ، ففى جلسة اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى يوم ٣ أغسطس ١٩٦٧ قال : " إنى أعتقد أنه من متابعة الأحداث التى

جرت أخيراً ، وتحليلها بدقة ، يتبين لنا أنه لم يكن لدينا نظام سليم " ، وذلك لأن نظام الحكم العسكرى لا يعرف الديمقراطية أو لا يريد تطبيقها من منطلق الانفراد بالحكم ٠

المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق :

١ – غير المنشورة :

أ – العربية :

١- دار الوثائق القومية ، محافظ عابدين ، محفظة رقم ٤٨ ، مجلس الوزراء – قرارات وزارية ، قرار مجلس الوزراء فى ١٩٢٢/٣/١٦ .

٢- دار الوثائق القومية ، رئاسة مجلس الوزراء ، محفظة ١٣/أ كتاب حضرة صاحب الدولة توفيق نسيم باشا إلى حضرة صاحب الجلالة الملك فى ١٩٣٥/٤/١٧ .

٣- محفوظات مجلس الوزراء ، محفظة رقم ٦ مذكرة توفيق نسيم للملك فى ١٩٢٣/٤/١٧ .

٤- دار الوثائق القومية ، رئاسة مجلس الوزراء ، مجلس النظار ، محفظة ٣/أ ، القرارات التى أصدرتها لجنة وضع المبادئ العامة لوضع الدستور ١٩٢٢ .

٥- دار الوثائق القومية ، محافظ مجلس الوزراء ، محفظة رقم ٥ مجالس نيابية ، انظر مواد دستور ١٩٢٣ بمجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة ١٩٢٣ .

ب – الأجنبية :

١- F.O. 407/196. No. 51 Allenby to Curzon , Jan.22, 1923.،

٢- F.O. 407/197 No. 70 Scott to Curzon , 14l9l1924.

٣- Ibid , No. 33 Allenby to Curzon , 15l7l1923.

٣ – المنشورة :

١- الحكومة المصرية ، لجنة الدستور ، مجموعة محاضر اللجنة العامة للدستور ، المطبعة الأميرية ، بولاق القاهرة ، ١٩٢٤ ، محضر الجلسة الأولى فى ١٩/٤/١٩٢٢ .

٢- الحكومة المصرية ، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية ١٩٢٣، المطبعة الأميرية ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٢٤ .

٣- مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة ١٩٢٤ ، المطبعة الأميرية ، ١٩٢٥ .

ثانياً : المراجع :

١- د. أحمد عبدالرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٢- أميمة صابر البغدادى : الحركة الوطنية المصرية من ١٩١١ إلى ١٩٢٤ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٢ ، غير منشورة .

٣- أنور السادات : البحث عن الذات – قصة حياتى ، المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٩ .

٤- بيتر مانسفيلد ، ترجمة ، عبدالحميد فهمى الجمال : تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٥ .

٥- سامى مهران : الحياة النيابية فى مصر ، جمعية الإخاء للعاملين للبرلمانات العربية – مركز التدريب البرلمانى العربى ١٩٩٥ .

٦- طعيمة الجرف : ثورة ٢٣ يوليو ، دار النهضة العربية بالقاهرة ، ١٩٦٥ .

٧- عبدالرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية (يشتمل على تاريخ مصر القومى من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة المغفور له سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧) ج١ ، مكتبة النهضة المصرية ، ط١ ، ١٩٤٧ .

٨- عبدالرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية – ثورة ١٩١٩ ، ج١ ، كتاب الشعب ، دار ومطابع الشعب ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

٩- عبدالرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية جـ ٣ ، القاهرة ١٩٥١ .

١٠- ---------- : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ، دار المعارف ، ط ٣ ، ١٩٨٧ .

١١- د. عبدالسلام عبدالحليم عامر : الرأسمالية الصناعية فى مصر من التمصير إلى التأميم ١٩٥٧ – ١٩٦١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣ .

١٢- ---------- : ثورة يوليو والطبقة العاملة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

١٣- عبدالعزيز الرفاعى : ثورة مصر سنة ١٩١٩ دراسة تحليلية تاريخية (١٩١٤ – ١٩١٩) دار الكاتب العربى للطباعة والنشر بالقاهرة ، ط١ ، ١٩٦٦ .

١٤- د. عبدالعزيز الشناوى ، د جلال يحيى : وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر ، دار المعارف ، ١٩٦٩ .

١٥- د. عبدالعظيم رمضان : العلاقات المصرية الإسرائيلية ١٩٤٨ – ١٩٧٩ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٢ .

١٦- د. على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر (العهد البرلمانى ١٩٢٢ – ١٩٥٢) القاهرة ، ١٩٧٧ .

١٧- د. فرغلى على تسن هريدى : الرأسمالية الأجنبية فى مصر ١٩٣٧ – ١٩٥٧ ، ج ٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٣ .

١٨- ---------- : الرأسمالية اليهودية في مصر (وأثرها على الحركة الصهيونية والتنظيمات الشيوعية) ١٨٩٧-١٩٣٧، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الأسكندرية، ٢٠٠٢ .

١٩- ---------- : موقف الحكومة المصرية من النشاط السياسى للطلاب ١٩٤٥ – ١٩٥٢ ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، اسكندرية ، ٢٠٠٣ .

٢٠- ----------: الحركة الدستورية فى مصر ١٩٢٣ – ١٩٥٢ ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، اسكندرية ، ٢٠١٠ .

٢١- د. محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، ج١ ، مكتبة دار المعارف المصرية بالقاهرة ، ١٩٥١ .

٢٢- محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية فى مصر ، ج٥ ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٣٩ .

٢٣- محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ١٩٢٣ – ١٩٥٢ ، كتاب روز اليوسف ، العدد السادس ١٩٥٥ .

٢٤- د. محمود حلمى مصطفى : تاريخ مصر السياسى ١٩٨٢ – ١٩٥٢ ، مكتبة الطليعة بأسيوط ، ١٩٦٧ .

٢٥- د. محمود متولى : مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل سنة ١٩٥٢ – دراسة تاريخية وثائقية ، دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة ، ١٩٨٠ .

٢٦- مذكرات إبراهيم الهلباوى ، تحقيق ، عصام ضياء الدين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٥ .

٢٧- الوقائع المصرية ، عدد ٤٢ فى ١٩٢٣/٤/٢٠ .

البحر الابيض المتوسط
الاسكندرية
بورسعيد
مرسى مطروح
طنطا
القاهرة
الجيزة
السويس
الاردن
الفيوم
سيوة
ليبيا
المنيا
شرم الشيخ
السعودية
اسيوط
الغردقة
البحر الاحمر
الاقصر
اسوان
بحيرة ناصر
السودان

الدستور المصري
(الصادر في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠)
محمد فؤاد الأول ملك مصر

وثيقة التنازل

أمر عسكري رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٢

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

إنه لما تطلب الحق والسلام ، وبشعر سعادتها ورفيها
إنا قد رأينا رؤية أكيدة في تجنيب البلاد المصاعب التي
واجهها

وثقة في إرادة الشعب

قررنا النزول عن العرش لولي عهدنا الأمير أحمد فؤاد
وأصدرنا أمرنا هذا إلى حضرة صاحب المقام الرفيع عمر
باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه

فاروق

قصر المنتزه في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢